وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل ـ كلية العلوم الإسلامية
قسم لغة القرآن/ الدراسات العليا

رُدُودُ الزَّنْجَانيّ (ت٦٥٥هـ) النَّحوِيَّة فِي كِتَابِهِ الكَافِي فِي شَرْحِ الهَادِي

رسالة قدَّمها الطالب

علي مهدي حسن حسون الحسني

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بابل،
وهي من متطلبات نيل درجة ماجستير في لغة القرآن وإعجازه.

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

نزار عبد اللطيف صبر

محرم الحرام ١٤٤٤هـ

آب ٢٠٢٢م

﴿نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ وَفَوۡقَ كُلِّ ذِي عِلۡمٍ عَلِيمٞ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف، من الآية:٧٦

✸ إقرار المشرف ✸

أشهد أنَّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**ردود الزّنجاني (ت٦٥٥هـ) النَّحويَّة في كتابه الكافي في شرح الهادي**)) التـي تقدَّم بها الطالب (**علي مهدي حسن حسون**) قد جرى بإشرافي في كلية العلوم الإسلامية/ جامعة بابل ، وهي من متطلبات نيل شهادة ماجستير في لغة القرآن وإعجازه .

أ.م.د. نزار عبد اللطيف صبر

(المشـرف)

التَّاريخ: / / ٢٠٢٢م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أُرشِّح هذه الرسالة للمناقشة .

أ.م.د. حسين علي هادي المحنا

(رئيس قسم اللغة العربية)

التَّاريخ: / / ٢٠٢٢م

✸ قرار لجنة المناقشة ✸

نحن رئيس لَجنة المناقشة وأعضاءَها نشهد أنَّنا اطَّلعنا على الرِّسالة الموسومة بـ(**ردود الزّنجاني (ت٦٥٥هـ) النَّحويَّة في كتابه الكافي في شرح الهادي))** التي أعدَّها الطالـــب **(علي مهدي حسن حسون)** وناقشناه في محتوياتِها وفي ما له علاقة بها، وهي جديرةٌ بالقَبولِ بتقديرِ (جيد جدًا عالٍ) لنيل شهادة ماجستير في لغة القرآن وإعجازه .

الإمضاء:

الاسم: أ. د. حسن عبيد محيسن المعموري

التَّأريخ: / / ٢٠٢٢م

(رئيس اللَجنة)

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. حيدر عبد الزهرة معيوف

التَّأريخ: / / ٢٠٢٢م

(عضوًا)

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. أشرف عدنان حسن الموسوي

التَّأريخ: / /٢٠٢٢م

(عضوًا)

الإمضاء:

الاسم: أ. م. د. نزار عبد اللطيف صبر

التَّأريخ: / /٢٠٢٢م

(عضوًا ومشرفًا)

أُقرُّ بما جاء في قرار لَجنة المناقشة

عميد كلية العلوم الإسلامية

أ. د. عامر عمران علوان الخفاجي

الإمضاء:

التاريـــخ: / /٢٠٢٢م

الإهداء

إلى معلم الإنسانية الأول وقائدها .....طريق الهداية، الرسول الكريم مُحّمد صلى الله عليه وآله الهداة الميامين...

مَن رحل وترك مكانًا لن يملأَه أحد ... والدي الحبيب تغمده الله بواسع رحمته..

من تكون دعواتها وكلماتها رفيقة دربي ....والدتي العزيزة حفظها الله خيمة لنا .

من شاركوني عناء البحث وقاسموني هموم الحياة... زوجي وأولادي ....

سندي... إخوتي وأخواتي الأحباء ...

جميع أقاربي وأصدقائي ...

كل من علمني حرفًا ...

أهدي هذا الجهد المتواضع ...

علي

شكرٌ وعرفـــــــان

لك الحمد والشكر ربي كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك، يامن تفضلت عليّ بمنّك في إكمال بحثي، اللهم اجعله خالصًا لوجهك الكريم.

ورد في الحديث الشريف ((مَن لا يشكر المخلوق لا يشكر الخالق))[1]، فمن الواجب أنْ أشكر من أعانني في مسيرتي البحثية، فمهما بلغت كلماتي من التعبير عن شكر من تفضل وأعانني في إكمال بحثي فإنّها لا توفي لهم ما بذلوه من أجلي.

وأوّل ما أذكر أستاذي الدكتور نزار عبد اللطيف صبر المشرف على الرسالة الذي فتح لي قلبه وبيته، فلم يشعرني بأنّي طالب لديه، حيث بذل لي جهده ووقته الثمين، وأمدّني من بحر معلوماته وخبراته الواسعة ما شكّل إضافة للعمل البحثي، إذ كان نِعْمَ الموّجه لي في كل عملي موضّحًا ومنقّحًا ومصحّحًا ومدقّقًا فجزاه الله خير جزاء المحسنين وأعلى درجات المقرّبين فإنّه أرحم الرّاحمين.

ويطيب لي أن أتقدّم بالشكر الجزيل للدكتور حسن عبيد المعموري الذي زودني بالكثير من المصادر المهمة التي أفدت منها كثيرًا، فجزاه الله عن طلاب العلم وأهله خير الجزاء، وأقدم شكري للدكتور قاسم كاظم العبادي والدكتور علي الذبحاوي اللذين ساعداني في إنجاز بحثي، وأدعو لهما بالخير والتوفيق في الدنيا والآخرة.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي في مرحلتي البكالوريوس والماجستير الذين لم يدّخروا جهدًا في تعليمي وتوجيهي ومنهم السيد العميد المحترم عميد كلية العلوم الإسلامية الأستاذ الدكتور عامر عمران الخفاجي، والمعاون العلمي الأستاذ الدكتور محمد طالب الحسيني، والمعاون الإداري الدكتور علي الشريفي، ورئيس قسم لغة القرآن الدكتور حسين علي هادي المحنا، ومقرر القسم الدكتور عيسى سلمان

---

(١) مسند أحمد: ٢٩٥/٧.

درويش، ومقرر قسم الدراسات العليا الدكتور رياض رحيم المنصوري، والأساتذة الدكتور عبد الوهاب حسن أطال الله في عمره، والدكتور عبد الكريم السعداوي، والدكتور ظاهر محسن الشكري، والدكتور مثنى عبد الرسول الشكري، والدكتور حسن غازي السعدي، والدكتور أحمد حسين السعدي، والدكتور أحمد كاظم العيساوي، والدكتور مهدي عبد الأمير القطراني، والدكتور حامد بدر الخيكاني، والدكتور رحيم الصجري، والدكتور عدي عبرة عبيد، والدكتورة أمل الشرع، والدكتورة عدوية الشرع.

كما أتوجه بشكري للعاملين في مكتبة الكلية وكذلك المكتبة المركزية في جامعة بابل.

وأود أنْ أتوجه بالشكر الجزيل لزميلي الدراسة الأخ زيد مظفر الحلي لما قدمه لي من مساعدة كبيرة في طباعة بحثي وفتح لي أبواب بيته، إذ أخذت من وقته الكثير وإلى الأخت شروق ماجد لما بذلته من مساعدة لي أيام الدراسة فجزاهما الله خير جزاء المحسنين. ولا أنسى زملاء الدراسة الذين طابت رفقتهم وحسنت معاشرتهم.

وأجد لزامًا أنْ أشكر زملائي في المدرسة الذين غمروني بدعواتهم الطيبة وفقهم ربي لكل خير، وكذلك أوجه خالص شكري وامتناني لأسرتي وأقاربي وأصدقائي وأسأل الله لهم كل الخير والتوفيق.

وأخيرًا أشكر كل من كان له فضل عليّ ممن أعانني ولو بكلمة دفعتني نحو إكمال هذا البحث، فأسأل الله أنْ يجازي الجميع بأفضل جزاء المحسنين.

علي

المحتويـــات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمـــــة	١-٦
التمهيـــد: الزنجاني- حياته ومنهجه في الردّ في كتابه (الكافي في شرح الهادي)	٧-٢٩
حياته: أ. اسمه وكنيته ولقبه ونسبه	٨
ب. مولده ونشأته	٩
ج. علمه وآراء العلماء فيه	١٠
د. شيوخه	١٠
هـ. آثاره	١١
و. مذهبه النحوي	١٢
ز. وفاته	١٣
منهج الزنجاني في رده على النحويين	١٤
أ. معنى الرد لغة واصطلاحًا	١٦
ب. منهجه في الرد	١٧
ج. ألفاظ الرد	٢٤
د. أصول النحو وأثرها في ردود الزنجاني	٢٦
الفصل الأول: ردود الزنجاني في الحدود والعوامل	٣٠-٨٢
المبحث الأول: ردوده في الحدود	٣١-٤٦
المسألة الأولى: ردّه على حدّ الفعل عند الزمخشريّ	٣٢
المسألة الثانية: ردّه على حدّ العَلَم عند الزمخشريّ	٣٥
المسألة الثالثة: ردّه على حدّ الموصول عند الزمخشريّ	٣٧
المسألة الرابعة: ردّه على حدّ التوابع عند الزمخشريّ	٣٩

المسألة الخامسة: ردّه على حدّ الصفة عند الزمخشريّ	٤٠
المسألة السادسة: ردّه على حدّ الزمان عند ابن جني	٤٣
المسألة السابعة: ردّه على حدّ المفعول معه عند ابن جني	٤٥
المبحث الثاني: ردوده في العوامل	٤٧-٨٢
المسألة الأولى: القول في رافع المبتدأ والخبر	٤٨
المسألة الثانية: العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور	٥١
المسألة الثالثة: القول في رافع خبر (إنّ) وأخواتها	٥٣
المسألة الرابعة: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إن وإذا) الشرطيتين	٥٦
المسألة الخامسة: القول في رافع الفعل المضارع	٥٩
المسألة السادسة: القول في ناصب المفعول الثاني لـ(ظننت)	٦١
المسألة السابعة: العامل في المعطوف	٦٣
المسألة الثامنة: العامل في الظرف	٦٥
المسألة التاسعة: العامل في الظرف المختص	٦٧
المسألة العاشرة: العامل في المستثنى من الموجب النصب	٧٠
المسألة الحادية عشرة: جواز إضمار عامل الحال	٧٣
المسألة الثانية عشرة: القول في ناصب المنادى	٧٤
المسألة الثالثة عشرة: القول في عامل النصب في المفعول معه	٧٨
المسألة الرابعة عشرة: عامل الجزم في جواب الشرط	٨١
الفصل الثاني: ردود الزنجاني في الأسماء والأفعال	٨٣-١٤٣
المبحث الأول: ردوده في الأسماء	٨٤-١٣٢
المسألة الأولى: خبر المبتدأ إذا وقع مفردًا هل يتحمل الضمير؟	٨٥
المسألة الثانية: القول في الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ	٨٦
المسألة الثالثة: حذف الخبر إذا وقع المبتدأ قبل واو هي نص في المعية	٨٨
المسألة الرابعة: ضمير الفصل هل له موقع من الإعراب أم لا؟	٩٠
المسألة الخامسة: موضع (أن والفعل) من الإعراب في خبر (عسى)	٩٤

المسألة السادسة: القول في المنصوب بـ(كان وأخواتها)	٩٧
المسألة السابعة: كلا وكلتا هل هما مثبتان لفظًا ومعنى أم معنى فقط؟	٩٩
المسألة الثامنة: القول بأن الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها	١٠٢
المسألة التاسعة: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل هل هو مفرد أم جملة؟	١٠٤
المسألة العاشرة: القول في إضافة اسم الفاعل المعرّف بـ(ال)	١٠٦
المسألة الحادية عشرة: ترخيم الاسم (هِرَقْل)	١٠٨
المسألة الثانية عشرة: وصف (أي) في النداء باسم محلى بـ(ال)	١١٠
المسألة الثالثة عشرة: القول في نداء النكرة (يا رجلاً)	١١٢
المسألة الرابعة عشرة: القول في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم	١١٤
المسألة الخامسة عشرة: (أي) في (اضرب أيّهم أفضل)، بين البناء والإعراب	١١٨
المسألة السادسة عشرة: القول في حركة اسم (لا) النافية للجنس	١٢٠
المسألة السابعة عشرة: القول في علة بناء (الآن)	١٢٢
المسألة الثامنة عشرة: الضمير في (إياك وأخواتها)	١٢٥
المسألة التاسعة عشرة: انفراد الجملة الاسمية الحالية بالضمير	١٢٩
المبحث الثاني: ردوده في الأفعال	١٣٣-١٤٣
المسألة الأولى: نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو	١٣٤
المسألة الثانية: دلالة الفعل على ظرف المكان المبهم	١٣٦
المسألة الثالثة: تعدي (سمعت) إلى مفعولين	١٣٧
المسألة الرابعة: صيغة التعجب (أفعل) هل هي فعل أم اسم؟	١٤٠
المسألة الخامسة: القول في جواز إقامة المفعول الأول مقام الفاعل	١٤٢
الفصل الثالث: ردود الزنجاني في الأدوات والحروف	١٤٤-١٩٤
المبحث الأول: ردوده في الأدوات والحروف من حيث البساطة والتركيب	١٤٧-١٥٢
المسألة الأولى: القول في (لن) أهي بسيطة أم مركبة؟	١٤٧
المسألة الثانية: القول في (إذن) أهي بسيطة أم مركبة؟	١٤٩
المسألة الثالثة: القول في (كم) أهي بسيطة أم مركبة؟	١٥٠

المبحث الثاني: ردوده في الأدوات والحروف من حيث الأصالة والزيادة	١٥٣-١٦٧
المسألة الأولى: زيادة (إلا) بين المبتدأ والخبر	١٥٣
المسألة الثانية: دخول حرف الباء الزائدة على خبر (ما)	١٥٥
المسألة الثالثة: زيادة (من) في الإيجاب	١٥٩
المسألة الرابعة: القول في لام (لعل) الأولى أهي زائدة أم أصلية؟	١٦٢
المسألة الخامسة: (حاشا) بين الاسمية والفعلية والحرفية	١٦٤
المبحث الثالث: ردوده في الأدوات والحروف من حيث العمل والمعنى	١٦٨-١٩٤
المسألة الأولى: إعمال (لا) المعطوفة على (ما) المشبهة بـ(ليس)	١٦٨
المسألة الثانية: معنى (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله)	١٧٠
المسألة الثالثة: القول في الميم في (اللهم) أهي عوض من حرف النداء أم لا	١٧٣
المسألة الرابعة: نوع الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية	١٧٦
المسألة الخامسة: (من) لابتداء غاية المكان أو المكان والزمان	١٧٨
المسألة السادسة: الخلاف في (حتى) هل تأتي بمعنى الفاء وثم وتفيد الترتيب	١٧٩
المسألة السابعة: معنى (حتى) وعملها	١٨١
المسألة الثامنة: استعمال (لو) كـ(إن) للاستقبال في دخولها على المضارع	١٨٣
المسألة التاسعة: مجيء (بله) حرف جرّ	١٨٤
المسألة العاشرة: اللام الداخلة على المستغاث به	١٨٦
المسألة الحادية عشرة: (كي) واستعمالها في الجر أو النصب	١٨٨
المسألة الثانية عشرة: الواو في القسم هل تأتي بدلاً من الباء؟	١٩٠
المسألة الثالثة عشرة: نوع اللام في خبر (إنّ) المخففة المكسورة	١٩٢
المسألة الرابعة عشرة: إظهار (أن) المصدرية بعد (كي)	١٩٣
الخاتمة	١٩٥-١٩٨
المصادر والمراجع	١٩٩-٢٢٤
ملخّص الأطروحة باللغة الانكليزية	A-B

المقدّمـــــة

الحمدُ لله ربّ العالمين، الذي أنزل كتابه العظيم، بلسان عربيّ مبين، والصلاة والسلام على نبيّه الصادق الأمين أبي القاسم محمّد، وعلى أهل بيته الطيّبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد فممّا لا شكَ فيه أنّ النحو العربي من أجلّ العلوم مكانة وأجودها نفعًا فبهذا العلم يُصان كتابُ اللهِ تعالى وسنَّة نبيهِ (صلى الله عليه وآله وسلم) من شائنة اللحن والتحريف.

وتعدُّ الردود النحوية من الموضوعات الجديرة بالدراسة لما لها من الأهمية في كشف تطور التفكير النحويّ، ولهذا نرى العلماء قد درجوا على مناقشة مَن سبقهم وردوا على آرائهم، وأخذوا بتمحيصها وبيان قوتها وضعفها، وبذلك كشف مضمار الردّ في النحو العربي عن الأنساق النحويّة التي من شأنها أنْ تكشف للقارئ التطورات التي مرَّ بها النحو العربي، بوصفه درسًا تجديديًا، ولاسيّما أنّ الردود النحويّة من الموضوعات التي رافقت نشأة النحو في لحظات نموه الأولى، وكان لهذه الردود النحويّة أثر كبير في صياغة القاعدة النحويّة ونشوء المذاهب النحويّة المختلفة فيه.

وقد وقفت على ردود الزنجاني على النحويين فوجدتها تستحق الدراسة والبحث، فهو عالم نحويّ وصرفيّ وبلاغيّ، وكما عُرف به أنّه صرفي بالدرجة الأولى، بلحاظ أنّ مؤلفاته التي سبق تحقيقها مبكرًا كانت في علم الصرف، فجاء كتاب الكافي وكذلك دراستي فيه لتنبه على مكانة صاحبها عبد الوهاب الزنجانيّ بعدّه علمًا نحويًا لا يشقُّ له غبار وجهبذًا من جهابذة الأمة العربيّة يستحق الوقوف على مؤلفاته ودراستها.

وقد هداني الله تعالى إلى ظاهرة تميز بها الزنجاني في كتابه (الكافي) وهي ظاهرة ردوده على النحاة، ويعود الفضل إلى أستاذي الفاضل المشرف على الرسالة الدكتور

نزار عبد اللطيف صبر في اختيار هذا الموضوع الموسوم بـ(ردود الزنجاني (ت٦٥٥هـ) النحويّة في كتابه الكافي في شرح الهادي).

ودراسة ردود النحويين موضوعٌ سبقني إليه الكثير من الباحثين أذكر منهم على سبيل التمثيل لا الحصر:

١. ردود السهيلي على النحاة، الدكتور خليل جدوع عطية الشيحاوي، طبع في مكتبة الخيال، العامرية، بغداد، ٢٠٠٤م.

٢. ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية، مديحة عبد علي الشمري، (رسالة ماجستير)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

٣. ردود القدامى والمحدثين النحويّة على سيبويه، عبد الزهرة زبون حمود كحيط، (أطروحة دكتوراه)، كلية الآداب الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

٤. ردود السَّمين الحلبيّ (ت٧٥٦هـ) النَّحويَّة في الدُّرِّ المصون على الزَّمخشريّ (ت٥٣٨هـ)، قاسم كاظم حسن، (رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١١م.

٥. ردود السمين الحلبي النحويّة على ابن عطية الأندلسي في الدر المصون، خالد عبدالله عبرة الحوري، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٣٣هـ.

٦. ردود الكرماني على النحاة في كتابه غرائب التفسير وعجائب التأويل، علي عبد الله محيسن، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة ديالى، ٢٠١٢م.

٧. ردود النحويين على ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، حسين علي ناجي، (رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٣م.

٨. الردود النحويّة في تفسير روح المعاني للألوسي (ت١٢٧٠هـ)، زبيدة طارق إبراهيم الحمداني، (رسالة ماجستير) كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٤م.

٩. ردود ابن مالك على النحاة، الدكتور مطيع غانم فارغ، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٥م.

١٠. ردود الباقولي النحويّة (ت٥٤٣هـ) في كتابه شرح اللمع، حيدر رهيف لفتة السلطاني، (رسالة ماجستير)، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦م.

أما عن الأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع فمن أبرزها ما يأتي:

١. إنّ كتاب (الكافي) موسوعة علمية تمثل مرحلة مهمة من مراحل النحو العربي، إذ اهتم فيه مؤلفه بالجانب النحوي والتصريف، فذكر آراء العلماء المختلفة في الصرف والإعراب واللغة والعلل والردود النحويّة، لذلك يمثل الغوص في عمقه واستخراج مكنوناته والردود المبثوثة فيه ودراستها دراسة علمية وتقديمها بشكل مميز وعلمي غاية تصبو إليها الدراسة العلمية الهادفة.

٢. لمْ يسبق أنْ درست هذه الردود النحوية عند الزنجاني في دراسة سابقة.

٣. إنّ البحث في موضوع الردود يتيح للباحث أكبر قدر من التعمق في الآراء ويعينه على الغوص في دقائقها وخفاياها، وهذا يؤدي بالباحث إلى مراجعة الكثير من المصادر مما يساعد على إثراء الناحية العلمية لديه وبنائها.

٤. رغبة الباحث في دراسة عَلَمٍ نحويٍّ يتّسمُ بمنهج مستقل له مكانته في الدراسات النحوية قديمًا وحديثًا.

٥. رغبة الباحث في التعرف على شخصية الزنجاني عن قرب بدراسة ردوده في مؤلفه الذي رأى النور قريبًا.

٦. ما لاحظه الباحث من كثرة ردود الزنجاني في كتابه بصفتها ظاهرة تستدعي الوقوف عليها وإظهار مميزاتها.

٧. ما ينال الدارس للردود النحوية من فائدة علمية مرجوة وما فيها من كشف عن رأي أصحابها وقوة حجتهم والقدرة على تفنيد آرائهم، وشمولية الدراسة لأبواب النحو المختلفة.

٨. لما للردود النحوية من أثر كبير في تيسير القواعد النحوية وفهمها.

وقد اقتضت طبيعة الدراسة أنْ أقسمها إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة أودعت فيها أهم النتائج ثم قائمة المصادر والمراجع، أمّا التمهيد فيشتمل على نبذة عن حياة الزنجاني، وعلمه، وآراء العلماء فيه، وشيوخه، وآثاره، ومذهبه النحوي، والتعريف بكتابه (الكافي)، ومنهجه في الردّ، وأثر أصول النحو في ردوده.

وأمّا الفصل الأول فحمل عنوان (ردود الزنجاني في الحدود والعوامل)، وقد حوى مبحثين: الأول (الحدود)، والثاني (العوامل). وأمّا الفصل الثاني، فحمل عنوان (ردود الزنجاني في الأسماء والأفعال) وحوى مبحثين أيضاً: الأول (الأسماء)، والثاني (الأفعال). وجاء الفصل الثالث الذي حمل عنوان (ردود الزنجاني في الأدوات والحروف)، وقد حوى ثلاثة مباحث: الأول (الأدوات والحروف من حيث البساطة والتركيب)، والثاني (الأدوات والحروف من حيث الأصالة والزيادة)، والثالث (الأدوات والحروف من حيث العمل والمعاني).

وقد سلكت في بحثي هذا المنهج الوصفي التحليلي، وأُوجز عملي بما يأتي:

١. بدأت أولًا بوضع عنوان مناسب للمسألة المردود عليها.

٢. عرضت نص الزنجاني الذي ردّ به على عالم أو مذهب معيّن.

٣. ذكر الحجج التي استند عليها كلا الرأيين، أو المذهبين، ثم الرّد، ثم تحليل لهذا الرّد.

٤. ذكر الآراء التي جاءت في مسألة واحدة.

٥. تخريج الآيات القرآنية، والقراءات، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأمثال من مصادرها.

٦. حاولت نسبة الكثير من الأبيات الشعرية التي لم تنسب لأصحابها.

وقد تنوعت مصادر الدراسة إذ كان في مقدمتها أمهات الكتب النحوية كالكتب النحوية، وكتب معاني القرآن وإعرابه، وكتب قراءات القرآن وتفاسيره، فضلاً عن كتب الخلاف النحوي، وغيرها من المؤلفات الأخرى، ولم يغفل البحث المصادر الحديثة التي عنيت بالدراسات النحوية وهي كثيرة.

أمّا الصعوبات التي واجهها الباحث فقد كان الله تعالى عوناً في تيسيرها للوصول إلى نهاية المطاف، فله كل الحمد والمنّة.

وبعد فهذا جهد متواضع أضعه بأيدي أمينة، أسأل الله أنْ يتجاوز عني، ولا أدَعُ مقامي هذا حتى أذكُر باعتزاز كبير أستاذي المشرف الأستاذ المساعد الدكتور نزار عبد اللطيف صبر، الذي قوّم بدأبه وحدبه ودقّته هذا العملَ، باذلاً في سبيل ذلك وقتًا وجهدًا كبيرين، وقد كان حريصًا على أنْ يكونَ عملي رصينًا ومتقَنًا، فاللهَ أسألُ أنْ يجزيَه عن العلم وطلابه أفضلَ الجزاء، وأنْ يحفظَه للمتعلّمين مرشدًا.

وأخيرًا أقول: هذا عملي، لا أدّعي له الكمال، فذلك مما لا يُنال؛ لأنّ الكمال لله تعالى وحده، فإنْ أصبت فيه فذلك بفضل الله تعالى وتوفيقه، وهو غاية القصد ومنتهى الأمل، وإنْ أخطأت فذلك من نفسي، وحسبي أني ابتغيت الصواب، واللهَ أسألُ أنْ يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأنْ يرزقني فيه السداد والتوفيق، ويتقبله مني بقبول حسن، وينفع به الدارسين، إنَّه وليّ ذلك والقادر عليه. وآخر دعوانا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله الطاهرين.

التمهيد

الزَّنجاني- حياته ومنهجه في الردّ على النحويين في كتابه (الكافي في شرح الهادي)

التمهيد

ترجمة الزنجاني والتعريف بالكتاب

لم ينل الزنجاني الذيوع الكافي الذي يستحقّه من تسليط الضوء على حياته، والسبب في ذلك يعود إلى أمرين، أحدهما: أنّ بعض مؤلفاته قد طبع مؤخراً، والآخر: لم يتناول الدارسون حياته في ما طبع من كتبه بالبحث والدراسة، ما جعلني أذكر إيجازاً عنه.

حياته :

أ. اسمه وكنيته ولقبه ونسبه :

هو أبو المعالي عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخرجيّ الزنجاني، هذا ما ذكره بخط يده في آخر كتابه (الكافي)، وقد أجمعت المصادر على أنَّ اسمه (عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب)[١].

بعض المصادر ذكرت أنّ اسمه (إبراهيم)، وقد نبّه الدكتور مصطفى جواد بخطأ هذا الاسم، ورجّح أنّ اسمه (عبد الوهاب)[٢].

كنيته:

اختلفت المصادر في كنيته، فذكروا منها (أبو المعالي)[٣]، و(أبو محمد)[٤]، و(أبو الفضائل)[٥].

---

(١) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ١/ ٢٤٦- ٢٤٧، وعروس الأفراح: ٣٢/١ (الهامش)، وبغية الوعاة: ١٢٢/٢ وأعيان الشيعة: ٨ /١٣٢، والكافي (قسم النحو): ٣٣/١، وقسم التصريف: ٢٣٩٧/٥، و٣٠٤٣/٥.

(٢) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: ٤١٢/١، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ٣٠١-٣١٠، وتلخيص مجمع الآداب: ٢٣٤/٤-٢٥٣، ومقدمة المحقق: ٣٤/١.

(٣) ينظر: عروس الأفراح: ٣٢/١ (الهامش:٣)، ومعجم المطبوعات العربية ليوسف إليان: ٩٧٧/٢.

(٤) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٢٤٦/١.

(٥) ينظر: معجم التاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم: ٣٧/١-٣٨.

لقبه:

أجمعت المصادر على أنّ لقبه (عز الدين)[١]، ومنهم من ذكر أنّ لقبه (تاج الدين)[٢].

نسبه:

انقسمت المصادر في نسبته إلى قسمين:

قسم ذكر أنّهُ (خزرجي)[٣]، وقسم آخر ذكر أنَّهُ (خرجي)، والذي يترجح أنّ نسبتهُ (خرجي)[٤]؛ لأنَّهُ ذكر ذلك في آخر كتابه (الكافي)، وهذا أيضًا ما رجّحه محقق الكتاب في مقدّمة التحقيق[٥]، ولم تختلف المصادر في أنّه منسوب إلى (زنجان) ، لذلك لُقّب بالزنجاني، و(زَنْجان) بفتح أوّله وسكون ثانيه: بلد كبير مشهور من نواحي الجبال، وهي قريبة من أبهر وقزوين، أو بين أبهر وخلخال، والعجم يقولون (زنكان) بالكاف، وقد خرجَ منها جماعة من أهل العلم والأدب والحديث[٦].

ب. مولده ونشأته:

لم تذكر المصادر التي ترجمت له أخبارًا وافية عن سنة ولادته، ولا عن نشأته وحالته الاجتماعية، فكل ما يُعرف عنه أنّه تربى في بيت علم وفضل فلقد كان والده

---

(١) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٢٤٦/١-٢٤٧، والأعلام للزركلي: ١٧٩/٤.

(٢) ينظر: هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: ٦٣٨/١.

(٣) ينظر: عروس الأفراح:٣٢/١ (الهامش:٣)، وبغية الوعاة: ١٢٢/٢، ومعجم المطبوعات العربية ليوسف إليان: ٣٧/١-٣٨، وأعيان الشيعة: ١٣٢/٨.

(٤) خرجيّ: نسبة إلى بلدة (خرجى)، إحدى بلاد ما وراء النهر، ينظر: روضات الجنات: ٦٨/٥، ولم أعثر في المصادر على ترجمة وافية لها.

(٥) ينظر: مجمع الآداب في معجم الالقاب: ٢٤٦/١-٢٤٧، والكافي: ٣٠٤٣/٥، ومقدمة التحقيق: ٣٥/١.

(٦) ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي: ١٥٢/٣، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني: ٣٨٣، والروض المعطار في خير الأقطار: ٢٩٤.

فقيهًا شافعيًّا وإمامًا لغويًّا صرفيًّا له شرح على الوجيز مختصر من شرح الرافعي سماه (نقاوة العزيز في فروع الشافية)[١].

ولقد تمرس (عبد الوهاب الزنجاني) على التصنيف مقتديًا بوالده وسائرًا على منواله، ولقد نزل تبريز واستوطن بها ثم عبر النهر على بجارى ثم إلى الموصل وأقام بها، ثم انتقل إلى بغداد وأمضى فيها بقية عمره[٢].

ج. علمه وآراء العلماء فيه:

ما يدلُّ على علم الزنجاني تنوّع مؤلفاته في شتى ضروب العلم من نحو، وصرف، وعروض، وعلوم الهيئة، والرياضة، والقراءات، والفقه، وقال عنه ابن الفوطي (ت٧٢٣هـ): كان فاضلًا عالمًا أديبًا حكيمًا عارفًا بالمنقول والمعقول، وكان عالماً بالنحو، واللغة، والتصريف، وعلم المعاني والبيان[٣]، وقال عنه الخونساري (ت١٣١٣هـ): كان غزير العلم جيدّ التصرف سديد التأليف حصين القول مبين الكلام[٤].

د. شيوخه:

لم تذكر المصادر التي ترجمت لهُ أكثر من شيخ واحد له –بالإضافة إلى والده– وهو شمس الدين أبو عبد الله أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١١٩/٨، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: ٦٩/٢، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣٥/١.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٢١٦/٦، ومقدمة التحقيق: ٣٦/١.

(٣) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٢٤٦/١-٢٤٧.

(٤) ينظر: روضات الجنات: ١٦٦/٥.

المعروف بابن الخباز الإربلي الموصلي الضرير النحوي (ت٦٣٨هـ)، والزنجاني يكنيه في الكافي بـ(أبي العباس) ويلقبّه بـ(الشيخ)، وكذلك لم تتطرق المصادر إلى تلاميذه[١].

هـ. آثاره:

للزنجاني آثار كثيرة منها:

١. التصريف العزي أو العزي في التصريف أو مبادئ التصريف.

٢. التذكرة المجدية.

٣. التذكرة في علم الهيئة.

٤. تلخيص المقياس أو تصحيح المقياس في تفسير القسطاس.

٥. تلخيص الإفصاح في العويص للفارضي في النحو.

٦. رسالة في إعداد الوقف.

٧. عمدة الحساب.

٨. فتح الفتاح في شرح مراح الأرواح.

٩. قسطاس المعادلة في علم الجبر والمقابلة.

١٠. الكافية في الحساب.

١١. الكافي في شرح الهادي، وهو الكتاب الذي كانت فيه الدراسة، وحققه الاستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال (رحمه الله)، وابنه الدكتور أنس بن محمود، وطبع في سنة (٢٠٢٠م) وهي أول طبعه له، ويعُد متممًا للمكتبة العربية.

١٢. المضنون به على غير أهله.

١٣. المعرب عمّا في الصحاح والمُغرب.

١٤. المختصر في علم الاسطرلاب.

---

(١) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٢٤٦/١-٢٤٧، وسلم الوصول الى طبقات الفحول: ٣١٥/٢، والموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير: ١٤٧٤/٢، ومقدمة التحقيق: ٣٨/١.

١٥. معيار النظار في علوم الأشعار.

١٦. نزهة الجمالية في الرياضة .

١٧. الهادي في النحو[١]، وهو المتن الذي شرحه الزنجاني وسمّاه (الكافي في شرح الهادي)، وقد رجّح المحقق بأنّه جاء في بعض المصادر بعنوان (الهادي لذوي الألباب في علم الإعراب)[٢]، وقد صرح المؤلف في مقدمة كتابه بهذا العنوان حيث قال: ((وبعد: فهذا مختصر هادٍ لذوي الآداب إلى علم الإعراب أمليته لبعض أعزة الأحباب....))[٣].

١٨. تلخيص المسائل التي أنشاها نظام الدين أحمد بن محمود الحصري.

١٩. رسالة عن المربعات السحرية.

٢٠. شرح الأبيات المشكلات الأغراض[٤].

و. مذهبه النحوي:

يمكن القول بأنّ مذهب الزنجاني هو مذهب نحاة البصرة؛ لأنّه وافقهم في كثير من المسائل النحوية بقوله (أصحابنا) ويقصد بهم البصريين، وكان دائمًا ما يرجّح رأي سيبويه وأحيانًا يشرحه، وكذلك ردّ الكثير من آراء الكسائي (ت١٨٩هـ) والفرّاء (ت٢٠٧هـ)، وهذا واضح في كتابه الكافي، ولكنّهُ مع ميله للمذهب البصري، فإنّه لم

(١) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ٢٤٦/١-٢٤٧، وعروس الأفراح للسبكي: ٣٢/١ (الهامش:٣)، وبغية الوعاة: ١٢٢/٢، وأبجد العلوم: ٥٨٥، والأعلام للزركلي: ١٧٩/٤، وهدية العارفين: ١٢/١، ومعجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم): ١٩١١/٣، ومقدمة التحقيق: ٤٩/١، و٢٤٠١/٥.

(٢) ينظر: مقدمة التحقيق: ٥٣/١-٥٤، و٢٤٠٣/٥-٢٤٠٤.

(٣) الكافي: ٢٠٠/١.

(٤) ينظر: مقدمة التحقيق:٤٩/١ وما بعدها، و٢٤٠٢/٥-٢٤٠٣، ولم أجدها في المصادر التي ذكرت آثار الزنجاني.

يَغْفَلْ آراء الكوفيين وقد رجح بعضها، مما يدلُّ على أنّه لم يكن متعصبًا لمذهب دون آخر[١].

ز. وفاته:

اختلفت المصادر في تحديد سنة وفاته، فمن المصادر ذكرت أَنّ وفاته سنة ستين وست مئة[٢]، ومنها أنّه توفي سنة خمس وخمسين وست مئة[٣] من الهجرة في بغداد، وهذا ما رجّحهُ صاحب التحقيق، إذ ذكر ذلك مع عنوان الكتاب، علمًا أَنّه تطرق إلى الاختلاف في تاريخ الوفاة[٤].

(١) ينظر: مقدمة التحقيق: ١/١٢٥-١٢٦، و٥/٢٤٠٧.

(٢) ينظر: مجمع الآداب في معجم الألقاب: ١/٢٤٦-٢٤٧، ومعجم المؤلفين لعمر رضا: ٦/٢١٦، ومعجم التاريخ (التراث الإسلامي في مكتبات العالم) ك١/٣٧-٣٨.

(٣) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ٣٠١، والأعلام للزركلي: ٤/١٧٩، وهدية العارفين: ١/١٢، والدليل إلى المتون العلمية: ١/٥٤٩/٥٥٤، ومقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث: ١٤٢.

(٤) ينظر: مقدمة التحقيق: ١/٤٥، ٥/٢٤٠٦.

منهج الزنجاني في ردّه على النحويين:

قبل الحديث عن منهج الزنجاني لابُدّ أنْ نعرّف بكتابه (الكافي في شرح الهادي). عاش الزنجاني في القرن السابع الهجري، وقد شاع قبل ذلك العصر ما يسمى بالمتون أو المختصرات من الكتب في شتى العلوم التي كتبت بصورة نثرية أو شعرية، ويلاحظ أيضًا في ذلك العصر أَنّ مؤلفي هذه المختصرات عادوا وشرحوا مختصراتهم بأنفسهم(١)، وهذا ما فعله الزنجاني في كتابه الهادي، وقد بيّن ذلك في مقدمة كتابه الكافي حيث قال: ((لكن المختصر الذي سميته بـ(الهادي) قد شَغُفَ بهِ علماء الدهر، وفقهاء العصر، وكان يرغبهم في حفظه نزارة حجمه، وغزارة علمه، ويصدهم عنه صعوبة إدراكه، وعسر فهمه، فسألني من لا يمكن أنْ يُرد سؤاله، ولا يسع إلاّ تجشم عبء ما طلب واحتماله، أنْ أملي له شرحاً موجزًا أجلو بهِ صدأه عن ذوي الألباب، وأفتح الباب المستغلق منه على الطلاب، فأجبته إلى سؤاله، وأسعفته بمراده، وأمليتُ – على إكداء قريحتي، ونضوب رويتي– هذا الكتاب وفق مراده، جامعًا فيه بين الاحكام الصحيحة، والتعاليل الصريحة، والشواهد الغزيرة والمسائل العزيزة آتياً بلفظ النص بخطٍ أبين من خط الشرح، فاصلاً بينهما بالدوائر المحمرّة، وسميته (الكافي في شرح الهادي))(٢).

وقد عرض الزنجاني في كتابه الكافي قواعد اللغة العربية في النحو والصرف والخط عرضاً كاملاً بإيجاز، وقسّم كتابه إلى قسمين رئيسين: قسم النحو، وقسم التصريف، والقسم الأعظم هو النحو، وقد ألحق بمباحث النحو: مباحث النسب والتصغير والخط والإمالة والوقف، وكذلك قسّم: قسم النحو إلى ثلاثة أقسام: هي المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وصدّر الأبحاث التي تنطوي تحت هذه الأقسام

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي: ٩٦/١، ومقدمة التحقيق: ٢٥/١-٢٧.
(٢) الكافي: ١٩٥/١-١٩٦.

بكلمة (فصل)، وقد جعل الصرف في القسم الأخير من الكتاب، علمًا أنّ الكتاب قد حُقق في خمسة أجزاء، يضم قسم النحو أربعة أجزاء وقد حققها الأستاذ الدكتور: محمود بن يوسف فجّال (رحمه الله)، أمَّا الجزء الخامس فهو قسم الصرف وقد حققه الدكتور أنس بن محمود فجّال وهو ابن الدكتور محمود (رحمه الله)، والكتاب قد حقق حديثًا، والطبعة الأولى منه في سنة (٢٠٢٠م)[١].

ولم يذكر صاحب التحقيق بوجود نسخة خطية أو مطبوعة لكتاب (الهادي)، وإنّما اكتفى بذكر النسخ المخطوطة لكتاب الكافي فقط[٢]، علماً أنّ المصادر قد ذكرت وجود كتاب الهادي في النحو وشرحه وكلاهما للزنجاني[٣]، يقول السيوطي (ت٩١١هـ) عند ترجمته للزنجاني: ((صَاحب شرح الْهَادِي الْمَشْهُور، أَكثر الجاربردي من النَّقْل عَنهُ فِي شرح الشافية، وقفت عَلَيْهِ بِخَطِّهِ، وَذكر فِي آخِره أَنه فرغ مِنْهُ بِبَغْدَاد فِي الْعشْرين من ذِي الْحجَّة سنة أَربع وَخمسين وسِتمِائَة، وَمتْن الْهَادِي لَهُ أَيْضا، وَله التصريف الْمَشْهُور بتصريف الْعُزَّى، ومؤلفات فِي الْعرُوض والقوافي، وخطه فِي غَايَة الْجَوْدَة. تكَرر ذكره فِي جمع الْجَوَامِع))[٤].

(١) ينظر: مقدمة التحقيق: ٢٦/١-٢٧، ٢٤١٩/٥.

(٢) ينظر: مقدمة التحقيق: ١٧٨/١-١٨١.

(٣) ينظر: سلم الوصول إلى طبقات الفحول: ٣١٥/٢، وأبجد العلوم: ٥٨٥، ومعجم المطبوعات العربية يوسف سركيس: ٩٧٧/٢، والأعلام للزركلي: ١٧٩/٤، وهدية العارفين: ١٢/١.

(٤) بغية الوعاة: ١٢٢/٢.

أ. معنى الرّد لغةً واصطلاحًا:

الرّد لغة: الرَّدُّ مصدر رَدَدْتُ الشيءَ، ورُدُودُ الدَّراهِم واحدُها رَدٌّ، وهو ما زُيِّفَ فرُدَّ على ناقده بعد ما أُخِذَ منه، والرَّدُّ: ما صار عِمَادًا للشيءِ الذِّي تَدْفَعُهُ وَتَرُدُّهُ، والرَّدَّة: مَصْدَر الارتداد عَن الدين[1].

ردّهُ عن وجهه يرُدّهُ رَدًّا ومَرَدًا: صَرَفَهُ، قال تعالى: ﴿**فَلَا مَرَدَّ لَهُ**﴾(الرعد:١١)، ورَدَّ عَلَيْهِ الشَّيءَ إِذَا لَم يَقْبَلْهُ، وَكذلك إِذَا خَطَأَهُ[2].

اصطلاحًا:

جاء في الكليات: رَدَّهُ عَنْ وَجْهِهُ صَرَفهُ، ورَدَّ عَلَيْهِ الشَّيءَ لم يَقْبَلْهُ أَو خَطَأَهُ، وَرَدَّ إِلَيْهِ جَوَاباً رَجِعَ، فمن الأوّل قوله: ﴿**يَرُدُّوكُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ**﴾(آل عمران:١٤٩)، وَمِنْ الثَّانِي قوله: ﴿**فَرَدَدْنَاهُ إِلَى أُمِّهِ**﴾ (القصص:١٣)، وردَدْتُ الحُكمَ إِلَى فُلَان، أيّ: فُوْضتُهُ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قوله: ﴿**فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ**﴾(النساء:٥٩)[3].

وممَّا سَبَقَ يَتَبيّنُ أنَّ الردَّ فِي الاصْطِلَاحِ لَم يَخْرِجْ عَنْ مَعْنَى الرَّدِّ فِي اللُّغَةِ، وَهُو تَخْطِئَةُ الرَّأي المَرْدُوْد إِذَا لَم يَقْبَلْهُ الرادّ، لِذَلَكَ يُمْكَنُ القُولُ إِنَّ الرَّدَّ النَّحوي هُو إِسْقَاطُ أَو تَخْطِئَةُ رَأي وَتَفْنِيدُهُ وَتَرجِيحُ رَأي آخَر مَحَلّهُ بِأَدِلَةٍ مُعْتَمَدَةٍ[4].

وموضوع الردود النحوية يكاد يكون متزامناً مع بدايات ظهور النحو، إذ نلاحظ ذلك في ردود سيبويه (ت١٨٠هـ) على شيخه الخليل (ت١٧٠هـ) في مواضع من كتابه وذلك مثل قوله: ((وزعم الخليل (رحمه الله) أنّه يجوز أنْ يقول الرجل: هذا رجلٌ أخو زيدٍ، إذا أردت أنْ تشبهه بأخي، وهذا قبيح ضعيف لا يجوز إلاّ في موضع

(١) ينظر: كتاب العين: ٧/٨، (ردد)، وتهذيب اللغة:٤٦/١٤ (ردد).
(٢) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٤٧٣/٢ (ردد).
(٣) ينظر: الكليات: ٤٧٦- ٤٧٧.
(٤) الردود النحوية في تفسير روح المعاني للآلوسي المرفوعات (الفاعل) أنموذجًا (بحث مستل من رسالة ماجستير): ١٦.

الاضطراب))[1]، وكذلك سجلت لنا الكتب الكثير من المساجلات بين العلماء، كالتي بين الكسائي والأصمعي (ت٢١٦هـ) في مجلس الرشيد (ت١٩٣هـ)[2]، ولم تقتصر الردود على الردود الفردية، وإنَّما كانت هناك كتب تؤلف في ذلك المجال ككتاب (الرّد على النحاة) لابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) وغيرها، واستمر الرّد بين أعلام المدرستين، وظهر في مؤلفات المتأخرين، وهي جزء من إبراز المقدرة العلمية، وقد يراد بها الانتصار لمذهب معين أو إثبات رأي شخصي.

ب. منهجه في الرّد:

من الواضح أنّ لكلِّ عالم أسلوبه الخاص في عرض مادته العلمية سواء أكانت في النحو أم الفقه أم التفسير أم غير ذلك، والزنجاني واحد من أولئك العلماء الذين اختطوا لأنفسهم منهجًا اختص بهِ عند عرضه لآرائه النحوية ومناقشتها لبيان ما هو صائب منها وما هو خطأ، يبدو على آرائه أنّه لم يتبع منهجًا أو أسلوبًا واحدًا في الرّد بل تنوعت طرائقه وتعددت اتجاهاته وذلك بحسب طبيعة المسألة التي يجري البحث فيها، ولتوضيح ذلك الأسلوب أذكر عرضًا لتلك الطرائق والاتجاهات التي اشتملت على ردوده مقرونة بأمثلة من كتابه.

١. تقديم الرأي الراجح:

من أساليب الزنجاني في عرض الآراء أنّهُ يبدأ بذكر المذهب أو الرأي الذي يرجّحهُ أولًا على سائر الآراء أو على الرأي الذي يعترض عليه، وغالبًا ما يكون الرأي الكوفي هو المردود، ومن ذلك مسألة العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار

(١) الكتاب: ٣٦١/١.

(٢) ينظر: من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني: ٤٧-٤٨.

والمجرور، نحو قولنا: في الدار بكرٌ وعندك خالدٌ، إذ الزنجاني قدّم الرأي البصري[١] أولًا، وهو الرأي الذي رجّحه حيث قال: ((فيجوز أنْ تقول: في الدارِ بكرٌ ، وعندك خالدٌ، بلا خلاف لكنْ عند البصريين: في دارهِ وعندكَ، خبران مقدمان على بكرٍ وخالدٍ، وفيهما ضمير، والنية بهما التأخير))[٢].

ثم يذكر رأي الكوفيين ويردُّ عليه حيث قال: ((وعند الكوفيين: بكرٌ، وخالدٌ، مرتفعان بالظرف، ولا يجيزون أن يكونا خبرين لتقدم المضمر على الظاهر، وهو فاسد؛ لأنَّهما لو كانا مرتفعين بالظرف، لما جاز أن نقول : إنّ في الدار بكراً، ولعلّ عندكَ خالدًا، لدخول عاملٍ على عاملٍ، ولما جاز: في داره زيدٌ، لتقدم المضمر على الظاهر لفظًا وتقديرًا))[٣].

٢. الشرح والتمثيل:

من الملاحظ أنَّ الزنجاني أحياناً يوجز في ردِّهِ من غير تعليل أو شرح، وغالبًا على العكس من ذلك فإنّهُ يشرح ويمثل ويعلل، فهو يشرح ما يذكره من ردود نحوية شرحًا وافيًا مغنيًا إيّاها بالأمثلة من دون استطراد في ذلك كُلِّهِ حتى تبدو رِدوده أكثر وضوحًا، وأبعد عن التكلّف والتعقيد، ومثال على ذلك ردّه على الكوفيين في مسألة دخول حرف الباء الزائدة على خبر (ما)، إذ ذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، واحتجوا بأنّ القياس في (ما) أن لا تكون عاملة البتة؛ لأنَّ الحرف إنّما يكون عاملًا إذا كان مختصاً كحرف الخفض عند دخوله على الأسماء، أما غير المختص، فإنّه لا يعمل كحرف الاستفهام

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٦٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ٦٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، مسألة (٦)، ونتائج الفكر: ٣٢٦.

(٢) الكافي: ٣٩١/١.

(٣) الكافي: ٣٩١/١.

والعطف؛ لأنَّهُ تارة يدخل على الاسم، وتارة يدخل على الفعل، فلمَّا كانت هذه الحروف مشتركة بين الفعل والاسم وجب أنْ لا تعمل ولهذا كانت مهملة غير عاملة في لغة بني تميم(١).

وقد ردَّ الزنجاني على هذا القول شارحًا وممثلًا مبينًا فساد ما ذهب إليه الكوفيون حيث قال: ((وهو فاسد؛ لأنَّ الإعراب يفصل بينهما؛ ولأنّ الباء قد تدخل في خبر المبتدأ إذا كان الكلام مصدرًا بالنفي، كقولك ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ، ويبطل ما قاله قول الفرزدق:

لَعَمْرُك ما مَعْنٌ بتاركِ حَقِّه ولا مُنْسِئٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ

وهو تميمي؛ ولأنّهُ عطف عليه بالرفع، فدلَّ على أنّ موضَع (بتارك) رفع، وربما زادوا في خبر (لا) الباء أيضًا، فقالوا: لا رجل بأفضل منك، ولا أحدٌ بخير منك، فإذا عطفت على خبر (ما) بعد دخول الباء وفي المعطوف ضمير عائد على اسم (ما) كقولك: ما زيدٌ بقائم ولا قاعد أبوه، فيجوز في (قاعد) الجرُّ بالعطف على قائم، وأبوه، مرتفع بهِ، والنصب بالحمل على موضع الباء، والرفع إمّا على الابتداء، وأبو: مرتفع بهِ، والفاعل قد سدّ مسدّ الخبر، كقولك: أقائم غلامك، أو على أنّ (أبوه) مبتدأ، وقاعد: خبر مقدمّ، وتقول في التثنية على الأوّل: ما زيد بقائم، ولا قاعد أخواه، وعلى الثاني: ما زيد بقائمٍ ولا قاعدان أخواه))(٢).

٣. الايجاز والاختصار:

في بعض المسائل يتميزَ أسلوب الزنجاني بالإيجاز والاختصار الشديدين من غير أنْ يفصّلَ القول فيما يذكره من دون تعليل أو مناقشة للرأي، فيردُّ على الرأي من غير

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٣٢٣/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٦٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٥/٢، وارتشاف الضرب: ١٠٧٧/٣، والمساعد في تسهيل الفوائد: ٢٨٠/١.
(٢) الكافي: ٥٠٧/١-٥٠٨، والبيت الوارد في النص للفرزدق في ديوانه: ٢٧٠.

أنْ يبيّنَ السبب، ومن ذلك ردّهُ على قولي الكوفيين في مسألة الاسم المرفوع بعد (مُذ و مُنْذُ)، إذ ذهب الكوفيون إلى أَنّ (مُنْذُ) مركبة من: (مِنْ) و(ذُو) الطائية بمعنى الذي، فإذا قلت: ما رأيتهُ مُنْذُ يومان، فالتقدير: ما رأيتهُ مِنْ ذو هو يومان، ومنهم مَنْ ذهب إلى أنَّ (مُنْذُ) مركبة من (من و إذ)، فالتقدير عنده: ما رأيته من إذ مضى يومان[١]، وقد ردَّ الزنجاني هذا القول باختصار إذ قال: ((ولا يخفى ركاكة هذين القولين))[٢].

٤. يقدم أكثر من دليل:

ومن أساليبه أنّه يقدّم أكثر من دليل في ردِّهِ، إذ يعطي رأيه ويمثل لهُ بجملة لتقوية دليله ثم يذكر دليلًا آخر من السماع، مثلًا ولا يكتفي بآية قرآنية بل يذكر أيضًا ما ورد في الشعر مما يخص الموضوع، ونجد ذلك في ردّه على ابن جني في مسألة دلالة الفعل على ظرف المكان المبهم، إذ ذهب ابن جني[٣] إلى أنّ المكان ما استقّر فيه أو تصّرف عليه، وإنما الظرف منهُ ما كان مبهمًا غير مختص مما في الفعل دلالة عليه، وردّ الزنجاني هذا القول معللاً ومستشهدًا بالسماع في القرآن والشعر إذ قال: ((وقول ابن جني: وليس في الفعل دليل عليهما، فيه نظر؛ لأنّ الفعل لا دليل له على المكان ظرفًا كان أو لم يكن، بل يجب ها هنا أنْ تأتي بحرف جرّ فنقول: سرتُ إلى السوق، وقعدتُ في الدار، وفي التنزيل: ﴿**وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ**﴾ (الفتح:٢٥)، وقد يحذف حرف الجر في ضرورة الشعر، قال عامر بن الطفيل:

فَلَأبغينكم قِنًا وعَوَارِضًا ولأقبلَنَّ الْخَيلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

والمعنى: فلأبغينكم بقنًا وعوارض، هما موضعان))[٤].

---

(١) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس: ٢٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣١٦-٣١٧ مسألة (٥٦)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٥٠٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣/١٩٤.

(٢) الكافي: ٢/١٠٧٠.

(٣) ينظر: اللمع: ٥٦.

(٤) الكافي: ٢/٧٥٩-٧٦٠، والبيت الوارد في النص في ديوانه: ٥٥.

٥. الرد بأدلة المخالفين:

مما يلاحظ على الزنجاني في ردّه على النحويين أنّه يرد على من خالفه بأدلة المخالف وقواعده نفسها سواء أكان الرّد على البصريين أو الكوفيين فيلزمهم بما قالوا وبما قرروه في مذهبهم من قواعد وأدلة، ومثال على ذلك في مسألة (إنّ) وأخواتها في دخولها على المبتدأ والخبر، إذ اتفق النحويون على أنّ هذه الحروف تعمل في الاسم النصب، واختلفوا في رفعها للخبر، فالبصريون يرَوْن أنَّها عملت في الخبر الرفع كعملها في الاسم النصب، واحتجوا بأنّ هذه الحروف تعمل لمشابهتها للفعل لفظًا ومعنى، وهذه المشابهة في وزن الفعل والبناء على الفتح، وأنَّها تقتضي الاسم وتدخلها نون الوقاية[١].

وذهب الكوفيون إلى أن هذه الحروف تنصب الاسم ولا ترفع الخبر، وإنما الخبر يرتفع قبل دخولها[٢]، وعللّوا ذلك بأنها فرعٌ على الفعل في العمل، فلا تعمل عملهُ، لأنّ الفرع أبداً أضعف من الأصل، فينبغي ألا تعمل في الخبر[٣].

وقد ردّ الزنجاني قول الكوفيين مستعينًا بقاعدةٍ وخلافٍ آخر اثبت بطلان حقهم من خلال قولهم إنّ الرافع للخبر قد زال؛ لأنه أصبح اسم (أنّ)، ومن جانب آخر تسمية هذا الاسم المرفوع بـ(خبر أنّ) حيث قال: ((وهو فاسد؛ لأنّ الخبر يرتفع عندهم بالمبتدأ، والمبتدأ قد زال، والزائل لا يعمل، على أنّ كل ما عمل في المبتدأ عمل في الخبر، مثل: كان، وظننت وأخواتها فكذلك ها هنا، وليس في تسوية بين الأصل والفرع إذ قد

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والأصول في النحو: ٥٥/١، ومجالس العلماء للزجاجي: ١٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤٦٣/٢، وأسرار العربية: ١٢٣.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٢٢/١، والكناش في فني النحو والصرف: ٤٠/١، والأشباه والنظائر: ٣٢٣، والموفي في النحو الكوفي: ٢٥.

(٣) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي:١٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤٦٣/٢، والخصائص: ١٦٧/١، والموفي في النحو الكوفي: ٢٨.

حصلت المخالفة بوجوب تقديم المنصوب على المرفوع، ويسمى المنصوب اسمًا فيقال: اسم إنَّ ، واسم ليت، والمرفوع خبرًا، فيقال: خبر إنَّ، وخبر لعلّ وكذلك سائرها؛ وذلك لأنّهما معمولاها فأضيفا إليها للملابسة، فمعنى قولهم: اسم أنَّ، أي : اسم عملت فيه إنَّ، وكذلك خبر إنَّ، وهذا من إضافة الملابسة))[١].

٦. الاحتراز للرّد:

مما يلاحظ على أسلوب الزنجاني أنّهُ لا يترك مجالًا أو منفذًا للرّد عليه، إذ يبيّن العلل التي سوغت لاعتراضه على رأي أو مذهب معين، ومثال على ذلك ردّه على الكسائي في مسألة رافع الفعل المضارع، إذ ذهب الكسائي أنّهُ يرتفع بالزوائد الأربعة في أوّله[٢]، إذ ردَّ الزنجاني قولهُ هذا حيث قال معللًا: ((وهو باطل؛ لأنّها جزء الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه؛ ولأنّ الناصب والجازم يزيلان رفعه مع بقاء حرف المضارعة، ولو كانت هي الرافعة للزم أبطال عمل العامل بعامل قبله وأنّه خلاف الأصل))[٣].

وقد أيّد الزنجاني مذهب الفرّاء وهو ارتفاع الفعل المضارع بخلوّه من الناصب والجازم، حيث قال: ((هذا وإن كان عدميًا لكن العوامل النحوية ليست مؤثرات حقيقية بل هي إمارات، والإمارة قد تكون بالعدم))[٤].

٧. الموازنة بين لآراء:

يذكر الزنجاني أقوال العلماء وأدلتهم في المسألة النحوية، ثم يأخذ بالموازنة بين تلك الأقوال والتعقيب على كل رأي على حدة؛ ليحدد موقفه النحوي ناظرًا إلى الآراء

(١) الكافي: ٥٢٢/١.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ٥٠، وتوضيح المقاصد: ١٦٠٤/٣.
(٣) الكافي: ١٦٠٤/٣.
(٤) الكافي: ١٦٠٤/٣.

بنظر الفاحص المتمكّن، ويمكن أنْ نلمس هذا الأسلوب في مسألة: (عامل النصب في المستثنى بعد إلاّ نحو: قام القوم إلاّ زيدًا)، فذكر أنّ فيه أربعة أقوال:

يرى البصريون أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط (إلاّ) كما ينتصب المفعول معه بتوسط الواو؛ وذلك لأنّ (إلاّ) لا تعمل، لدخولها على الاسم والفعل، فلا ناصب غير الفعل فيحمل عليه(١)، وذكر الزجاج أنَّهُ منصوب بمعنى (الاّ)؛ لأنّ معناها استثني زيدًا(٢).

وقد ردّ الزنجاني هذا القول بأنّه بعيد؛ لأنّه يقضي إلى إعمال الحروف(٣)، وذهب الفراء(٤) إلى أنَّ أصل: إلاّ زيدًا، إنّ لا زيدًا، فخففت (إنّ) وأدغمت في (لا)، فالنصب مستفاد من (إنّ)، والرفع في النفي من (لا) العاطفة، وأيضًا ردَّ الزنجاني هذا القول بأنهُ باطل؛ لأنّ الأصل الإفراد؛ ولأنّه (إنَّ) إذا خففت جاز إبطال عملها، وها هنا لا يجوز الرفع، وقال الكسائي: إنَّ الأصل في قولك: قام القوم إلاّ زيدًا، قام القومُ إلاّ إنّ زيدًا لم يقم(٥)، وردّ الزنجاني هذا القول ايضًا بأنّه فاسد لكثرة الاضمار، مع أنَّه لا دليل عليه؛ ولأنّهُ أضمر (أن) وأعملها وهو عديم النظير(٦)، ونلاحظ أنّ الزنجاني هنا رجّح الأول بقوله: فلا ناصب غير الفعل فيحمل عليه(٧).

---

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٠٥، وعلل النحو لابن الوراق: ٣٩٥-٣٩٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢، والمرتجل في شرح الجمل:١٨٦.

(٢) ينظر: المقتضب:٣٩٠/٤، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢، وأسرار العربية: ١٥٦.

(٣) ينظر: الكافي: ٨٨٢/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٦٢/٣، وأسرار العربية: ١٥٦، وشرح الرضي على الكافية: ٨٤/٢-٨٥.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٦١/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٩/٢، والجنى الداني: ٥١٦.

(٦) ينظر: الكافي: ٨٨٢/٢.

(٧) ينظر: م. ن: ٨٨٢/٢.

٨. الرد بآراء غيره من العلماء السابقين:

يستند الزنجاني أحيانًا في ردّه، على آراء من سبقوه من العلماء وذلك لتقوية ردّه، وإثبات صحة ما يراه صائبًا، وغالبًا ما يكون ردّه مستنبطًا من حجج البصريين، ونلاحظ هذا الأسلوب في مسالة: عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ وإذا) الشرطيتين، إذ ذكر رأي الأخفش في المسألة في قوله ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾(التوبة:٦) إذ بيّن الأخفش أنّ (أحد) مرتفع بالابتداء، وقد ردّ الزنجاني هذا الرأي بقوله: وردَّ اصحابنا بأنّا لا نقول: إنْ زيد قائم أكرمتك، ومن أبيات الحماسة[١]:

إذًا لقَامَ بِنصْرِي مَعشرٌ خشنٌ عِنْد الحفيظةِ إنْ ذُو لُوثةٍ لانا

والكلام في رفع (ذو لوثة)، كالكلام في رفع أحد، إذ سبق أن بيّن الزنجاني[٢] أنّ (أحد) مرتفع بفعل مضمر يفسره الظاهر وهو مذهب جمهور البصريين[٣].

ج. ألفاظ الرد:

استعمل الزنجاني ألفاظًا وعبارات مباشرة في ردّه على العلماء لبيان موقفه النحوي من أصحاب تلك المذاهب، ولم يعتمد الزنجاني على ألفاظ ثابتة، بل كانت مصطلحاته متعددة الألفاظ والدلالات إلاّ أنّها متباينة ومختلفة حسب اختلاف المسألة وكذلك من ناحية القوة والضعف تبعًا لطبيعة الرأي المردود، ومن هذه الألفاظ:

(١) شرح ديوان الحماسة: ٢٢.

(٢) ينظر: الكافي: ٤٣٤/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤١٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٤/٢، مسألة (٨٥)، وإتحاف الحثيث: ١٨١.

فاسد[١]، ضعيف[٢]، ضعف[٣]، وضعف هذا الاستدلال[٤]، بعيد[٥]، فما أبعده[٦]، فيه بعد[٧]، فيه نظر[٨]، وفي هذا الاحتجاج نظر[٩]، وفي هذا التشبيه نظر[١٠]، باطل[١١]، ويبطل[١٢]، محال[١٣]، قبيح[١٤]، شاذ[١٥]، وهذا ادعاء علم الغيب[١٦]، ولا يخفى ركاكة هذين القولين[١٧]، وهذا لا يتمّ[١٨]، ولا يخفى اضطراب هذين القولين[١٩].

---

(١) ينظر: الكافي: ٣٥٣/١، ٣٩١/١، ٤٣٤/١، ٥٠٣/١، ٥٦٢/١، ٧٤٣/٢، ٧٤٥/٢، ٧٤٥/٢، ٨٧٧/٢، ٨٨٣/٢، ٨٩٧/٢، ٩٢٧/٢، ٩٥٠/٢، ٩٦٨/٢، ٩٨٧/٢، ١٠٢٣/٢، ١٠٧٨/٢، ١١٣٦/٢، ١٥١٠/٣، ١٦٠٣/٣، ١٦٢٨/٣، ١٦٣٤/٣، ١٦٥٩/٣، ١٨٢٨/٤، ١٩٣١/٤.

(٢) ينظر: الكافي: ٥٠٧،٧٩٣/١، ٧٩٣/٢، ٨٤٦/٢، ٩٣٧/٢، ٩٦٩/٢، ١٢٩١/٣، ١٦٦٦/٣، ١٦٦٦/٣، ١٨٩٢/٤، ١٨٩٣/٤.

(٣) ينظر: الكافي: ١٢٦٨/٢، ١٢٩٢/٢.

(٤) ينظر: الكافي: ٥٧٣/١.

(٥) ينظر: الكافي:٤٦٦/١، ٨٨٢/٢، ١٠٦٥/٢، ١٤٤٥/٣.

(٦) ينظر: الكافي: ١٦٢٧/٣.

(٧) ينظر: الكافي: ٤٩٢/١.

(٨) ينظر: الكافي: ٧٥٨/٢، ٧٩١/٢، ٨٣٧/٢، ٨٦٠/٢، ٨٦٨/٢، ١٠١٥/٩٢٧,٢/٢، ١٠٩٨/٢، ١١٧٤/٢، ١٢٠٢/٣، ١٤٨٣/٣، ١٦٢٨/٣.

(٩) ينظر: الكافي: ٧٦١/٢.

(١٠) ينظر: الكافي: ٨٠٨/٢.

(١١) ينظر: الكافي: ٨٨٣/٢، ٩٢٥/٢-٩٢٧، ٩٤٢/٢، ١٤٣٤/٣، ١٦٠٤/٣.

(١٢) ينظر: الكافي: ١٤٤٦/٣.

(١٣) ينظر: الكافي: ١٥٥٣/٣.

(١٤) ينظر: الكافي: ٥٠٢/١.

(١٥) ينظر: الكافي: ١٠٤١/٢.

(١٦) ينظر الكافي: ١٦٢٥/٣.

(١٧) ينظر الكافي: ١٠٧٠/٢.

(١٨) ينظر الكافي: ١٤٤٥/٣.

(١٩) ينظر الكافي: ٩٣٨/٢.

د. أصول النحو وأثرها في ردود الزنجاني :

اتّبع الزنجاني في ردّه على النحويين أسلوبًا علميًا واضحًا يقوم على أصول النحو وأحكامه، كالسماع، والقياس، والإجماع، فضلًا على اعتماده على استدلالات أخرى تقتضيها طبيعة المسألة النحوية، وهذه أمثلة عن استعانته بأصول النحو في ردّه على النحويين:

أولًا: السماع:

يعدُّ السماع مصدرًا مهمًا من مصادر الاحتجاج، وهو المصدر الأوّل الذي اعتمد عليه اللغويون والنحويون في استقراء اللغة وتقعيدها، ويتمثل السماع في القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب، وقد احتج الزنجاني بالسماع كثيرًا سواء لإثبات مسألة أو نفي مسألة، فمن احتجاجه بالقرآن الكريم في مسألة تقديم المضمر على الظاهر قوله: ((وأمّا تقديم المضمر على الظاهر، فإنّما يمنع منه إذا تقدم لفظاً ومعنىً، أمّا إذا تقدم لفظًا والنية بهِ التأخير فلا بأس، قال: ﴿**فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**﴾))[1].

وقد استدلّ الزنجاني بآيات القرآن الكريم في ردّه على العلماء، فردّ على الكوفيين رأيهم في مسألة الميم في كلمة (اللهّم)[2]، إذ ردّ الزنجاني ما ذهب إليه الكوفيون مبينًا فساده؛ لأنَّهم وصلوا همزة القطع وتلك لا توصل إلاّ في ضرورة الشعر، وإنّما يُقال: اللهّم إنْ سألناك فاعطنا، وفي التنزيل: ﴿**اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ**﴾[3].

وممّا يتعلق بالقراءات القرآنية فقد احتج بالقراءات كثيرًا، ومنها قوله اذا أضيف الاسم إلى غير متمكن بُني إمّا إلى الاسم كقوله تعالى: ﴿**لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ**

(١) الكافي: ٣٩٠/١، والشاهد القرآني الوارد في النص من سورة طه: ٦٧.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٨/١، واللامات للزجاجي: ٩٠، وأسرار العربية: ١٧٦.
(٣) ينظر: الكافي: ٩٥٠/٢-٩٥١، والشاهد القرآني الوارد في النص من سورة الأنفال: ٣٢.

يَوْمِئِذٍ﴾(المعارج:١١) فيمن قرأ بالفتح[١]، أو إلى الفعل كقولك: سرّني يومُ قدمتَ، وقُرِئ: ﴿**هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾(المائدة:١١٩) بالفتح[٢].

وكذلك نرى الزنجاني يحترم لغة القرآن ويقدمها إذ يقول: ((التوكيد والتأكيد لغتان، والأولى لغة القرآن، قال تعالى: ﴿**وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا**﴾(النحل:٩١)، ومعناها في اللغة الاحكام))[٣].

وكذلك نجد الزنجاني يردُّ بالشاهد الشعري، وذلك في ردّه على الكوفيين حيث أنّهم لم يجيزوا نداء النكرة غير المقصودة نحو: يا رجلًا، حيث قال: ((وهو باطل، فإنّ العرب نادت الاسم كثيرًا، وقال توبة بن الحميرّ:

لعلّك يا تيْسًا نَزا في مريرَةٍ مُعَذِّبُ ليلَى أنْ تَرَانِي أزُوْرُهَا

وتقول: يا أخا رجل، ويا عبد امرأة، ولا يجوز أنْ تقصد بهذا معينًا، فإنّهُ يصير معرفة، وإنّه نكرة، فيتناقض الحكم))[٤].

ونجد الزنجاني أيضًا يستشهد بالأمثال، ومنه استشهاده بالمثل (أمرَ مبكياتك لا أمرَ مضحِكاتِك)، وقد استشهد في هذا المثل في مسألة إضمار العامل، إذ قال إنّ التقدير فيه: أطيعي أمرَ مبكياتِك، ويروى: أمرُ مبكياتك بالرفع على تقدير: أمرُ مبكياتك أولى[٥].

---

(١) قرأ بفتح (الميم) من (يومئذ) نافع والكسائي وأبو جعفر، ينظر: السّبعة في القراءات لابن مجاهد: ٣٣٦، والحجّة في القراءات السبع لابن خالويه: ١٨٨.

(٢) قرأ بفتح (ميم) (يوم) نافع وحده، والباقون بالرفع، ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد: ٢٥٠، والحجة للقراءات السبعة: ٢٨٢/٣.

(٣) الكافي: ١١٧٧/٢.

(٤) الكافي: ٢/ ٩٢٥-٩٢٦، والبيت الوارد في النص لتوبة بن الحميّر في ديوانه: ٣٧

(٥) ينظر: الكافي: ٦٩٦/٢، والمثل الوارد في النص، ينظر: أمثال العرب للمفضل الضبي: ٣٤، والأمثال لابن سلّام: ٢٢٣، وأصل المثل قاله رجل لابنته، وكانت لها بنات عم يشرنَ عليها بما فيه صلاحها فيشق عليها، وبنات خالٍ يشرنَ عليها بما فيه فسادها فيسهل عليها.

ثانياً: القياس: من (قاسَ الشيء) يقيسَهُ قيسًا وقياسًا واقتاسه وقيسهُ إذا قدر على مثاله والمقياس المقدار[١]. وهو حمل فرع على أصل بعلّة جامعة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، ولا بدَّ لكلّ قياس من أربعة أشياء: أصل وفرع وعلة وحكم[٢]، ولم يقتصر الزنجاني في تناوله للمسائل على السماع وإنّما استعمل القياس في كثير من مسائله مرجحًا ومضعفًا إصدار حكم على مسألة معينة.

أمّا ما يتعلق بالمسائل التي ردّها؛ لأنّها ضعيفة في القياس فردّه على المازني إذ ذهب المازني[٣] إلى أنّ نصب (الرّجل) في (يا أيُّها الرّجل) حملًا على الموضع وقياسًا على غير المبهم، فإنَّه أجرى صفة المبهم مجرى الظريف في قولك: يا زيد الظريف، فكما جاز نصب الظريف حملًا على المحل جاز نصب المبهم، نحو: (الرجل) في (يا أيّها الرجل).

وقد ردّ الزنجاني على المازني بقوله: ((وهو ضعيف رديء في القياس، ولا يعضده سماع، فإنْ جئت للرجل بتابع لم يكن إلاّ مرفوعًا؛ لأنّ الرّجل مرفوعًا رفعًا صحيحًا، تقول: يا أيُّها الرّجلُ نفسُهُ أو نفسُكَ، ويا أيُّها القومُ كلُّهم أو كلُّكُم، وكذلك الصفة بالمفرد والمضاف ، تقول : يا أيُّها الرجلُ الكريمُ، و يا أيُّها الرّجلُ ذو المال))[٤].

ثالثاً: الإجماع: المراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة[٥]، وهو أصل من أصول النحو بعد السماع والقياس، وهو منتزع من استقراء اللغة وناشئ عنها، وأوضح

(١) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري: ١٧٩/٩، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٩٦٧/٣، ولسان العرب: ١٧٨/٦.

(٢) ينظر: لمع الأدلة لأبي بركات الأنباري: ٩٤، والاقتراح في أصول النحو: ٢٤٤، ومن تاريخ النحو العربي، لسعيد الأفغاني: ١٥٧.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٣٤٥، والمرتجل في شرح الجمل: ١٩٤، وأسرار العربية: ١٧٤.

(٤) الكافي: ٩٦٩/٢.

(٥) ينظر: الاقتراح في أصول النحو: ١٥٩.

ابن جني أنّ من شروط الاجماع أنْ لا يخالف المسموع ولا المقيس عليه[١]، وقد استدلّ الزنجاني كثيرًا بالإجماع وذلك لترجيحه رأيًا معينًا أو ردّه رأيًا بأنّه قد خالف الاجماع، وقد ردَّ الزنجاني على المازني بأنّه خالف الإجماع في قوله: ((إنَّ الشرط والجزاء مبنيان، لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعهما مشتركين، ثمَّ مختصين، ولعدم دخول لام الابتداء عليهما))[٢].

يقول: ((وهو فاسد؛ لأنّه يلزم منه أن يكون مبنيًا مع النواصب والجوازم لوقوعه موقعًا لا تقع فيه الأسماء، وأنّه خلاف الاجماع))[٣].

وقد استعمل الزنجاني عدم النظير ضمن أصول النحو غير الغالبة، لأنّه إنّما يستدل بعدم النظير على النفي إذ لم يقم الدليل على الإثبات؛ فإنْ قام لم يلتفت إليه؛ لأنَّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنّما هو للأنس لا للحاجة إليه[٤].

وقد استعان الزنجاني في الردّ بعدم النظير على الكسائي، إذ ذهب الكسائي إلى أنَّ الأصل في قولك: قامَ القومُ إلاّ زيدًا، هو على تأويل: قامَ القومُ إلا أنّ زيدًا لم يقُم[٥].

وقد ردّ الزنجاني هذا القول إذ يقول: ((وهو فاسد، لكثرة الإضمار، مع أنّه لا دليل عليه؛ ولأنّه أضمر أنّ وأعملها وهو عديم النظير))[٦].

---

(١) ينظر: الخصائص: ١/١٩٠.

(٢) أسرار العربية: ٢٣٨، والبديع في علم العربية: ١/٦٣٠.

(٣) الكافي: ٣/١٦٥٩.

(٤) ينظر: الخصائص: ١/١٩٨، والاقتراح في أصول النحو: ٣٦٩.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٣/٦١، وتوجيه اللمع: ٢١٥.

(٦) الكافي: ٢/٨٨٣.

الفصل الأول

ردود الزنجاني

في الحدود والعوامل

المبحث الأول

ردود الزنجاني في الحدود

توطئة:

الحدود:- لغةً : الحدُّ: هو فصْلٌ ما بينَ شيئين، ومنتهى كل شيءٍ حَدُّه، وحدود الله هي الأشياء التي بيّنها وأمر أنْ لا يتعدّى فيها. وحدُّ كل شيء: طرفه كحد السنان والسيف ونحوه(١).

والحد الفصل بين الشيئين لئلّا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلّا يختلط أحدهما بالآخر وجمعه حدود، ومنه حدود الأرضين وحدود الحرم، والحد المنع(٢).

واصطلاحًا: الحدّ هو قولٌ دالٌّ على ماهية الشيء، أو هو قولٌ يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز(٣).

(١) ينظر: كتاب العين: ٣/١٩-٢٠، (ح د).

(٢) ينظر: لسان العرب: ٣/١٤٠-١٤٢ (ح د).

(٣) ينظر: كتاب التعريفات للجرجاني: ٨٣.

المسألة الأولى: ردّه على حدُّ الفعل عند الزمخشري (ت٥٣٨هـ):

يرى سيبويه أنَّ الفعل ((أمثلةٌ أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع ... والأحداث نحو الضرب والحمد والقتل))[١].

ويقاربه في هذا أبو علي الفارسي، إذ يرى أنَّ الأفعال أبنية أو صيغ مأخوذة من المصادر، فهي تدل بمادتها على المصدر أو الحدث، وبصيغتها على زمان وقوعه، من ماض أو حاضر أو مستقبل. وأمّا إشارته إلى أنَّ المراد بالزمن أقسامه الثلاثة، فالظاهر أنَّها لمجرد البيان، وأنَّ بعض النحاة عدوا ذلك قيدًا احترازيًا مما دل على حدث وزمان مبهم كالمصدر، وأنَّ الأفعال تتعدى إلى جميع أقسام الأزمنة معرفتها ونكرتها ومبهمها ومخصوصها كما نجدها تتعدى إلى جميع أقسام المصدر[٢].

في حين يرى السيرافي (ت٣٦٨هـ) أنَّها ليست مشتقة من أبنية المصادر، وإنَّما جعلها ما اقترنت بزمن، فهي عنده ((كلُّ ما دلَّ لفظه على حدث مقترن بزمان ماضٍ أو مستقبل أو مبهم، في الاستقبال والحال، لينماز عن الاسم والحرف))[٣]. وقد تابعه في هذا أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)[٤]، والعكبري (ت٦١٦هـ)[٥]. وعرّفه الزمخشري بأنَّه ((ما دلَّ على اقتران حدث بزمان))[٦].

واعترض ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) على عبارة الزمخشري (ما دلَّ على اقتران)، إذ يقول: ((رديءٌ من وجهَيْن: أحدهما: أنَّ الحدّ ينبغي أن يُؤْتَى فيه بالجنس القريب، ثمّ

(١) الكتاب: ١٢/١.
(٢) ينظر: المسائل العسكريات في النحو: ٧٤.
(٣) شرح كتاب سيبويه: ١٥/١.
(٤) أسرار العربية: ٣٩.
(٥) التبيين عن مذاهب النحويين: ١٣٩.
(٦) ينظر: المفصّل: ٣١٩.

بالفصل الذاتيّ، وقوله: ما دلّ، فـ(مَا) من ألفاظ العموم، فهو جنس بعيد، والجيّد أن يُقال: (كلمة)، أو (لفظة)، أو نحوهما؛ لأنَّهما أقربُ إلى الفعل من (مَا)، فإن قلت: (مَا) ها هنا وإن كان عامًّا؛ فالمراد به الخصوص، ووضعُ العامّ موضع الخاصّ جائزٌ... والآخر: قوله (على اقتران حدث بزمان)؛ لأنَّ الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران نفسه، وإنَّما وضع دليلًا على الحدث المقترن بالزمان، والاقترانُ وُجد تَبَعًا، فلا يُؤْخَذ في الحدّ على ما تقدّم. ثمّ هذا يُبْطَل بقولهم: (القتالُ اليومَ)، فهذا حدثٌ مقترنٌ بزمان، وليس فعلًا، فوجب أن يؤخذ في الحدّ (كلمةٌ) حتى يندفع هذا الإشكال))[1].

وتابعه في ذلك ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في اعتراضه على عبارة الزمخشري (ما دلَّ على اقتران حدث بزمانٍ)، فيرى أنَّ قوله ((ليس بجيّدٍ؛ لأنَّ الفعل يدلُّ على الحدث والزمان جميعًا، وإذا قال: ما دلَّ على اقتران حدث فقد جُعِل الاقتران نفسه هو المدلول، وخرّج الحدث والزمان عن الدلالة، ولا ينفعه كونهما مُتَعلّق الاقتران؛ لأنَّكَ تقول: أعجبني اقترانُ زيد وعمرو دونهما، فثبتَ باعتبار الاقتران، ولا يثبتُ باعتبار متعلّقه، وكذلك كُلُّ مضافٍ ومضاف إليه، وأنَّ كان متعلق له، لا يلزمُ من إخبارك عن المضاف إليه))[2].

وتابعه في اعتراضه على تعريف الزمخشري للفعل الزنجاني بأنَّ عليه استدراكين: ((أحدهما: أنَّه أتى بلفظة (ما) وهي للعموم، تشمل كلّ دالٍّ من لفظ وغيره، ومراده منها القدر المشترك بين الكلم الثلاث، وهو الكلمة، فقد وضع العام موضع الخاص، وهكذا عمل في حد الاسم، ويجتنب عن مثل ذلك في الحدود، إذ المقصود منها معرفة حقيقة الشيء، وقد لا يحصل للسامع الاطلاع على المقصود، ولهذا لا تستعمل فيها الألفاظ المجازية والمستعارة، والآخر: أنَّ الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران بنفسه، وإنّما

(١) شرح المفصّل: ٤/٢٠٤- ٢٠٥.
(٢) الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/٧.

وضع دليلًا على الحدث المقترن بالزمان، والاقتران وجد وصفًا تابعًا، فلا يُؤخذ أصلًا في الحدّ. وقوله في المختصر تدلُّ على حدث مقترن بزمان))[١].

أمّا تعريف الزنجاني للفعل، فقد عرفه بقوله: ((كُلُّ كلمة تدلُّ على حدث مقترن بزمانٍ معين من الثلاثة))[٢].

ويبدو أنَّ الزنجاني قد وافق ابن يعيش [٣] في ردِّهِ هذا، وهو قوله: أنَّ (ما) للعموم، ويصحُ ذلكَ؛ لأنَّ (ما) تكون لذوات غير الآدميين، نحو قولنا: ما عندكَ؟ فيقول: فرسٌ، وكذلكَ يجوز أنْ يُقال: ما زيدٌ؟ فتقول: قصيرٌ أو طويل[٤]، وتكون للعموم والكثرة، نحو: قوله تعالى: ﴿**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُهُمْ وَلَا يَضُرُّهُمْ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَى رَبِّهِ ظَهِيرًا**﴾(الفرقان:٥٥)[٥].

وكذلك أنَّ الفعل لم يوضع دليلًا على الاقتران نفسه؛ لأنَّه يبطل بقولهم: القتالُ اليومَ، فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلًا؛ لأنَّ ظروف الزمان تكون أخبارًا عن الأحداث وهي ليست أفعال[٦].

ومنهم من عرّف الفعل الدال على التجدد والاستمرارية، فيقول: ((وأمّا الفعلُ فموضوعُه على أنَّه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المُثْبَت به شيئًا بعْدَ شيء... وأمَّا الفعلُ، فإنهُ يُقْصَدُ فيه إلى ذلك، فإذا قلتَ: (زيدٌ ها هو ذا يَنْطلقُ)، فقد زَعمْتَ أنَّ الانطلاقَ يقعُ منه

(١) الكافي: ٢١٨/١.
(٢) الكافي: ٢١٧/١.
(٣) شرح المفصّل: ٢٠٤/٤- ٢٠٥.
(٤) ينظر: المقتضب: ٢٩٦/٢.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٩٧/٣، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٨٩٧/٢.
(٦) ينظر: البديع في علم العربية: ١٥٩/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٠٤/٤-٢٠٥.

جُزءًا فجزءًا، وجعلْتَهُ يُزاوله ويُزَجِّيه))[١]، ووافقهم في ذلك الدكتور مهدي المخزومي (رحمه الله) فيرى أنَّ الفعل دالّ على التغيير والتجدد[٢].

المسألة الثانية: ردّه على حدّ العَلَم عند الزمخشري:

العَلَم، لغة: أصلٌ صحيح واحد يدلُّ على أثرٍ بالشيء يتميز به عن غيرهِ، ويطلق كذلك على الجبل والراية والعَلامة وهي ما يستدلُ به على الشيء[٣].

اصطلاحًا: عُرِّف العَلَم بتعريفات عدة، منها:

ذهب ابن جني[٤] إلى أنَّ العَلَم: ما خصّ به الواحد، فجعل علمًا له، وذهب ابن الحاجب[٥]، وتبعه الرضي(ت٦٨٦هـ)[٦] إلى أنَّ العَلَم: ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.

وذهب الزمخشري[٧]، وتبعه ابن الأثير(ت٦٠٦هـ)[٨]، وابن الخباز(٦٠٦هـ)[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)[١١]، وابن هشام (ت٧٦١هـ)[١٢]، وغيرهم إلى أنَّ العَلَم: ما عُلِّقَ على شيءٍ بعينه، غير متناول ما أشبهه.

---

(١) دلائل الإعجاز: ١٧٤.
(٢) ينظر: في النحو العربي قواعد وتطبيق: ٨٦.
(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ١٠٩/٤، (علم)، ولسان العرب: ٤٢٠/١٢ (علم).
(٤) ينظر: اللمع: ١٠٤.
(٥) ينظر: الكافية: ٣٧.
(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٢٧/٣.
(٧) ينظر: المفصّل: ٢٣.
(٨) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٠/٢.
(٩) ينظر: توجيه اللمع: ٣١٠.
(١٠) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٩٣/١.
(١١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ١٢٤/١.
(١٢) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ٩٦.

وقد اعترض الخوارزمي (ت٦١٧هـ) أحد شرّاح المفصّل على قول الزمخشري (غير متناول ما أشبهه)، إذ يرى أنَّ العَلَم ما وضع على شيء بعينه، أي لا يوجد شيء مشترك بينهما، فإذا قلنا زيد أو عمرو، لا نقصد أنَّ هناك مشترك آخر يشبهما، إذ يقول: ((العَلَمُ: هو ما أُطلق على شيء بعينه، أي من حيثُ هو هو، ثم لم يَجُز إطلاقه على شيءٍ آخر بالمعنى المشترك بينهما، وهذا لأنَّ العلمَ يدخلُ تحت العلم وهويّتُه، وهُويّةُ الشيءِ يستحيلُ أن تكونَ مشتركة))[١]. وتابعه في ذلك الزنجاني في اعتراضه على عبارة الزمخشري (غير متناول ما أشبهه) إذ قال: ((وهذا القيد الأخير لا حاجة إليه؛ لأنَّ زيدًا إذا كان قد وضع على هذا الشخص بعينه، فمن المحال أن{ يتناول غيره، وإلاّ لكان متناولًا بالوضع ما ليس موضوعاً عليه، وأنَّهُ محال))[٢].

وأمّا اعتراض الزنجاني على الزمخشري فهو الصحيح؛ لأنَّه إذا وضع (زيدٌ) بوضعٍ واحد فيكون له وضعه الثابت، أمّا إذا تناول ما أشبهه فإنما يتناوله بوضع ثانٍ فهو غير متناول ما أشبهه قطعًا[٣]، ولهذا نرى أنَّ حد الزنجاني للعَلَم لا يشتمل على ذلك القيد الذي وضعه الزمخشري، إذ يعرفه في بابه بقوله: ((وهو كل ما دلَّ على شيء بعينه بعد أنَّ عُلِّقَ عليه، أي: وضع كزيدٍ وعمرٍو، فأنَّهما موضوعان على شخصين بأعينهما ولا يقصد بهما غيرهما))[٤]، وهنا نرى أنّ حده للعَلَم لم يذكر فيه ذلك القيد، وهذا يرجع إلى أنّ الاسم كزيد وعمرو وغيره موضوع له اسم واحد، ولا يقصد له غير ما وضع لهما، فإن دلّ على غير ما وضع له فأنَّه بذلك لا يفهم المتلقي ما المراد من قوله زيد وغيره، وهذا ما أراده الزنجاني.

---

(١) شرح المفصّل (التخمير): ١٦١/١.
(٢) الكافي: ١٥٥٣/٣.
(٣) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٥٣٨/٢.
(٤) الكافي: ١٥٥٣/٣.

المسألة الثالثة: ردّه على حدّ الموصول عند الزمخشري:

الموصول لغة: من وَصلتُ الشيء وصلًا وَصِلة، ووصل إليه وصولًا، أي: بلغَ، ووصل بمعنى اتصل[١].

أمّا اصطلاحًا فقد عُرِّفَ بعدة تعريفات منها:

عرّفه ابن الحاجب بأنَّه: (ما لا يتم جزءًا إلّا بصلة وعائد، وصلته جملة خبريّة، والعائد ضمير له)[٢]. وعرفه ابن مالك (ت٦٧٢هـ) بأنَّه ما كان ((من الأسماء ما افتقر أبدًا إلى عائد أو خلفه وجملة صريحة أو مؤولة غير طلبية ولا إنشائية ومن الحروف ما أوّل مع ما يليه بمصدر ولم يحتج إلى عائد))[٣]، وتبعه في ذلك شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ)[٤] وخالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)[٥].

وذهب أبو حيان (ت٧٤٥هـ)[٦] وتبعه في ذلك المرادي (ت٧٤٩هـ)[٧] إلى أنَّ الموصول حرفي واسمي وكلاهما محصور بالعد، فلا يحتاج إلى رسم ولا حد، فالحرفي هو ما ينسبك منه، ومن صلته مصدر، والاسمي: لا تكون صلته إلّا جملة صريحة.

وعرف الزمخشري الموصول إذ قال: ((ما لا بُدَّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة صلة))[٨]، و اختار هذا التعريف ابن الخباز[٩].

---

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٨٤٢/٥، (وصل)، ولسان العرب: ٧٢٦/١١ (وصل).
(٢) الكافية في علم النحو: ٣٤.
(٣) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٨٦/١.
(٤) ينظر: الحدود في علم النحو: ٤٧٨.
(٥) شرح التصريح على التوضيح: ١٤٨/١.
(٦) التذييل والتكميل: ٥/٣، وارتشاف الضرب: ٩٩١/٢-٩٩٦.
(٧) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٤١٦/١.
(٨) المفصّل: ١٨٣.
(٩) ينظر: توجيه اللمع: ٤٨٧.

أمّا ابن يعيش فيرى أنَّ الاسم الموصول ناقص الدلالة إلّا إذا أوصل بكلام بعده، ويجوز أن يقع فاعلًا ومفعولًا ومضافًا، و ((معنى الموصول أنْ لا يتِم بنفسه، ويفتقِر إلى كلام بعده، تصلُه به ليَتِم اسمًا، فإذا تَمّ بما بعده، كان حكمُه حكمَ سائر الأسماء التامّة، يجوز أن يقع فاعلًا، ومفعولًا، ومضافًا إليه، ومبتدأ، وخبرًا))[١].

وتابعه الزنجاني في اعتراضه على حدّ الموصول للزمخشري إذ قال: ((وفيه نظر، فإنَّ (الذي) وحده اسم بدليل أنَّ التثنية والجمع تلحقانه، ولعلّهُ يريد بذلك أنَّهُ لا بُدَّ لهُ من أن تلحقه متى يكون هو، وتلك الجملة بمنزلة اسم مفرد حكمه حتى يقع فاعلًا ومفعولًا ومضافًا إليه ومبتدأ وخبره، فتقول: قام الذي عندك، وضربتُ الذي قام))[٢].

وإذا أردنا تحليل رد الزنجاني يبدو لنا أنَّ مقصده أنَّ (الذي) وحده اسم بدليل أنَّه يثنى ويجمع فتقول: اللذان واللذين والذين، وهذا يصح في (الذي)[٣].

وقوله(لا بُدَّ أن تلحقه جملة حتى يكون بمنزلة الاسم المفرد، ومن ذلك وقوعه فاعلاً، نحو: قامَ الذي عندك)، فموضع (الذي) رفع بأنَّه فاعل، ووقوعه مفعولًا، نحو: ضربتُ الذي قام أبوه، فموضع الذي نصب بأنَّهُ مفعول، وتقول: جاءني غلامُ الذي في الدار، فيكون موضع (الذي) خفضًا بإضافة الغلام إليه، وتقول: الذي في الدار زيد، فيكون موضع (الذي) رفعًا بأنَّه مبتدأ، وتقول: زيد الذي أبوه قائمٌ، فموضع (الذي) رفع بأنَّهُ خبر المبتدأ[٤].

إذن لا بُدَّ أنْ تلحق الموصول جملة؛ لأنَّ الموصول ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة قيل موصول حينئذ[٥]. وهذا هو سبب رد الزنجاني على الزمخشري.

---

(١) شرح المفصّل: ٣٧١/١.

(٢) الكافي: ١٤٨٣/٣.

(٣) ينظر: اللمع: ١٨٨، وشرح الجمل الزجاجي لابن عصفور: ١٣٦/١.

(٤) ينظر: شرح المفصّل، لابن يعيش: ٣٧١/٢، والكناش في فني النحو والصرف: ٢٦٤/١.

(٥) شرح المفصّل، لابن يعيش: ٣٨٨/٢، والنحو الوافي: ١١٩/١.

المسألة الرابعة: ردّه على حدّ التوابع عند الزمخشري.

يعرّف النحويون التوابع بتعريفات عديدة منها:

١- هي كل ثانٍ بإعراب سابقه من جهة واحدة[١].

٢- هي الثواني المساوية للأول في الإعراب بمشاركتها له في العامل[٢].

٣- هي ما ليس خبرًا من مشارك ما قبله في إعرابه وعامله مطلقًا[٣].

٤- هي المشارك ما قبله في إعرابه الحاصل والمجدد[٤].

أمّا جار الله محمود الزمخشري فالتوابع عنده: ((هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلّا على سبيل التبع لغيرها وهي خمسة أضرب تأكيد وصفة وبدل وعطف بيان وعطف بحرف))[٥].

وقد اعترض الزنجاني على هذا التعريف بقوله: ((وفيه نظر، فإنَّ التوابع قد تكون للأسماء والحروف أيضًا، ولكن لا يستوفيها إلاّ الأسماء، فلذلك خصها بالذكر))[٦].

وقد اعترض ابن الحاجب على تعريف الزمخشري، ووصفه بأنَّه غير جيدٍ لوجهين: ((أحدهما: أنَّه ذكر لفظ التبع فيه، ومن جهل التابع جهل التبع. والآخر: أنَّه بيَّنه بما يتوقف عليه؛ لأنَّ الغرض أن يعرف التابع فيعطي إعراب متبوعه، فإذا عرفناه بإعراب متبوعة جر ذلك إلى الدور))[٧].

---

(١) ينظر: رسالة الحدود للرماني: ٦٨-٦٩، وشرح الرضي على الكافية: ٢/٢٨١.

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٢١٨.

(٣) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ١٦٣، وشرح ابن عقيل: ٣/١٩٠.

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٣٥٥، وتوضيح المقاصد: ٢/٩٤٥، وأوضح المسالك: ٣/٢٧٠.

(٥) المفصّل: ١٤٣.

(٦) الكافي: ٢/١١٧٤.

(٧) أمالي ابن الحاجب: ١/٢٩٢.

وإذا نظرنا في ردّ الزنجانيّ على الزمخشري يتبيَّن لنا أنَّ من الأسماء التي لا يمكن أنْ تُعد من باب التوابع التوكيد اللفظي، ومن المعلوم أنَّ التوكيد بالحرف داخل ضمن التوكيد بشكل عام، فكان الأولى ألّا يخصَّ الأسماء وحدها، ولذلك نرى الزنجاني قد اعترض عليه واستدركه بذكر الحروف فقال: (إنَّ التوابع قد تكون للأسماء والحروف)، نعم تكون في الحروف كما في التوكيد اللفظي ما يخص الحرف، نحو: (إنَّ زيدًا أنَّ زيدًا منطلق)، و(إنَّ زيدًا أنَّه منطلقٌ)، و(في الدار في الدار زيدٌ)، فالتأكيد اللفظي قائم على ((تكرير الشيء بلفظه))[١]، وبلفظه يدخل فيه الاسم والفعل والحرف، فدلّ أنَّ ما ذهب إليه الزنجاني هو الصحيح.

المسألة الخامسة: ردّه على حدّ الصفة عند الزمخشري:

الصفة: الوصف والصفة والنعت في الأصل مصادر، تقول: وصفتُ الشيء أَصِفَهُ وصفًا إذا نعتُّهُ[٢]، والصفة: الأمارة اللازمة للشيء[٣].

وقد استخدم النحاة القدماء ثلاثة مصطلحات تؤدي معنى واحد هي: النعت، والصفة، والوصف.

والنعت مصطلح الكوفيين والأكثر عند البصريين الوصف والصفة[٤]، ومفهوم الصفة والنعت واحد، وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ النعت يكون بالحِلية، نحو: طويل، وقصير، والصفة تكون بالأفعال، نحو: ضارب، وخارج، فعلى هذا يقال للبارئ سبحانه موصوف، ولا يُقال له منعوت[٥].

---

(١) شرح المقدمة المحسبة:٤٠٧/٢.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٨٩٣/٢ (وصف).

(٣) ينظر: مجمل اللغة: ٩٢٧، وكتاب الأفعال للصقلي: ٢٩٩/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١٤٥/٣.

(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٣٢/٢.

وقيل: النعت خاص بما يتغيّر، نحو: قائم، وضارب، والوصف والصفة لا يختصان به بل يشملان نحو: عالم، وفاضل، ولذلكَ يقال: صفات الله وأوصافه، ولا يُقال نعوته[١]. أمّا النحويون فمنهم من لم يذكر حدّ للصفة، كأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، إذ قال: ((والصفة مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره، فصفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة))[٢]. وقد حدّ الرماني (ت٣٨٤هـ) الصفة بقوله: ((قَول لَهُ بَيَان زَائِد على بَيَان الاسْم الْجَارِي عَلَيْهِ مُخْتَصّ لَهُ))[٣].

وذهب ابن جني[٤] إلى أنَّ الوصف: لفظ يتبع الاسم الْمَوْصُوف تحلية لَهُ وتخصيصًا ومِمَّن لَهُ مثل اسْمه بِذكر معنى فِي الْمَوْصُوف أَو فِي شَيْء من سَببه.

ومن ذهب إلى هذا القول ابن يعيش، وأضاف عبارة بعد هذا التعريف وهي قوله: ((وذلك المعنى عرضٌ للذات لازم له))[٥].

وذهب الزمخشري إلى أنَّ الصفة ((هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف ووضيع ومكرم ومهان))[٦].

وقد اعترض ابن يعيش على قول الزمخشري (الدالّ على بعض أحوال الذات)، بقوله: ((فتَقْرِيبٌ، وليس بحَدّ على الحقيقة، لأنَّ الاسم ليس بجِنْس لها، ألا ترى أنَّ الصفة قد تكون بالجملة والظرفِ، نحوِ (مررتُ برجلٍ قامَ)، و(مررت برجلٍ أبوه قائمٌ، وبرجل في الدار، ومن الكِرام). فقولُنا: (لَفْظٌ) أسدّ؛ لأنَّه يشمَل الاسمَ والجملةَ

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢٥٨.
(٢) الإيضاح العضدي: ٢٧٥.
(٣) رسالة الحدود للرماني: ٦٩.
(٤) ينظر: اللمع: ٨٢.
(٥) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٢٣٢.
(٦) المفصّل: ١٤٩.

والظرفَ... ألا ترى أنَّ الخبر دالٌّ على بعض أحوال الذات نحوَ: (زيدٌ قائمٌ)، و(أنَّ زيدًا قائمٌ)، و(كان زيدٌ قائمًا). فإن أضاف إلى ذلك الجَارِي عليه في إعرابه، أو التَّابعَ له في إعرابه، استقام حَدًّا، وفَصَلَه من الخبر، إذ الخبرُ لا يتبَع المُخْبَر عنه في إعرابه))[1].

وقد عرّف الزنجاني الصفة بقوله: ((هي القول الدال على الذات والمعنى القائم بها، الجاري على غيره في إعرابه))[2].

وتابع في ذلك ابن يعيش على اعتراضه في تعريف الزمخشري للصفة، إذ قال: ((وفيه نظر؛ لأنَّ الصفة قد تكون بالجملة والظرف، وعذرته أنَّ الاسم هو الأصل من حيث أنَّه مفرد، والجملة إذا وقعت صفة اعتبرت بالمفرد، ثم الحد ينتقض بالخبر، كقولنا: زيدٌ قائم، فإنَّ قائمًا دلَّ على بعض أحوال الذات، فإن أضاف إليه الجاري عليه في إعرابه خرج ، وأمّا ما ذكرناه في المختصر، فالقول يشمل المفرد والمركب، وقولنا: الدال على الذات والمعنى القائم بها وذلك؛ لأنَّ الضارب مثلًا لا يدلُّ على الذات وحدها، ولا على الضرب وحده، بل على الذات الموصوفة بالضرب، ولهذا لو قلت: لعن اللهُ السارق، فالداخل في اللعن ليس الذات المجردة، بل الذات الموصوفة بالسرقة، وقولنا: الجاري على غيره، خرج عنه أسماء الزمان، كمنيخ الناقة، ومضرب الشوك، وأسماء المكان، كالمضرب والمجلس، وأسماء الآلات كالمجلد والمخيط، وقولنا في إعرابه: خرج عنه الخبر، إنَّه ليس جاريًا على المبتدأ في إعرابه))[3].

ومن خلال الرّد يتبين أنَّ الصفة تكون بالجملة والظرف، نحو: مررتُ برجلٍ قام، ومررتُ برجلٍ أبوه قائم، وبرجلٍ في الدار، وبرجلٍ من الكرام، وتكون الصفة بالخبر؛

(١) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٢٣٢.
(٢) الكافي: ٣/١٢٠١.
(٣) الكافي: ٣/١٢٠٢.

لأنَّ الخبر دال على بعض أحوال الذات، نحو: زيدٌ قائمٌ، وأنَّ زيدًا قائمٌ، وكان زيدٌ قائمًا، فالخبر لا يتبع المُخبر عنه في إعرابه(١).

وبذلك فإن قول الزمخشري لا يشملُ جميع الصفات المتعارف عليها عند النحاة، فقوله (بعض) لا يمكن أن يقع على الجملة وكذلك الظرف، لهذا يرى الزنجاني أن الجملة هي بمنزلة المفرد إذا كانت صفة، ولهذا لا يمكن أن تكون بعض، ولهذا قال (لعن الله السارق) فاللّعن هنا لا يقع على الجميع بل (مَن) سرق، أو الموصوف بفعل السرقة، ولهذا كان محل رده على قيده (بعض أحوال الذات)؛ لأنَّه لو كان يقصد أنَّ الصفة تكون بعض أحوال الذات، ففعل السرقة كلّه قبيح لهذا اختصتِ الصفة بفعل الذات السارقة، وليس بعض أحوالها.

وكذلك رد عليه ابن الحاجب، إذ يرى أنّه ينتقض ما قاله الزمخشري (بعض أحوال الذات)، وكذلك ما قالهُ (ينتقض بالحال) فأنَّه يدلُّ على بعض أحوال الذات وليس بصفة، وكذلك ردّ على الزمخشري بأنَّ أسماء الأجناس كلها تدلُّ على ذات باعتبار المعنى، وليس بصفات؛ فإنَّ (رجلًا) موضوع لذات باعتبار الذكورية والإنسانية، والمرأة باعتبار الأنوثة، وكذلك جميع الأسماء(٢).

المسألة السادسة: ردّه على حدّ الزمان عند ابن جني:

الزمان لغة: اسم لقليل الوقت وكثيره، ويجمع على أزمان وأزمنة وأزمن(٣)، والعصر والدهر والزمان واحد(٤).

(١) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٢٣٢.
(٢) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل: ٢/٤٤١.
(٣) ينظر: الصحاح: ٥/٢١٣١، (زمن)، ومجمل اللغة: ٤٣٩، (زمن).
(٤) ينظر: لسان العرب: ١٣/١٩٩، (زمن)، والتعريفات الفقهية: ١٠٩.

اصطلاحًا: عُرِفَ الزمن بعدة تعريفات، منها: هو مقدار حركة الفلك، فإذا قدرّنا عدم الفلك فلا حركة، ولا زمان(١).

أو هو صباح ومساء، فالصباح: من أوّل النهار إلى بعد انتصافه، والمساء من بعد انتصافه إلى الليل(٢).

وعرّف ابن جني الزمان بقوله: ((واعْلَم أنَّ الزَّمَان مُرُور اللَّيْل وَالنَّهَار نَحْو اليوم وَاللَّيْلَة والساعة والشهر وَالسّنة))(٣).

وقد اعترض ابن الخباز على عبارة ابن جني (واعْلَم أَن الزَّمَان مُرُور اللَّيْل وَالنَّهَار)، إذ يقول: ((فيه نظر، لأنَّه قد عرف الزمان بشيء لا يُعرف إلّا بعد معرفته؛ لأنَّ الليل والنهار هما الزمان، فكأنَّه قال: اعلم أنَّ الزمان مرور الزمان، وفيه نظر من وجه آخر، وهو أنَّ الليل والنهار ليسا – على قوله – زمانًا؛ لأنَّه قال: (مرور الليل والنهار) فيجعل الزمان المرور لا المار، ولم يقل أحد أنَّ الليل والنهار ليسا من الزمان))(٤).

وتابعه في ذلك الزنجاني في ردّه على هذا التعريف بقوله: ((هو فاسد؛ لأنَّ الليل والنهار زمان مخصوص، فقد عرّف الشيء بما لا يعرف الدهر معرفته، ويلزم أنْ يكون الليل والنهار زمان؛ لأنَّ مرورهما صفة قائمة بهما، والصفة غير الموصوف))(٥).

أمّا الزنجاني فقد عدَّ الزمان والدهر والحين بمقتضى واحد، وهو ما يقع على قليل الوقت وكثيره(٦).

---

(١) ينظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٩٢/١٣.
(٢) ينظر: بدائع الفوائد: ٦١٧/٢.
(٣) اللمع: ٥٥، وينظر: الخصائص: ٢٦٦/١.
(٤) توجيه اللمع: ١٨٧.
(٥) الكافي: ٧٤٣/٢.
(٦) ينظر: الكافي: ٧٤٣/٢.

واعتراض الزنجاني على ابن جني صحيح؛ لأنَّ ابن جني قد عرّف الزمان بشيء لا يعرف إلّا بعد معرفته؛ لأنَّ الليل والنهار هما زمان، فكأنَّه قال: اعلم أنَّ الزمان مرور الزمان، والليل والنهار ليسا على قوله زمانًا؛ لأنَّه قال: مرور الليل والنهار، فيجعل الزمان مرور لا المارّ، ولم يقل أحد أنَّ الليل والنهار ليسا من الزمان(١).

المسألة السابعة: ردّه على حدّ المفعول معه عند ابن جني:

المفعول معه: وهو الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)(٢)، وإلى هذا التعريف ذهب جمهور البصريين، وتبعهم الزنجاني(٣).

أو هو اسم فضلة بعد (واو) أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل أو ما فيه حروفه، ومعناه: سرتُ والنيل، وأنا سائر والنيل(٤).

وقد عرّفه ابن جني بقوله: ((وهو كل ما فعلت معهُ فعلًا، وذلكَ قولكَ: قمتُ وزيدًا، أي: مع زيدٍ، واستوى الماء والخشبة، أي: مع الخشبة))(٥).

وقد اعترض ابن الخباز على عبارة ابن جني (هو كل ما فعلت)، فـ(ما) الواردة في قيد ابن جني لتعريف المفعول معه، قد تكون لذوي العقول وغيرهم، والمعروف عن المفعول معه قد يكون لذوي العقول، نحو: قمتُ وعبد الله، فـ (ما) بذلك قد تناقضت مع حدّ المفعول معه، بكونها مرادفة للشيء، إذ يقول: ((فيه نظر، لأنَّ (ما) لغير ذوي العلم، والمفعول معه قد يكون من ذوي العلم كقولك: قمت وعبد الله فإن قلت: إنَّ (ما)

(١) ينظر: توجيه اللمع: ١٨٧.

(٢) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٩٣، والمفصّل: ٨٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٩/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٣٩/١، واللمحة في شرح الملحة: ٣٦٧/١.

(٣) ينظر: الكافي: ٧٩١/٢.

(٤) ينظر: شرح قطر الندى: ٢٣١.

(٥) اللمع: ٦٠.

لم يستقم أيضًا، لأنَّ المفعول معه لا ينحصر في غير ذوي العلم ولا في ذوي العلم، بل يجوز أن يكون من كل واحد من النوعين والذي يقال: أنَّه جعل (ما) مرادفة لشيء، فكأنَّه قال: وهو كل شيء))[١].

وقد تابعه في ذلك الزنجاني على هذا التعريف بقوله: ((وفيه نظر؛ لأنَّ (ما) لغير ذوي العقول، والمفعول معه يعَمُّ ذوي العقول وغيرهم، فإن جعل (ما) هاهنا مرادفة لشيء، فكأنَّه قال: وهو على كُلُّ شيء فعلت معه فعلًا، فيبطل بالمعطوف في قولنا: أقام زيد وعمرو معًا، فإنَّ (عمرًا) لا يسمى مفعولًا معه مع وجود الحدّ المذكور فيه))[٢].

وما علّله الزنجاني هو الصحيح؛ لأنَّ (ما) لغير ذوي العلم، والمفعول معه، قد يكون من ذوي العلم، نحو: قمتُ وعبد الله[٣]، وقوله: فإنَّ عمرًا لا يسمى مفعولًا معه؛ أنَّه من باب العطف؛ لأنَّ الأصل: قامَ زيدٌ وقامَ عمرو، وأغنت الواو عن إعادة الفعل[٤].

(١) توجيه اللمع: ١٩٨-١٩٩.
(٢) الكافي: ٧٩١/٢.
(٣) ينظر: توجيه اللمع: ١٩٨-١٩٩.
(٤) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٩٥.

المبحث الثاني

ردود الزنجاني في العوامل

توطئة:

العوامل لغةً: من عَمِلَ عَمَلًا فهو عاملٌ، واعتَمَل: عَمِلَ لنفسه(١). والعمل المهنة والفِعْل، والجمع أعْمال، وأعْمَلَه غَيرهُ واستعْمَلَه، واعْتَمل الرجلُ: عَمِلَ بنَفْسِهِ(٢).

واصطلاحًا: العامل في العربية ما عمل عملًا ما، فرَفَعَ أو نَصَبَ أو جرَّ، كالفِعْل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أنْ تعمل أيضًا وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعًا من الإعراب ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب، والعمل أصلٌ في الأفعال، وفرعٌ في الأسماء والحروف، فما وجد من الأسماء والحروف عاملًا ينبغي أنْ يُسأل عن المُوجب لعمله، والعمل من العامل بمنزلة الحكم من العلة(٣).

(١) ينظر: كتاب العين: ١٥٣/٢، (عمل).
(٢) ينظر: لسان العرب: ٤٧٥/١١-٤٧٦، (عمل).
(٣) ينظر: الكليات: ٦١٦.

المسألة الأولى: القول في رافع المبتدأ والخبر:

المبتدأ هو كل ما ابتدأت به وكان أولًا، والمجرد من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا، المسند إليه خبر، أو ما يسدّ مسدّه[١]، والمقصود بالتجرد من العامل اللفظي: التحرز عن كل ما كان معمولًا لعامل لفظي، وهي (إنّ وأخواتها)، (وكان وأخواتها)، و(حسبتُ) وغيرها، وهذه التعرية هي شرط في العمل، فهذه إنْ دخلت تغير المبتدأ حكمًا، والأمر الآخر المسند إليه، وهو الضم (الإضافة) على جهة الإفادة، وهذه تفيد أمّا التخصيص أو التعريف، هو الاحتراز من أنْ يأتي المبتدأ من دون إسناد، فيغدو مجرد تعديد ألفاظ كقولنا: عمروٌ، وبكرٌ وخالدٌ، فهذه وشأنها لا تحقق عنصر الإسناد لإفرادها، وكذلك أنْ يكون معرفة؛ لأنّه مُخبر عنه بأمر ما، وإذا كان مُخبرًا عنه لابُدّ أنْ يتحقق الإسناد، فالأصل فيه أنْ يكون معرفة حتى يُسند إليه؛ ولأنّ في تنكيره إخلالاً في الغرض المطلوب وهو إفهام السامع، وإنْ نُكّر فلابد أنْ لا يخرج عن الأمور التي وضعها النحاة[٢].

وقد اختلف النحويون في رافع المبتدأ على أقوال:

الأوّل: وهو مذهب سيبويه[٣] والمبّرد (ت٢٨٥)[٤] وابن السراج (ت٣١٦هـ)[٥] وابن جني[٦]، وغيرهم، من جمهور البصريين بأنّه مرفوع بالابتداء، وهو عامل معنوي.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢، والمقتضب: ١٢٦/٤، والأصول في النحو: ٨٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٥/١، والإيضاح العضدي: ٢٩، واللمع: ٢٥، والمقدمة الجزولية في النحو: ٩٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ١٢٧/٤، والأصول في النحو: ٥٩/١، والبسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٣٦، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي: ٢٩٢/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٢٧/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤٩/٢.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٤/١.

(٦) ينظر: اللمع: ٢٥.

الثاني: وهو مذهب السيرافي[١] وابن الورّاق (ت٣٨١هـ)[٢] وابن أبي الربيع (ت٦٨٨هـ)[٣]، وبعض البصريين أنّ رافع المبتدأ هو تعريته من العوامل اللفظية.

الثالث: مذهب أبي علي الفارسي أنّ العامل في المبتدأ إضافة إلى الابتداء والتعرية هو الإسناد، أي: إسناد الخبر إلى الابتداء والتعريّة، إذ يقول: ((وصفة الاسم المبتدأ أنْ يكون معرّى من العوامل اللفظية، ومسندًا إليه شيء، ومثاله: زيدٌ منطلقٌ))[٤]، واختار هذا المذهب ابن يعيش، إذ قال: ((والصحيح أنّ الابتداء اهتمامك بالاسم، وجعلك إياه أوّلًا لثانٍ كان خبرًا عنه))[٥]، وقد رجّح الزنجاني هذا المذهب أيضًا، إذ يقول: ((والصحيح أنّ معنى الابتداء جعلك إيّاه أوّلًا لثانٍ، يكون خبراً عنه، والأوّليّة معنى قائمٌ بهِ يكسبهُ قوة تشبه بها الفاعل من حيث أنّهُ مُسند إليه))[٦].

الرابع: مذهب الكوفيين[٧] بأنّ رافع المبتدأ هو الخبر والرافع للخبر هو المبتدأ؛ لافتقار كُلّ واحد منهما إلى الآخر ويسمونهما المترافعين، واحتجوا على صحة مذهبهم بأنّ المبتدأ لابُدّ له من خبر والخبر لا بُدَّ له من مبتدأ، ولا يتم الكلام إلّا بهما، كقولك: زيدٌ أخوك، ولا يمتنع الشيء أنْ يكونَ عاملًا ومعمولًا في حالة واحدة، وقد جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ**﴾(النساء:٧٨)، إذ نصب (أينما) بـ(تكونوا)؛ لأنّه الخبر، وجزم (تكونوا) بـ(أينما).

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٤٥٦/٢.
(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٢٦٣.
(٣) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ٥٣٥.
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٩.
(٥) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٢٣/١.
(٦) الكافي: ٣٥٤/١.
(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٥٧/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١، مسألة (٥)، واللمحة في شرح الملحة: ٢٩٤/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٢٦.

وقد ردّ الزنجاني قول الكوفيين هذا مبينًا فساده، إذ يقول: ((وهو فاسد، إذ لو كان كما ذكروا لم يصح دخول العوامل عليهما؛ لبقاء الافتقار الذي جعلوه علّة العمل معها، وأنّه صحيح، كقولنا: كان زيدٌ قائمًا، وأبطلوه لفظًا بأنّ العامل يجب تقديمه على المعمول، فيلزم تقدّم كل واحد منهما على ما هو مقدّم عليه وأنّه محال وهو ممنوع؛ فإنّ الماء الحار والبارد إذا اختلطا أثّر كل واحد منهما في الآخر، مع عدم التقدّم، وأما الإتيان فلا نُسلّم أنّ جزم الفعل بنفس الاسم المنصوب، بل هو بتقدير: حرف الشرط الذي هو (إنْ))[1].

والناظر في حجة الكوفيين يلاحظ أنَّ المعربين قد اختلفوا في إعراب قوله تعالى: ﴿**أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ**﴾، فمنهم من ذهب إلى أنّ (أين) منصوبة بقوله (تكونوا)، و(تكونوا) مجزومة بـ(أين)[2]، ومنهم يرى أنّ (أين) متعلقة بـ(تكونوا)، إذا كانت تامة، وبخبرها إذا كانت ناقصة[3].

ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّ (أين) متعلقة بـ(تكونوا)، و(تكونوا)، فيها إعرابان[4]:

١. مضارع مجزوم والخبر محذوف، والتقدير: أينما تكونوا موجودين.

٢. مضارع مجزوم والواو فاعل، والمعنى: أينما توجدوا، وجملة (تكونوا) في محل جر بالإضافة إلى الظرف.

---

(١) الكافي: ٣٥٣/١.

(٢) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:١٢٩/١-١٣٠، واللباب في علوم الكتاب: ٥٠٤/٦، والجدول في إعراب القرآن:١٠١/٥.

(٣) ينظر: البيان في إعراب غريب القرآن: ٢٦١/١.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢٢٧/١، والدر المصون: ٤٣/٤، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٠٣/٢، والتفصيل في إعراب آيات التنزيل: ١٤٣/٥.

يترجّح من ذلك صحة ردّ الزنجاني على تقدير الكوفيين بـ(إينما)، وما يتعلق بها؛ لأنّه في (يكون) على قولهم عمل الفعل في أداة الشرط النصب، وعمل الأداة فيه الجزم، وهما مختلفان، فالمعمول والعامل والعمل مختلفان بخلاف المبتدأ والخبر.

المسألة الثانية: العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف والجار والمجرور:

إذا جاء المبتدأ معرفةً والخبر ظرفاً أو جارّاً ومجروراً نحو: في الدارِ زيدٌ، وعندكَ خالدٌ، اختُلِفَ في رافع المبتدأ، فذهب البصريون إلى أَنّهُ مرفوع بالابتداء، وهو التّعري عن العوامل اللفظية(١)، أمَّا الظرف والجار والمجرور فهما خبران مقدمان على المبتدأ وفيهما ضمير يعود على المبتدأ والنيّة بهما التأخير، واحتجّ البصريون على مذهبهم هذا من عدة أوجه منها(٢):

الأول: إنّ الظرف جامد فلا يعمل كسائر الجوامد.

الثاني: إنّ الظرف لو كان عاملًا لما عمل فيه عامل آخر وتخطاه، نحو: إنَّ خلفكَ زيدًا، وكان خلفكَ زيدٌ، ورأيتُ خلفكَ زيدًا.

الثالث: إنّ الظرف لو كان عاملاً لما اتصل به ضمير الاسم إذا تقدم، وقد جاز ذلك إجماعًا، نحو: في داره زيدٌ.

الرابع: إنّ الظرف لو عمل في الاسم من حيث هو قائمٌ مقام الفعل لجاز القول: اليومُ زيدٌ، إذ التقدير: اليومَ زيدٌ.

الخامس: إنّ الظرف لو عمل لوجب ألّا يجوز قولك: مأخوذٌ وفيك زيدٌ راغبٌ.

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٦٣/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي: ٦٤/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، مسألة (٦)، ونتائج الفكر: ٣٢٦.

(٢) ينظر: التبيين على مذاهب النحويين: ٢٣٣-٢٣٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٠١/١.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف يرفع الاسم إذا تقدّم عليه، ويسمون الظرف المحل، فقولنا: في الدارِ زيدٌ، التقدير: استقرّ أو حَلَّ في الدار زيدٌ[١]، واحتجوا على ذلك بأنَّ الظرف لا بُدَّ له من عامل وهو الفعل، فإذا تقدم على الاسم وجب أن يكون عامله قبله وهو الفعل، وإذا كان قبله وقد أُقيمَ الظرفُ مقامه وجب أنْ يعملَ، وكذلك إنّ الظرف إذا اعتمد على شيء قبله كالمبتدأ وذي الحال فإنه يعمل.

وقد ردّ ابن الحاجب على قول الكوفيين بأنّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور ارتفع بفعل مضمر، وردَّ عليهم بما قاله البصريون في جواز دخول (أنّ)، نحو قولنا: في الدار زيدٌ، انتصبت (زيد) بـ(أنَّ)، وأجازوا ((في داره زيدٌ)؛ لأنّ الضمير يوجب أنْ يكون التقدير (زيدٌ في داره)، وذلكَ يمنعُ كونه فاعلًا، وقال البصريون: هو مبتدأ، ثم اختلفوا في تعليله، فقال قومٌ: إنّما جاز (في الدار رجلٌ)؛ لأنّه تعيين للخبرية، ولم يجز (رجلٌ في الدار) لاحتمال أنْ يكون صفة، فينتظر السامع الخبر))[٢].

وتابعه في ذلك الزنجاني في ردّهِ على مذهب الكوفيين بأنه فاسد معللًا ذلك بقوله: ((وهو فاسدٌ؛ لأنهما لو كانا مرتفعين بالظرف، لِما جاز أنْ نقولَ: (إنّ في الدارِ بكرًا)، و(لعلَّ عندكَ خالدًا)؛ لدخول عامل على عامل، ولِما جاز (في داره زيدٌ)؛ لتقدّم المضمر على الظاهر لفظًا وتقديرًا))[٣].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون والزنجاني؛ لأنّ استدلال الكوفيين يندفعُ بالإجماع على جواز دخول العوامل على الظرف، ولو كان فاعلاً لم يجز دخول عوامل

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١، مسألة (٦)، والتبيين على مذاهب النحويين: ٢٣٣-٢٣٥، وتوجيه اللمع: ١١٧، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٦/١.
(٢) الإيضاح في شرح المفصّل: ١٥١/١-١٥٢.
(٣) الكافي: ٣٩١/١.

الابتداء عليه[١]، وكذلك لو كان عاملًا لوجب أنْ يرفعَ بهِ الاسم في قولنا: (بِكَ زيدٌ مأخوذٌ)، وبالإجماع أنّه لا يجوز ذلك[٢].

وبذلك يرى ابن الحاجب والزنجاني أنّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور مرتفع على إضمار فعل، معترضٌ عليه من جهتين: الأولى: لو أدخلنا أحد الحروف المشبهة بالفعل على قولهم: (إنَّ في الدارِ بكرٌ)، فبذلك اسم (إنّ) غير موجود، وكذلك دخول (إنَّ) على الجملة غير جائز، يترجح بهذا ما قال به ابن الحاجب والزنجاني من دخول عامل على عامل غير جائز البتة.

والثانية: أنّه لو قلنا (في داره زيدٌ) لسبق المضمر الضمير الظاهر لفظًا، وهذا أيضًا ضعيف.

المسألة الثالثة: القول في رافع خبر (إنَّ) وأخواتها:

وهي (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنّ) فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر، فتنصب الاسم ويصير اسمها، وترفع الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبّه بالمفعول، وخبرها مشبّه بالفاعل، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ[٣].

واتفق النحويون على أنّ هذه الحروف تعمل في الاسم النصب، واختلفوا في رفع خبر هذه الحروف، فذهب البصريون إلى أنّها كما عملت في الاسم النصب، عملت في الخبر الرفع، فعند الخليل وسيبويه أنَّها عملت عملين الرفع والنصب، كما عملت كان الرفع والنصب[٤].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٧٢٩/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤/١-٤٥، مسألة (٦).

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والأصول في النحو: ٥٥/١، والإيضاح العضدي: ١١٥.

(٤) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢.

واحتجّ البصريون بأنَّ هذه الحروف تعمل؛ لأنَّها قويت بمشابهتها للفعل لفظًا ومعنى، ووجه المشابهة هو وزن الفعل والبناء على الفتح، وإنّما تقتضي الاسم، وتدخلها نون الوقاية، وفيها معنى الفعل، إذ معنى (كأنّ) شبهّتُ، ومعنى (لكنّ) استدركتُ، ومعنى (ليت) تمنيتُ، ومعنى (لعلَّ) ترجيتُ، فلما شابهت هذه الحروف الفعل من هذه الأوجه، وجب أنْ تعمل عمله[١]، وقد بيَّن ذلك الرماني في شرحه لكتاب سيبويه، فهذه الحروف حسب مذهبهم تعمل عمل الفعل، فكما أنَّ الفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول به وكذلك هذه الحروف الناسخة، إذ يقول: ((وقد عملت بحق الشبه لا بحق الأصل؛ لأنَّ الرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والحرف لا يوجب فاعلًا ولا مفعولًا، فلهذا كان عمله الرفع والنصب بحق الشبه... ونظير أنّ وأخواتها عشرون وأخواتها في أنّها تعمل بحق الشبه من غير معنى الفعل المتصرف))[٢] ، فهذه النواسخ أشبهت الفعل فعملت عمله، وهذا هو الرّاجح عند البصريين.

وذهب الكوفيون[٣]، إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها إنَّما تنصب الاسم، ولا ترفع الخبر، وإنَّما الخبر يرتفع به قبل دخولها[٤]، وعللّوا ذلك، بأنّها فرعٌ على الفعل في العمل، فلا تعمل عملهُ؛ لأنّ الفرع أبدًا أضعف من الأصل، فينبغي ألّا تعمل في الخبر.

وقد اعترض ابن الحاجب على مذهب الكوفيين، وذكر أنّه فاسد؛ فـ(زيد) في قولنا: زيدٌ أخوكَ، مرتفع قبل دخول (إنَّ) عليه؛ لأنّه كان عاملاً في (أخوكَ) لاقتضائه إياه،

(١) ينظر: مجالس العلماء، للزجاجي: ١٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٣/٢، وأسرار العربية: ١٢٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٤٥/١، مسألة (٢٢)، والكليات للكفوي: ١٢٧١.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ١٤٤/٢.

(٣) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي: ١٠٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٣/٢، والخصائص: ١٦٧/١، والموفي في النحو الكوفي: ٢٨.

(٤) ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٨/١، مسألة (٥)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٢٢/١، والكناش في فني النحو والصرف: ٤٠/١.

وذلك الاقتضاء باقٍ، وهذا عنده فاسد؛ ((لأنّ الاقتضاء في (أخوك) باقٍ أيضًا في (زيد) فلو كان الاقتضاء قبل دخول (إنّ) باقيًا على حاله لوجب أنْ لا ينتصب زيدٌ بـ (إنّ)، وقد انتصب، فدلَّ على أنَّه ليس بباقٍ، قالوا: (إنَّ) ضعيفة عن معاني الأفعال، فلا تعمل في الجزأين عمل الأفعال))[1].

وقد تابعه في ردّهِ الزنجاني وبيّن أيضاً فساد ما ذهب إليه الكوفيون معلّلًا ذلك إذ قال: ((وهو فاسد؛ لأنّ الخبر يرتفع عندهم بالمبتدأ، والمبتدأ قد زال، والزائل لا يعمل، على أنّ كل ما عمل في المبتدأ عمل في الخبر، مثل: كان وظننت وأخواتها، فكذلك هاهنا، وليس في تسوية بين الأصل والفرع، إذ قد حصلت المخالفة بوجوب تقديم المنصوب على المرفوع، ويسمى المنصوب اسمًا فيُقال: اسم (إنّ)، واسم (ليت)، والمرفوع خبرًا، فيُقال: خبر (إنّ)، وخبر (لعلّ)، وكذلك سائرها، وذلك لأنّهما معمولاها فأضيفا إليها للملابسة، فمعنى قولهم: اسم (إنّ)، أي: اسمٌ عملت فيه إنَّ، وكذلك خبر (إنّ)، وهذا من إضافة الملابسة))[2].

والناظر في اعتراض الزنجاني يلاحظ أنّه قد ردّ على الكوفيين بعد أن استعان بقاعدتهم، وأثبت لهم أنّ الخبر قد ارتفع بالمبتدأ، فعمل المبتدأ قد زال بدخول إحدى الحروف النواسخ، وهذا يقتضي بوجوب زوال عامل الرفع وهو الخبر، وإنّ الرافع للخبر قد زال؛ لأنّه أصبح اسم (إنَّ).

ومن جانب آخر تسمية هذا الاسم المرفوع بخبر (إنّ)، ومن خلال ذلك استطاع ترجيح رأي البصريين، والانتصار لهم.

---

(١) الإيضاح في شرح المفصّل: ١/١٧٥.

(٢) الكافي: ١/٥٢٢.

المسألة الرابعة: عامل الرَّفع في الاسم المرفوع بعد (إنْ وإذا) الشرطيتين:

ورد الاسم المرفوع بعد (إنْ وإذا) الشرطيتين في نصوص كثيرة من القرآن الكريم وكلام العرب، ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾(الانشقاق:١)، ﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾(التوبة: ٦)، واختلف العلماء في إعراب الاسم الواقع بعدهما على ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب جمهور البصريين، إنَّه يجب رفع الاسم بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، فالتقدير: وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك، واحتجوا بأمور[١]:

١. إنّ أدوات الشرط لا تليها الأسماء، إنّما تليها الأفعال، ومجيء الاسم مرفوعًا بعد (إنْ) الشرطية؛ لأنّها أم الباب وأصل أدوات الشرط.

٢. امتناع الفصل بين حرف الجزم والفعل باسم غير معمول لذلك الفعل؛ لأنّ الفعل هنا ليس عاملًا في الاسم المتقدّم؛ لأنّه لا يجوز أنْ يتقدّم المرفوع على عامله، لذلك يُقدّر عاملًا يرفعه حتى لا يبقى مرفوعًا من غير رافع[٢]، وقد أيد الزنجاني[٣] ما ذهب إليه جمهور البصريين.

الثاني: وهو مذهب أبي الحسن الأخفش[٤]، أنّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) مبتدأ، وإنّ الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير.

وردَّ الزنجاني قول الأخفش إذ قال: ((وردَّ أصحابنا بأنَّا لا نقول: إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمتك، ومن أبيات الحماسة:

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٤/٢، مسألة (٨٥)، وإتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٨١.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٤/٢، مسألة (٨٥)، وشرح ابن عقيل: ٨٦/٢.

(٣) ينظر: الكافي: ٤٣٤/١.

(٤) معاني القرآن: ٣٥٤/١.

إذاً لقامَ بنصرِي مَعشرٌ خشنٌ عندَ الحفيظةِ إنْ ذو لوثةٍ لانَا

والكلام في رفع (ذو لوثة)، كالكلام في رفع أحدٌ))[1].

ويبدو أنّ تأويل أبي الحسن الأخفش بعيدٌ، وحجة البصريين في تقديرهم للشاهد الذي أورده الزنجاني هي الأقرب، فـ((رفعُ (ذو لوثة) بفعل مضمر دلّ عليه (لَانَا)، والتقديرُ: إنْ لانَ ذو لوثة لانَا، لمكانِ حرف الجزاء، وهي (إنْ)، واقتضائها الفعلَ، وأنّه لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ؛ لا يجوز أنْ يُقال: إنْ زيدٌ قائمٌ أكرمتُك))[2]، وذلك لأنّ من خواص (أنّ) –وإنْ اقتضاها الفعل– أنّها لا يقع بعدها مبتدأ وخبر.

الثالث: وهو مذهب الفرّاء، وهو أنّ الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية مرتفع بما عاد إليه من الفعل المذكور بعده من غير تقدير فعل[3]، قال الفراء: ((﴿**وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ**﴾ فِي موضع جزم وإن فرّق بين الجازم والمجزوم بـ(أحد). وذلك سهل في (إنْ) خاصة دون حروف الجزاء؛ لأنّها شرط وليست باسم))[4].

وكذلك احتج الكوفيون بأنّ (إنْ) هي الأصل في باب الجزاء، وأنّه لا يليها إلّا الأفعال، فجاز تقديم المرفوع معها، وجاز عملها في فعل الشرط مع وجود الفاصل، وإنّما ارتفع الاسم المتقدّم بما بعده نحو قولنا: إنْ قامَ زيدٌ أكرمته؛ لأنّه الضمير نفسهُ المقدّر في قام، فينبغي أنْ يكون مرفوعًا به فلم يفتقر إلى تقدير فعل[5].

---

(١) الكافي: ٤٣٥/١، والبيت الوارد في النص في شرح ديوان الحماسة: ٢٢.

(٢) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢١٩/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤١٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٤/٢، مسألة (٨٥)، وشرح ابن عقيل: ٨٦/٢.

(٤) معاني القرآن: ٤٢٢/١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٠٤/٢، مسألة (٨٥)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١٠٢/٦.

ويرى ابن يعيش أنّ تقدير الفرّاء ((قول فاسد، لأنّا إذا رفعناه بما قال، فقد جعلنا استجارك خبرًا لـ (أحد) وصار الكلامُ كالمبتدأ والخبر))[١].

وأيّد الزنجاني رأي ابن يعيش مكررًا عبارته في ردّه على ما ذهب إليه الكوفيون، إذ قال: ((وهو فاسد؛ لأنّه حينئذ يصير استجارك خبرًا لـ(أحد)، ويعود الكلام إلى المبتدأ والخبر))[٢].

ومن خلال ردّ الزنجاني وتحليله يتبيّن لنا أنَّ الكلام هنا لا يعود إلى المبتدأ والخبر؛ لأنّ الجزاء لا يتخطى ما يرتفع بالابتداء ويعمل فيما بعده، وكذلك لا يجوز أنْ يُضمر ويُجزم بعد المبتدأ، وكذلك إنّ (إنْ) هنا فيها معنى المجازاة فهي بالفعل أولى، وهذا يدلُ على صحة المذهب البصري، ويؤيدهُ أنّ أكثر من ألّفوا في إعراب القرآن ذهبوا إلى أنّ (أحدٌ)، مرتفع بالفعل وليس من قبيل المبتدأ والخبر[٣]، وعند النظر إلى هذه المسألة نجد أنّ هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو موضع الفاعل بالنسبة إلى رافعه، فعند البصريين أنّ الفاعل يتأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه، نحو: (قام الزيدان)، و(زيدٌ قامَ غلاماهُ)، فلا تقول: (الزيدان قام)، ولا (زيدٌ غلاماهُ قائمٌ)، على أنْ يكون زيدٌ فاعلًا مقدمًا، بل على أنْ يكون مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير: زيدٌ قامَ هو، واستدلّ البصريون على عدم جواز تقديم الفاعل بوجهين[٤]:

أحدهما: إنّ الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدّم أحدهما على الآخر وضعًا، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها، لا يجوز تقديم الفاعل على فعله.

الآخر: إنّ تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ.

---

(١) شرح المفصّل: ٢١٩/١.

(٢) الكافي: ٤٣٤/١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٤٣١/٢-٤٣٢، وإعراب القرآن للنحاس: ١٠٩/٢، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: ١٠٧/١، والتبيان في إعراب القرآن، للعكبري: ٦٣٦/٢

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٧٧/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٨٨/١.

أما الكوفيون[١] فذهبوا جواز تقديم الفاعل على فعله في سعة الكلام، واحتجوا بذلك بقول الزّباء[٢]:

ما للجِمالِ مَشيُها وئيدًا أجَنَدَلًا يَحمِلْنَ أم حَدِيدًا

والتقدير: وئيدًا مشيُها، وتأوّله البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب[٣].

والقول ما قاله البصريون لقوته.

ونجد من النحويين من دافع عن مذهب الأخفش والكوفيين محتجًا بأنّ ما قرّروه لا يُعدّ خطأ؛ لأنّ هذا مذهب من ذهبوا إليه، ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أنْ يكون المرفوع محمولًا على إضمار فعل كما يقول الجمهور[٤].

المسألة الخامسة: القول في رافع الفعل المضارع:

اختلف النحويون في رافع الفعل المضارع، فذهب البصريون[٥] إلى أنّه مرتفع بعامل معنوي كما يرتفع المبتدأ، وهذا العامل المعنوي وقوعه موقع الاسم، وذلك نحو: زيدٌ يضربُ، ومررتُ برجلٍ يكتبُ، وهذا العامل هو معنوي لا لفظي، فعمل في الفعل

(١) شرح جمل الزجاج لابن عصفور: ١٥٩/١، والتذييل والتكميل: ١٧٧/٦، وشرح ابن عقيل: ٧٧/٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٣٨٧/١، وتمهيد القواعد: ١٥٨٢/٤، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٨٨/١، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٩٧/١، وحاشية الصبان: ٦٥/٢.

(٢) البيت للزباء بنت عمر، وهو من: معاني القرآن للفرّاء: ٧٣/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٥/٧.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ٥٨٤/٢ (الهامش:٥).

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٧٥٧.

(٥) ينظر: أسرار العربية:٥٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٦/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤١١٨/٨.

المعرب الرفع، كما فعل في الاسم المعرب الرفع، وذهب الكسائي إلى أنّه يرتفع بالزوائد الأربعة في أوله[١].

وردّ الزنجاني قول الكسائي بأنّه باطل إذ قال: ((وهو باطل؛ لأنّها جزء الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه؛ ولأنّ الناصب والجازم يزيلان رفعه مع بقاء حرف المضارعة، ولو كانت هي الرافعة للزم إبطال عمل العامل بعامل قبله وأنّه خلاف الأصل))[٢].

وذهب الفراء [٣] إلى أنّهُ يرتفع لخلوّه من الناصب والجازم، وقد اختار هذا المذهب ابن مالك[٤] وابن هشام[٥]، واختاره أيضًا الزنجاني، إذ قال: ((وهذا وإنْ كان عدميًا لكن لكن العوامل النحوية ليست مؤثرات حقيقية بل هي أمارات، والأمارة قد تكون بالعدم))[٦].

وردّ الزنجاني على الكسائي صحيح؛ لأنّ الزوائد هي جزء الفعل، وجزء الشيء لا يعمل فيه؛ لأنّها من السوابق، وقد اختار مذهب الفراء؛ لأنّه يرى أنّ التعرية مع الإسناد هي العامل في الرفع، وقد اختار هذا الرأي أيضًا في قوله من رافع المبتدأ إذ قال: ((وإنّما جاز أنْ يجعل التعرّي هو معنى عدمي عاملًا؛ لأنّ العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة تأثيرًا حسيًا كالإحراق للنار، والبلل للماء، وإنّما هي أمارات ودلالات، والأمارة قد تكون بعدم الشيء كما تكون بوجوده، فإنْ رُقّم أحد الثوبين، وعدم رقم الآخر، تميّز أحدهما عن الآخر على أنَّ هذا القول، لم يجعل التعرّي وحدهُ عاملًا، بل

(١) ينظر: أسرار العربية : ٥٠، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١٢٢٨/٣.
(٢) الكافي: ١٦٠٤/٣.
(٣) ينظر: أسرار العربية :٥٠، والإنصاف في مسائل الخلاف :٤٤٨/٢، مسألة (٧٤).
(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٦/٤.
(٥) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام: ٥٧.
(٦) الكافي: ١٦٠٤/٣.

جعلناه مع الإسناد والعدم يجوز أنْ يكون جزءًا من العلة التامة، فإنّ عدم المانع داخل في العلة التامة))[١].

المسألة السادسة: القول في ناصب المفعول الثاني لـ(ظننت).

ظنّ وأخواتها من الأفعال التي تقع معانيها على مضمون الجمل فتدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها للفاعل فتنصبهما مفعولين[٢]، وهي على ثلاثة أنواع[٣]:

الأول: ما يفيد الخبر يقينًا، وهي(عَلِم) وأخواتها.

الثاني: ما يفيد فيه رجحان الوقوع، وهي ظنَّ وأخواتها.

الثالث: ما يفيد تحويل صاحبه إليه، وهي(صَيَّر) وأخواتها.

وتستعمل (ظننتُ) على ثلاثة أوجه[٤]:

أحدهما: بمعنى (الظّن)، وهو ترجيح أحد الاحتمالين على الآخر، نحو: ظننتُ زيدًا أخاكَ.

الثاني: بمعنى اليقين، نحو قوله تعالى: ﴿**فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا**﴾(الكهف:٥٣).

الثالث: بمعنى التهمة، نحو قوله تعالى: ﴿**الظَّانِّينَ بِاللَّهِ ظَنَّ السَّوْءِ**﴾(الفتح:٦).

واختلف النحويون في ناصب المفعول الثاني لـ(ظننتُ) فذهب البصريون إلى أنّه منتصب بها كما نصبت المفعول الأول، واحتجوا على ذلك بوقوع المفعولين ضمائر، نحو: ظننتُه إيّاه، وحسبتني إيّاه، وقد أيّد الزنجاني ما ذهب إليه البصريون[٥].

---

(١) الكافي: ٣٥٤/١.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٢٧، وشرح ابن الناظم على الألفية: ١٤١.

(٣) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٣/٤، وتمهيد القواعد: ١٤٥٣/٣.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٢٧– ١٢٨، وشواهد التوضيح والتصحيح: ١٢٥.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧٦/٢، والكافي: ٦٧٤/٢، والتذييل والتكميل: ١٣١/٤.

وذهب الكوفيون[١] إلى أنّ المفعول الثاني لـ(ظننتُ) منصوب على الحال، فقولنا: ظننتُ زيدًا قائمًا، التقدير فيه: ظننتُ زيدًا في حال ما قامَ، واحتجوا لذلك بوقوع الحال معرفة، إذ ورد في قول لبيد بن ربيعة[٢]:

فأَرْسَلَها العِراكَ ولمْ يَذُدْها ولمْ يُشْفِقْ على نَغَصِ الدَّخالِ

وردَّ الزنجاني مذهب الكوفيين بأنّه باطل، إذ قال: ((وهو باطل بعدم جواز تركه، وبوقوعه معرفة، نحو: ظننتُ زيدًا أخاكَ، وبوقوعه جملة مع عدم جواز الإتيان بالواو، نحو: ظننتُ زيدًا أبوه منطلقٌ، ولو كان حالًا لحسن الإتيان بالواو))[٣].

ومن خلال تحليل رد الزنجاني وحجته يتبين لنا ما يأتي:

١. إنّ ما تدخل عليه (ظنّ وأخواتها) أصله عمدة، بدليل عدم جواز حذفه، وأمّا الحال فهو فضلة ويجوز تركه.

٢. يقع المفعول الثاني لـ(ظننتُ) معرفة، ويقع ضميرًا، والأصل في الحال ألّا يقع معرفة، ولا ضميرًا[٤].

٣. استغناء جملة ظننتُ وأخواتها عن (الواو)، أمّا جملة الحال فيحسن فيها الواو، نحو قولنا: جاء زيدٌ ويده على رأسه[٥].

٤. إنّ الأصل في الأفعال المتعدية إلى مفعولين دخولها على المبتدأ والخبر، وبهذا فلا يجوز أنْ نقول: ظننتُ زيدًا، ونسكت؛ لأنّه لا تحصل الفائدة للسامع، وبهذا

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧٦/٢، مسألة (١١٩)، والتذييل والتكميل: ١٣/٤، والموفي في النحو الكوفي: ٣١.
(٢) ديوانه: ٧٠.
(٣) الكافي: ٦٧٤/٢.
(٤) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٩٩، والبديع في علم العربية: ١٨٧/١.
(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٧/٥.

يتناقض مع عبارة الكوفيين، وهذا ما قاله المبرد[١]، وتابعه ابن السراج بقوله: ((إنّ ظننت وحسبت وعلمت وما كان نحوهن لا يجوز أنْ يتعدى واحد منها إلى أحد المفعولين دون الآخر فلا يجوز: ظننت زيدًا وتسكت حتى تقول: قائمًا، وما أشبه. من أجل أنّه إنّما يدخل على المبتدأ والخبر فكما لا يكون المبتدأ بغير خبر كذلك: (ظننت) لا تعمل في المفعول الأوّل بغير مفعول ثانٍ))[٢]، وتابعه في ذلك ابن الحاجب[٣]. وبهذا يترجّح ما ذهب إليه البصريون والزنجاني.

المسألة السابعة: العامل في المعطوف:

تشترك حروف العطف في إدخال الثاني- وهو المعطوف عليه- في إعراب الأوّل وهو المعطوف لفظًا أو موضعًا[٤]، وقد اختلف النحويون في العامل في المعطوف، فمذهب سيبويه وبعض البصريين[٥]، إلى أنَّ العامل فيه، هو العامل في المعطوف عليه بتوسط العاطف، فإذا قلت: ضربتُ زيدًا وعمرًا، فـ(عمر) منتصب بـ(ضربت) بتوسط (الواو)، كما انتصب به (زيدٌ) من غير واسطة، وذهب ابن السراج إلى أنّ العامل في المعطوف هو حرف العطف، إذ يقول: ((اعلم أنّ العطف على عاملين، لا يجوز من قبل أنّ حرف العطف إنّما وضع لينوب عن العامل، ويغنى عن إعادته، فإنْ قلت: قام زيدٌ وعمرو، فالواو أغنت عن إعادة (قام)، فقد صارت ترفع كما يرفع قامَ، وكذلك إذا عطفت على منصوب، نحو قولكَ: إنّ زيدًا منطلقٌ وعمرًا، فالواو نصبت كما

(١) ينظر: المقتضب: ٩٥/٣.
(٢) الأصول في النحو: ١٨١/١.
(٣) ينظر: البسيط في شرح الكافية، شرف شاه الاستربادي: ٤٣٣/٢.
(٤) ينظر: المقتضب: ١٠/١، والبديع في علم العربية: ٣٣٩/١.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣١/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٧٨/٢، وتمهيد القواعد: ٢٠٥٧/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٠/١.

نصبت (إنّ)، وكذلك في الخفض إذا قلت: مررتُ بزيدٍ وعمروٍ، فالواو جرت كما جرت الباء))[١].

وقد ضعّف الزنجاني ما ذهب إليه ابن السراج بقوله: ((وهو ضعيف؛ لأنّه يجيء بعد العاطف المرفوع والمنصوب المجرور، وشأن العامل الواحد أنْ لا يعمل إلّا عملًا واحدًا، والعامل ينبغي أنْ يكون له اختصاص بالمعمول، وحرف العطف لا اختصاص له؛ لأنّه يدخل على الاسم والفعل))[٢].

ويصح ردّ الزنجاني؛ لأنّه لو كان العامل حرف العطف لم يختلف عمله لاختلاف العامل الموجود؛ لأنّ العامل يعمل عملًا واحدًا إمّا رفعًا أو نصبًا أو خفضًا أو جزمًا[٣].

وذهب أبو علي الفارسي[٤]، وابن جني، والسهيلي (ت٥٨٠هـ)[٥] إلى أنّ العامل في المعطوف مقدّر بعد العاطف، وقد حُذِف لدلالة الأول عليه، ويدلُّ عليه جواز إظهاره، نحو: قام زيد، وقام عمرو، وضربتُ زيدًا وضربتُ عمرًا؛ لأنّه قد يجيء العاطف حيث لا يصح عمل العامل الأوّل في المعطوف عليه، كقول عبد الله بن الزبعرى[٦]:

يا ليتَ زوجكِ قدْ غَدَا مُتقلّدًا سَيفًا ورُمحًا

والتقدير: وحاملًا رمحًا؛ لأنّ الرمح لا يتقلّد.

(١) الأصول في النحو: ٦٩/٢.
(٢) الكافي: ١٢٩١/٣.
(٣) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٥.
(٤) ينظر: المسائل الحلبيات: ٣٠١، والإيضاح العضدي: ١٩٥.
(٥) ينظر: الخصائص: ٤٣٣/٢، ونتائج الفكر: ١٩٥.
(٦) ديوانه: ٣٢.

وقد اعترض الزنجاني على أصحاب هذا الرأي أيضًا، إذ قال: ((وهذا أيضًا لا ينفكُ من ضعف؛ لأنّ حذف العامل إنمّا كان للاختصار، وإعماله يؤذن بإرادته، وذلكَ نقض للغرض من حذفه))[١].

وما ذهب إليه الزنجاني هو الصحيح؛ لأنّ حذف الفعل بعد الحرف إنّما كان لضربٍ من الإيجاز والاختصار، وهذا قول جمهور البصريين[٢]، ولم يرجح الزنجاني قولًا بعينه، واعتراضه هذا دلَّ على أنّه يؤيد ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه من النحويين.

المسألة الثامنة : العامل في الظرف.

المفعول فيه: هو كل اسم زمان أو مكان يُراد فيه معنى (في)، وليس في لفظه كقولنا: قمتُ اليومَ، وجلستُ مكانكَ، فإنْ ظهرت (في) إلى اللفظ كان ما بعدها اسمًا صريحًا صار التضمن لـ(في) تقول: سرتُ في يوم الجمعة، وجلستُ في الكوفة[٣].

ومذهب البصريين[٤] أنّه إذا كان الظرف متصرفًا جاز إظهار (في) من عدمه كقولكَ: سرتُ اليومَ أو سرتُ في اليوم، فإنّكَ تريد معنى (في)، وإنْ لم تذكرها لذلك سميت إذا نصبت: ظروفًا؛ لأنّها قامت مقام (في)، وكل ما كان جوابًا لمعنى، فالعمل يجوز أنْ يكون في بعضه وفي كُلِّه، يقول القائل: متى سرت؟ فتقول: يومَ الجمعة، فيجوز أنْ يكون: سرتُ نصف ذلك اليوم، ويجوز أنْ يكون: سرتُ اليوم كله.

---

(١) الكافي: ١٢٩٣/٣.

(٢) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ٦٠.

(٣) ينظر: اللمع: ٥٥، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٧/٢، والمفصّل: ٨١، والبديع في علم العربية: ١٥٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧١/١.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٩٠/١-١٩١، والإيضاح العضدي: ١٧٨، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٢/٢، والمفصّل: ٨٢، وأسرار العربية: ١٤١.

ولمْ يفصّل البصريون بل أجازوا فيهما أنْ يكون مفعولاً به على السعة[١]، وقد أيّد الزنجاني ما ذهبوا إليه.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف إذا كان العمل في جميعه فلا ينصب ظرفًا، وإذا كان في بعضه جاز أنْ ينتصب على الظرف وعلى التشبيه بالمفعول به، فإذا قلت: سرتُ اليومَ، فيكون قد سرتهُ أجمع، وإذا قلت: في يوم الخميس، فيكون قد سرت بعضه؛ لأنّ (في) عندهم يدلُّ على التبعيض[٢].

وقد ردّ الزنجاني هذا القول بأنَّهُ ((فاسد؛ لأنَّ (في) إذا كانت مقدَّرة كانت في حكم الظاهر))[٣].

والناظر في ردّ الزنجاني يلاحظ:

أنّ تعليل الكوفيين وما ذهبوا إليه يقتضي أنّ (في) للتبعيض، وهي إنّما تكون للوعاء كما في قوله تعالى: ﴿**فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَحِسَاتٍ**﴾(فصلت:١٦)، فأدخل (في) على الأيام، والعمل متصل فيها، بدلالة قوله تعالى: ﴿**سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا**﴾، وقال: ﴿**فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى**﴾(الحاقة:٧)، فأدخل (في) على ضمير الأيام والليالي مع أنّ الرؤية في جميعها، وكذلك قول العرب: تكلمتُ في القومِ أجمعين، وسرتُ في بعض النهار، وصمتُ النهار، فيستوعبه[٤]. وبهذا يترجح مذهب البصريين في المسألة.

(١) التذييل والتكميل: ٢٤٠/٦، وارتشاف الضرب: ١٤٦٢/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٣٩٩/٣، واللمحة في شرح الملحة: ٤٤٧/١، والتذييل والتكميل: ٢٤٠/٦، وتمهيد القواعد: ١٩١٨/٤، وهمع الهوامع: ١٧٤/٢، والموفي في النحو الكوفي: ٢٩.

(٣) الكافي: ٧٤٠/٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٠٣/٢، والتذييل والتكميل: ٢٨٧/٧.

المسألة التاسعة: العامل في الظرف المختص.

الظروف المختصة: هي التي تدلُ على مكان أو زمان محصور كما أنّ لها حدودًا معروفة، ومن هذه الظروف: البيت والمسجد والدار وغيرها(١)، والظروف المكانية المختصة لا يتعدّى إليها الفعل إلّا بواسطة حرف الجرّ، نحو: دخلتُ البيتَ(٢)، والفعل هنا تعدى إلى الظرف بدون واسطة، لذلك اختلف العلماء في عامل الظرف على أقوال منها:

الأول: إنّه منصوب على الظرفية تشبيهًا له بالمبهم، وقولهم: دخلتُ البيتَ، وذهبتُ الشامَ، أفعال لازمة لا تحتاج إلى مفعول به، وهذا مذهب الجمهور(٣)، واحتجوا على ذلك بأمور منها(٤):

١. إنّ مصدر (دخلت) هو: الدخول، وكل مصدر على فعول فهو لازم، كالجلوس والقعود.

٢. إنّ نظيره (غرت، وغصت، وغبت) ونقيضه (خرجت) وكلها أفعال لازمة.

٣. إنّه لو كان متعديًا هنا لكان متعديًا في كل موضع صحَّ معناه فيه، وليس الأمر كذلك؛ لأنّك تقول: دخلتُ في هذا الأمر، ولو قلتُ: دخلتُ الأمَر، لم يستقم، مع أنّ معناه: لابستُ الأمر وولّيته.

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢٩١/٢، والتذييل والتكميل: ٣٦/٨.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٣٦٨، ونتائج الفكر: ٢٧١.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٣/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢٨/١، واللمحة في شرح الملحة: ٤٤٨/١، وتوضيح المقاصد: ٦٥٧/٢.

(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٤٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٧٤/١، وتمهيد القواعد: ١٨٩٥/٤.

الثاني: إنّه منصوب على التشبيه بالمفعول به بعد إسقاط الخافض توسعًا، وهو مذهب سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، والفارسي[٣]، وابن الأثير[٤]، وابن مالك[٥]، يقول سيبويه: ((أجازوا قولَهم: دَخَلتُ البيتَ، وإنَّما معناه دخلتُ في البيت. والعامل فيه الفعلُ، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة الظرف))[٦].

وقد احتج أبو علي الفارسي على صحة هذا المذهب بقوله: ((ومن الأفعال ما يتعدى بحرف جرّ فيتسع فيه ويحذف حرف الجرّ فيتعدى الفعل إلى المفعول بغير حرف جر فمن ذلك قولهم: دخلتُ البيتَ، والأصل فيه: دخلتُ إلى البيتِ، يدلُّ على ذلك أنّ مصدره على (فُعُول) وإنّك قد تنقله بالهمزة فتقول: أدخلته، وبحرف الجر فتقول: دخلت به، وأنّ مثله وخلافه غير متعديين. فخلافه: خرجت، ومثله: غرت))[٧].

وقد ردّ الزنجاني على هذا الاحتجاج بقوله: ((وفي هذا الاحتجاج نظر؛ لأنّكَ تنقل الفعل المتعدي، كقولكَ: أحفرتُ زيدًا بئرًا، والفعل قد يكون متعديًا في معنى فعل لازم، نحو: كلّمته، وقلتُ لهُ، والحمل على النقيض قليل و(فعول) قد جاء مصدرًا للفعل المتعدي، نحو: علوتُه علوًّا، وسلوتهُ سلوًا، وشكرتهُ شكورًا، وكفرتهُ كفورًا))[٨].

واعتراض الزنجاني هنا هو الصحيح؛ لأنّ الفعل قد يكون متعديًا في معنى فعل لازم[٩]، و(فَعُول) يأتي مصدرًا للفعل المتعدي، وذلك بزيادة حروف الثلاثي، فتكون

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/١٥٩.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١/١٧١.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٧٠-١٧١.
(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١/٩٠.
(٥) ينظر: التسهيل لابن مالك: ٩٨.
(٦) الكتاب: ١/١٥٩.
(٧) الايضاح العضدي: ١٧٠-١٧١.
(٨) الكافي: ٢/٧٦١.
(٩) ينظر: الكليات، الكفوي: ١٦٣٢.

على وزن (فعال) و (فَعُول)، نحو: جلس جلوسًا، وقعد قعودًا، و وقدتُ النارَ وقودًا، وشكرتهُ شكورًا، وكفرتهُ كفورًا[١].

الثالث: إنّه مفعول به حقيقة، و(دخل) من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر، نحو: نصحتُ زيدًا، ونصحتُ لزيدٍ، وهو مذهب المبرد وابن يعيش[٢]، واختيار الزنجاني[٣]، إذ يقول المبرد: ((فَأَما: دخلتُ الْبَيْت، فَإِنَّ الْبَيْت مفعول، تَقول :البَيْت دَخلته ، فَإِنْ قلت: فقد أَقُول: دخلت فِيهِ، قيل: هَذَا كَقَوْلِك: عبد الله نصحت لَهُ ونصحتُه، وخشنت صَدره وخشنت بصدره ،فتعدّيه إِنْ شِئْت بِحرف وإِنْ شِئْت أوصلت الْفِعْل))[٤].

وقد علّل الزنجاني صحة هذا المذهب قائلًا: ((لأنّه لو كان على تقدير حذف حرف الجر؛ لأختص مكانًا واحدًا كما أنّ (ذهبت)، لما كان لازمًا بالاتفاق وتعدّى على تقدير حذف الحرف اختص بالشام واليمن، فقالوا: ذهبتُ الشامَ، وذهبتُ اليمنَ، تشبيهًا لها بالأسماء الشائعة، وإذ يُطلق المكان على الكل فلمّا كان (دخلت) شائعًا في جميع الأمكنة دلّ على أن تعدّيه ليس بتقدير حرف الجر))[٥].

والراجح في هذه المسألة ما ذهب إليه المبرد والزنجاني، ومن المحدثين من استحسن هذا المذهب، بأنْ يعرب المنصوب مفعولاً به، لا ظرفًا، ويكون الفعل متعديًا إليها بنفسه مباشرة[٦].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٢٥/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٣٧/٤– ٣٣٨، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢٨/١.

(٣) ينظر: الكافي : ٧٦١/٢.

(٤) المقتضب: ٣٣٧/٤–٣٣٨.

(٥) الكافي: ٧٦١/٢.

(٦) ينظر: النحو الوافي: ٢٥٣/٢، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: ١٥٩/٢.

المسألة العاشرة: العامل في المستثنى من الموجب النصب:

الاستثناء هو إخراج الشيء من حكم غيرِهِ بـ (إلّا) أو ما قام مقامها[١]. ولا يخلو الاستثناء من أنْ يكون في كلام موجب أو غير موجب، فالاستثناء من الكلام الموجب يكون منصوبًا نحو: جاءَ القومُ إلّا زيدًا، وخرجَ أصحابك إلّا عبدَ الله، وانطلق الناسُ إلّا إخوتَك[٢].

واختُلِفَ في عامل النصب للمستثنى بعد (إلّا) على أقوال منها:

الأول: قول البصريين: هو منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط (إلّا) ؛لأنّ هذا الفعل وإنْ كان لازمًا في الأصل إلّا أنّه قويَ بـ(إلّا) فتعدى إلى المستثنى، ونظيره نصبهم الاسم في باب المفعول معه نحو: استوى الماءُ والخشبة، فإنّ الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية (الواو) فكذلك ها هنا[٣]، وقد ذهب الزنجاني إلى قول البصريين.

الثاني: وهو مذهب الزجاج والمبرد أنّ العامل في المستثنى هو معنى (إلّا) أي: أستثني، والتقدير: قام القومُ أستثني زيدًا[٤].

وقد ردّ الزنجاني هذا القول بأنّه بعيد إذ قال: ((وهذا يفضي إلى إعمال معاني الحروف وهو بعيد، ألا ترى إنّا لا نقول: ما زيدًا قائمًا، على معنى: نفيتُ زيدًا قائمًا، وذلكَ لا يتمّ، إنمّا أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال إيجازًا واختصارًا فلو أعملت معاني

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٣٩، واللمحة في شرح الملحة: ٦٦/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٨٩/٤، والإيضاح العضدي:٢٠٥.

(٣) الإيضاح العضدي: ٢٠٥، وعلل النحو لابن الورّاق: ٣٩٥-٣٩٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢، والمرتجل في شرح الجمل: ١٨٦، وأسرار العربية:١٥٦، والبديع في علم العربية: ٢١٥/١، وشرح الرضي على الكافية : ٨٣/٢، وشرح شذور الذهب للجوجري:٤٨٠/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٩٠/٤، وشرح المقدمة المحسبة:٣٢٢/٢، وأسرار العربية:١٥٦، وتوجيه اللمع:٢١٥، وشرح الرضي على الكافية:٨٣/٢.

الحروف، كان فيه تطلعًا إلى الأفعال، وفيه نقض للغرض، وتراجع عمّا اعتزموه، وأيضا فإنّكَ تقول: أتاني القومُ غير زيدٍ، ولو نصبتَ (غيرًا) لفسد المعنى))[1].

ويبدو من ردّ الزنجاني:

أنّ معاني الحروف لا تعمل شيئًا في المفعول بهِ، فحروف الاستفهام لا تعمل ما فيها من معنى (استفهام)، وحروف النفي لا تعمل ما فيها من معنى (أنفي)، فلو جاز ذلك لنصب ما وليَّ (ليت، وكأنّ، و لا)، (اتمنى، وأشبه، وأنفي)، وكذلك لو كان هذا المعنى صحيحًا لوجب أنْ ينصب في النفي أيضًا، إذا قال: ما قام أحدٌ إلاّ زيدًا؛ لأنّ إلّا عنده بمعنى (أستثني)، وفي الإجماع لا يجوز ذلك[2].

وكذلك يُرد على ذلك بقولنا: قامَ القومُ غيرَ زيدٍ ،فإنّ (غير) منصوب بما انتصب به (زيد) في قوله : قام القوم إلّا زيدًا، فإن كان منصوبا بـ(أستثني) بطل المعنى، فإنّه إذا قيل استثنى غير زيد، فيكون المستثنى ليس بزيد، وزيد هو المستثنى وبذلك يصح ما علله الزنجاني[3].

الثالث: مذهب الفراء: إنّ أصل إلّا زيدًا: إنْ لا زيدًا، فزيد اسم (إنّ) و (لا) كفّتها عن الخبر، ثم خففت (إنّ) وأدغمت في (لا) فهي تنصب في الإيجاب اعتبارًا بـ(إنّ)، وترفع في النفي اعتبارًا بـ(لا) العاطفة[4].

---

(١) الكافي: ٨٨٢/٢.

(٢) ينظر: الخصائص:٢٧٨/٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٢٢/٢-٣٢٣، وأسرار العربية :١٥٦-١٥٧، وشرح المفصّل لابن يعيش:٤٧/٢،وشرح التسهيل لابن مالك:٢٧٨/٢-٢٧٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية :١٥٧،والنحو العربي لإبراهيم بركات:٢٧٠/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٦٢/٣، وأسرار العربية: ١٥٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢/١، مسألة (٣٤)، وتوجيه اللمع: ٢١٥،وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٤٦١/١، وشرح الرضي على الكافية:٨٤/٢-٨٥.

وقد ردّ الزنجاني هذا القول أيضًا بأنّه باطل حيث قال معللًا: ((وهو باطل؛ لأنّ الأصل الإفراد؛ ولأنّ (إنّ) إذا خففت جاز إبطال عملها، وهاهنا لا يجوز الرفع))[١].

ويصح قول الزنجاني هنا؛ لأنّ أصل (إلّا) الإفراد؛ لأنّ الحرف إذا تركب مع حرف آخر تغيّر عما كان عليه في الأصل قبل التركيب، كتركيب إذما وحيثما، فإنّهُ أحدث معنى المجازاة والعمل اللائق بها وأزال معنى الإضافة والعمل اللائق بها، فلو كانت (إلّا) مركبة لم يبقَ عمل ما ركبت منه لزوال معناه وتجدّد معنى الاستثناء[٢].

ولو كان الأمر كما قال الفراء لوجب أنْ لا يجوز مثل (ما قام إلّا زيدٌ)؛ لأنّ هذا الموضع لا تصلح فيه (لا) ولا (إن)، وأيضًا فإنّ الخبر الذي ادّعى حذفه لم يظهر في موضع.

وقول الزنجاني:(لا يجوز الرفع) لأنّا نقول: ما أتاني إلّا زيدٌ، فنرفع زيدًا، وليس قبله مرفوع يُعطف عليه، ولم يجز فيه النصب، فيبطل تأثير الحرفين معًا[٣] لذلك يصح ما علّله الزنجاني.

الرابع: مذهب الكسائي: إنّ الأصل في قولك: قامَ القومُ إلّا زيدًا، هو على تأويل: قامَ القومُ إلّا أنّ زيدًا لم يَقُمْ[٤].

وأيضاً ردّ الزنجاني هذا القول مبيّنًا فساده ومعللًا ذلك بقوله: ((وهو فاسد، لكثرة الإضمار، مع أنّه لا دليل عليه؛ ولأنّهُ أضمر أنّ وأعملها وهو عديم النظير))[٥].

---

(١) الكافي: ٨٨٢/٢-٨٨٣.

(٢) ينظر: أسرار العربية:١٥٨، وشرح التسهيل لابن مالك:٢٧٩/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٥٨، وشرح المفصّل لابن يعيش:٤٧/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور:٤٦١/١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦١/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢١٢/١، مسالة(٣٤)، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٧٩/٢،وشرح الرضي على الكافية:٨٣/٢، والجنى الداني:٥١٦.

(٥) الكافي:٨٨٣/٢.

ويصح تعليل الزنجاني هنا؛ لأنّ قول الكسائي مبني على تقدير ما لا دليل عليه، وكذلك تقدير (أنّ) يلزم أنْ يكون لها عامل يعمل فيها؛ لأنّها مع ما تعمل فيه في تأويل مصدر، فيجعل الذي عمل فيها عاملًا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها، وأيضًا لو كانت (أنّ) مقدّرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرًا عليه كما لا يتم بهِ إذا ذُكرت؛ لأنّ العامل إذا حذف لا يختصر عمله[١]، وكذلك يبقى الإشكال في هذا التقدير؛ لأنَّ انتصاب (أنّ) مع اسمها وخبرها في تقدير المفرد[٢].

المسألة الحادية عشرة: جواز إضمار عامل الحال:

الحال: اسم منصوب أمّا بفعل ظاهر أو مضمر، والظاهر، نحو: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، أمّا المضمر فقد ورد في كلام العرب كثيرًا، مثله قولهم للمرتحِل: راشدًا مهديًا ومصاحبًا معانًا، بإضمار (اذهب) ومنه: أخذته بدرهم فصاعدًا أو بدرهم فنازلًا، أي : فذهبَ الثمن صاعدًا أو زائدًا[٣]، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ**﴾(القيامة:٣-٤)، واختلفَ في الناصب لـ(قادرين) في هذه الآية فذهب سيبويه وجمهور البصريين[٤] إلى أنّ الناصب لـ(قادرين) فعل مضمر، تقديره: نجمعها قادرين، واحتجوا لذلك بقوله: (ألّن نجمع عظامه)، وقد اختار الزنجاني ما ذهب إليه البصريون إذ قال: ((التقدير: بلى نجمعها قادرين؛ لأنّ

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك:١٧٩/٢.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٨٣/٢.
(٣) ينظر: الكتاب:٢٧١/١، والمفصّل:٩٣، والبديع في علم العربية:٢٠٢/١.
(٤) ينظر: الكتاب: ٣٤٦/١، والمفصّل: ٩٣، والبديع في علم العربية: ٢٠٣/١١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥١/٢، وشرح الرضي على الكافية : ٤٩/٢.

المحسبة إنّما وقعت من الإنسان على نفي جمع العظام، و(بلى) إيجاب بعد نفي، فينبغي أنْ يكون الجمع بعدها مذكورًا على سبيل الإيجاب))[١].

وذهب الفراء[٢] إلى أنَّ انتصاب (قادرين) بإضمار فعل دلَّ عليه الفعل المذكور أولًا وهو قوله: (أيحسب الإنسان)، وتقديره: بلى فليحسبنا قادرين.

وقد ضعّف الزنجاني قول الفراء، إذ قال: ((وهو ضعيف؛ لانّ (بلى) حينئذ لم تثبت ما نفي))[٣].

وما ذهب إليه البصريون والزنجاني هو الصحيح؛ لأنّ (بلى) لم تثبت ما نفي، ولأنّ الفراء اختار للإضمار الفعل (يحسب)، ومفعولا (حسبت) وأخواتها لا يجوز ذكر أحدهما دون الآخر حتى لا يكون في التقدير مخالفة.

المسألة الثانية عشرة: القول في ناصب المنادى:

اختلف النحويون في ناصب المنادى على أقوال منها:

الأول: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المنادى المفرد مرفوع بغير تنوين وبدون عامل، واحتجوا بأنّه ليس له مُعرب يصحبه من رافع أو ناصب أو خافض، أمّا المضاف فهو منصوب؛ لأنّه أكثر ما ورد في كلام العرب هو المنصوب[٤].

وذهب الفرّاء إلى أنّ أصل النداء أنْ يقال: يا زيداه، كالندبة، فيكون الاسم بين صوتين مديدين، وهما (يا) في أول الاسم، والألف في آخره، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلمّا كَثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول، وهو (يا) في

(١) الكافي: ٨٤٦/٢.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ١٧١/١.
(٣) الكافي: ٨٤٦/٢.
(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٤/١، مسألة(٤٥)، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٢/١.

أوّله عن الثاني، وهو الألف في آخره فحذفوها، وبنوا آخر الاسم بالضم تشبيهًا له بـ(قبلُ، وبعدُ)[١].

وقد اعترض الزنجاني على قول الفراء، إذ يقول: ((وهذا تحكم محض))[٢].

ولمْ يذكر الفراء قاعدة معينة لقوله: إنّ الاسم المنادى يقع بين صوتين، وكذلك قوله لا يشمل المضارع والمفرد النكرة[٣].

الثاني: مذهب جمهور البصريين، إنّ الناصب للنداء فعل مضمر بعد الأداة، تقديره: أنادي، أو أدعو، أو أعني[٤].

وقد ردَّ الزنجاني هذا المذهب وأبطله بقوله: ((وهو باطل؛ لأنَّهُ إخراج للنداء إلى باب الإخبار الذي يدخله صدق وكذب))[٥].

أمّا قول البصريين أنّ الناصب فعل مضمر يخرج النداء إلى باب الإخبار فيستحيل هنا أمر النداء؛ لأنّه يصير إلى لفظ الخبر المحتمل الصدق والكذب، والنداء مما لا يصح فيه التصديق والتكذيب[٦].

ومِنْ المحدثين مَنْ يرى أنّ حذف الأداة من النداء، وإقامة الفعل الذي قدروّه مقامه يذهب بالدلالة المقصودة من أسلوب النداء، ويعود الكلام بعد التقدير وله طبيعة أخرى ودلالة مختلفة، ويتحول الكلام به من كونه إنشاء إلى كونه خبرًا، ومن كونه يؤدي وظيفة لغوية خاصة إلى كلام يؤدي وظيفة لغوية أخرى، ولا يوجد شكّ أنّ أحدًا لا

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٤/١، مسألة (٤٥)، والتبيين على مذاهب النحويين: ٤٤٠، وشرح الرضي على الكافية: ٣٣٣/١.
(٢) الكافي: ٩٢٦/٢- ٩٢٧.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٣/١.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٨/٢، و٩٥/٥، والخصائص: ١٨٧/١، واللمع: ١٠٦، وأسرار العربية: ١٣٧، وأوضح المسالك: ٣/٤، وشرح ابن عقيل: ٢٥٨/٣.
(٥) الكافي: ٩٢٧/٢.
(٦) ينظر: البرهان في وجوه البيان:٩٤، وأسرار البلاغة:٢٤٨، والإيضاح في علوم البلاغة:٥٦/١.

يحسُّ بقولهم: أدعو عبد الله ، مثل إحساسه بقولهم: يا عبد الله، والفرق واضح بين التركيبين، بكون الأوّل جملة خبرية، بينما الثاني نداء[١]، وقد يعود إلى تأثير البنية الصوتية وما يعتروها في النظم فإنّ ذلك يؤثر في مجاري الكلام ودلالته، سواء أكانت في الذِكر أو الحذف، فحذف حرف النداء لا يتعلق بالفهم النحوي وحده، وإنّما قد يتعلق بالأثر الصوتي الذي له أثر الخاص، وما يفرزه من معاني غزيرة وراء الحذف[٢].

الثالث: وهو مذهب المبرد بأنّ الناصب للنداء، هو (يا)؛ لأنّها صارت بدلًا من الفعل المحذوف، واحتج بأنّ (الياء) نفس الفعل، يجوز إمالتها[٣].

وأيضًا ردَّ الزنجاني هذا القول إذ قال: ((وفيه نظر، لما بيّنا أنَّ (يا) بمنزلة العمل الصريح، وأنّه لا يعمل، وإنّما تعمل اللفظ الدال عليه))[٤].

ويصح اعتراض الزنجاني على المبرد من أنّ (يا) هي الناصبة للمنادى؛ لأنّ (يا) حرف، والحروف لا تعمل إلّا إذا اختصت، وحرف النداء غير مختص؛ لأنّهُ يدخل على الفعل والاسم والحرف[٥].

الرابع: مذهب الفارسي أنّ (يا) ليس بحرف، وإنّما هو اسم من أسماء الفعل؛ لأنّ (يا) اسم لقولكَ أنادي، كما أنّ (أفٍّ) اسم لقولكَ أتضجّر[٦].

---

(١) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٣، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية: ١٢٠.

(٢) ينظر: دلالة النداء في القرآن الكريم (رسالة ماجستير): ٩٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢٠٢/٤، والأصول في النحو: ٣٤٠/١.

(٤) الكافي: ٩٢٧/٢.

(٥) ينظر: النحو العربي، إبراهيم بركات: ٣٦/٤.

(٦) ينظر: أسرار العربية: ١٣٧، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣١٧/١، وارتشاف الضرب: ٢١٧٩/٤-٢١٨٠، والجنى الداني: ٣٥٥، وأوضح المسالك: ٣/٤، والفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب: ٣١٤/١.

وقد أبطل الزنجاني هذا القول أيضًا بقوله: ((وهو فاسد؛ لأنَّ (أنادي) خبر وليس (يا) بخبر، ومن شرط اسم الفعل أنْ يوافقه في قبول الصدق والكذب وعدمه))[١].

وكذلك اعترض الرضي على الفارسي من أنّ (يا) اسم فعل، فلو كانت اسم فعل لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال، ولو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر جملة تامة، يجوز الاكتفاء بها، ولا يحتاج المتكلم إلى ذكر المنادى معها؛ لأنّهُ فضلة[٢].

وبعد أنْ عرض الزنجاني آراء النحاة في ناصب المنادى علّق بعد ذلك بقوله: ((وعلى الجملة تحقيق ناصب المنادى مشكل؛ لأنّك إنْ قدرته بظاهر أخرجت النداء إلى باب الإخبار، فإذا أردت تقريبه فقارب، واعلم أنّ انتصاب المضاف دلَّ على أنّ موضع المنادى المبني كقولنا: يا زيد ، منصوب؛ لأنّ ما لا يمكن اعتباره بنفسه اعتبر بغيره إذا وقع في موضعه))[٣].

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ مثل قولهم: (يا عبد الله) ليس بجملة اسمية ولا فعلية، إذ يقول: ((ولأنّ مثل قولهم: يا عبد الله، لا يعدو بكونه أداة تنبيه، ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة، مثل (ألا) التي للتنبيه، و(ها) التي للتنبيه أيضًا، وغيرها إلا في أنّه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضًا))[٤].

(١) الكافي: ٩٢٧/٢.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٣٠/١، وأوضح المسالك: ٣/٤.
(٣) الكافي: ٩٢٧/٢-٩٢٨.
(٤) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٥٣-٥٤.

المسألة الثالثة عشرة: القول في عامل النصب في المفعول معه.

المفعول معه: هو كل ما فعلت معه فعلًا، وذلك قولك: قمتُ وزيدًا، أي: مع زيد[١]، أو هو: الاسم المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنّما ينصب إذا تضمّن الكلام فعلًا نحو: ما صنعتَ وأباكَ، أو ما هو بمعناه، نحو قولك: مالكَ وزيدًا؛ لأنّ المعنى ما تصنع[٢].

والمفعول معه منصوب؛ لأنّه فضلة جاء بعد الفعل والفاعل، وليس بتابع فكان حقّه النصب كسائر المفاعيل، وقد اختلف النحويون في ناصب المفعول معه على أقوال:

الأول: ذهب البصريون[٣] إلى أنّ العامل فيه هو الفعل؛ لأنَّ الأصل في قولهم: استوى الماءُ والخشبةَ، أي مع الخشبة، إلّا أنَّهم أقاموا (الواو) مقام (مع) توسعًا في كلامهم، فقوي الفعل بالواو، فتعدّى إلى الاسم فنصبه، كما قوي بالهمز في قولكَ: أخرجتُ زيدًا، واختار الزنجاني ما ذهب إليه البصريون.

الثاني: وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، أنّه منصوب انتصاب الظرف، وذلكَ أنّ (الواو) في قولكَ: قمتُ وزيدًا، واقعة موقع (مع) فكأنّك قلت: قمتُ مع زيدٍ، فلما حُذِفت (مع) – وقد كانت منصوبة على الظرف– أُقيمت الواو مقامها، وانتصب (زيدٌ) بعدها، على حدِّ انتصاب (مع) الواقعة (الواو) موقعها[٤].

---

(١) ينظر: اللمع: ٦٠.

(٢) ينظر: المفصّل: ٨٣، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٣٧/١، والكافية في النحو: ٢٣، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٩٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٤٥، والتبيين على مذاهب النحويين:٣٧٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٧/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩٦/١.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠٠/١، مسألة(٣٠)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٧٩، وتوجيه اللمع: ٢٠٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤٠/١، والتذييل والتكميل: ١٠٦/٨.

وقد ردَّ الزنجاني قول الأخفش ووصفه بالضعف بقوله: ((وهو ضعيف، لأنّ (مع) ظرف، وزيدًا ليس بظرف، فلا يكون النصب فيه نصب مع))[١].

وما علّلهُ الزنجاني هو الصحيح، يضاف إلى ذلك أنَّ زيدًا – على تقدير الأخفش– يكون منصوبًا، بنفس الفعل دون واسطة كما انتصب (مع) بنفس الفعل دون واسطة، فتكون الواو ليست موصلة على مذهبه[٢]، وكذلكَ لا معنى للظرفية في الواو، ولا فيما بعدها فيمتنع[٣].

الثالث: وهو مذهب أبي إسحاق الزجاج، أنّ المفعول معه منصوب بعامل مقدّر والتقدير فيه: استوى الماء، ولابسَ الخشبة، وحجته أنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو، فعلى هذا يكون من باب المفعول به، ويسقط المفعول معه من الكلام[٤].

وردّ الزنجاني على الزجاج أيضًا بأنَّ قوله ضعيف إذ قال: ((وهو ضعيف، فإنّ إضمار العامل على خلاف الأصل، فلا يعدل إليه ما وجدنا عنه مندوحة، وحجته منقوضة بقولك: ضربتُ زيدًا وعمرًا، فإنّ (ضربتُ) نصب عمرًا بتوسط الواو))[٥].

وقول الزنجاني أنّ الإضمار خلاف الأصل، معناه الافتقار إلى التقدير، والتقدير لا يُصار إليه إلّا عند الضرورة ولا ضرورة هاهنا وكذلك أنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول[٦]، فإن كان الفعل لا يفتقر إلى تقوية تعدّى إلى المفعول بنفسه، وإنْ كان يفتقر إلى تقوية بحرف الجر أو غيره عمل بتوسطه نحو

(١) الكافي: ٧٩٣/٢.
(٢) ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ٢٤٤/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤٠/١.
(٣) ينظر: التبيين على مذاهب النحويين: ٣٨١–٣٨٢، و الكافي: ٧٩٣/٢
(٤) ينظر: أسرار العربية: ١٤٥، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٧٩، وتوجيه اللمع: ٢٠١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤٠/١، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩٦/١.
(٥) الكافي: ٧٩٣/٢.
(٦) ينظر: القول المفيد في الواو المزيدة: ١٩٧.

قولنا: ضربتُ زيدًا وعمرًا، فلم تمنع الواو من وقوع ضربتُ على ما بعدها[١]، فدّل هنا على صحة ما اعترض به الزنجاني.

الرابع: وهو ما ذهب إليه الكوفيون[٢] من أنّ المفعول معه منصوب على الخلاف[٣]؛ لأنّه إذا قال: استوى الماء والخشبةَ، لا يحسن تكرار الفعل، فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأنّ الخشبة لم تكن معوجّة حتى تستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل، كما يحسن: جاء زيدٌ وعمرو، فقد خالف الثاني الأوّل فانتصب على الخلاف.

وأيضًا ردّ الزنجاني قول الكوفيين إذ قال: ((وهو منقوض بالعطف الذي يخالف الثاني الأوّل، كما قلنا: قام زيد لا عمرو))[٤].

وما علّلهُ الكوفيون يُرد بالعطف، فإنّ العطف يخالف بين المعنيين، نحو قولنا: قام زيدٌ لا عمرو، وما قام زيدٌ لكن عمرو، وما مررتُ بزيدٍ لكن بكرًا، فما بعد (لكن) يخالف ما قبلها وليس بمنصوب[٥]، كذلك لو كان ما ذكره من المخالفة لازمًا، لم يكن ما بعد (لا) في العطف إلّا منصوبًا، وإنّه لو جاز نصب الثاني؛ لأنّه مخالف للأوّل لجاز نصب الأوّل أيضًا؛ لأنَّه مخالف للثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأوّل[٦]. لذلك يترجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه البصريون والزنجاني، من أنّ العامل في المفعول معه، هو الفعل.

---

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٤٦.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ١٤٥، وتوجيه اللمع: ٢٠٠-٢٠١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤٩/٢.

(٣) الانتصاب بالمخالفة: كما يرى الفرّاء سبب مخالفة الفعل الثاني للأول في قولنا: لأقتلنَّ الكافر، أو يُسلم، في كونه لا يشاركه في المعنى، ولا هو معطوف عليه، ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٧٨.

(٤) الكافي: ٧٩٣/٢.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٠١/١، مسألة (٣٠).

(٦) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤١/١.

المسألة الرابعة عشرة: عامل الجزم في جواب الشرط:

اتفق العلماء على أنّ الشرط مجزوم بأدوات الشرط، واختلفوا في جازم الجواب على عدة أقوال:

الأول: إنّ أدوات الشرط هي الجازمة له، وهو مذهب المحققين من البصريين(١).

الثاني: إنّهُ مجزوم بفعل الشرط، وهو مذهب الأخفش(٢)، واختاره ابن مالك(٣).

الثالث: إنّهُ مجزوم بالأداة وفعل الشرط معًا، وهو مذهب المبرد(٤).

الرابع: إنّهُ مجزوم على الجوار، وهو مذهب الكوفيين(٥).

الخامس: إنّ الشرط والجزاء مبنيان، لعدم وقوعهما موقع الاسم، ولعدم وقوعها مشتركين، ثم مختصين، ولعدم دخول لام الابتداء عليهما، وهو مذهب المازني (٦).

وقد ردّ الزنجاني على مذهب المازني بأنّهُ فاسد إذ قال: ((وهو فاسد؛ لأنّه يلزم منه أنْ يكون مبنيًا مع النواصب والجوازم لوقوعه موقعًا لا تقع فيه الأسماء، وإنّهُ خلاف الإجماع))(٧).

وردَّ الزنجاني ينطلق في تطبيق القاعدة النحوية ففي البناء مخالفة لها؛ لأنّه مع النواصب والجوازم يكون معربًا، وكذلك أجمع البصريون ومنهم الزنجاني على أنّ

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٨، والبديع في علم العربية: ٦٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨٠/٤.
(٢) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٨، واللمحة في شرح الملحة: ٨٦٥/٢، وتمهيد القواعد: ٤٣٥٦/٩.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٨٠/٤.
(٤) ينظر: المقتضب: ٤٩/٢، وأسرار العربية: ٢٣٩.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩٣/٢، مسألة (٨٤)، والبديع في علم العربية:٦٣٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥٠/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٨٦٥/٢.
(٦) ينظر: أسرار العربية: ٢٣٨، والبديع في علم العربية: ٦٣٠/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٥١/٢.
(٧) الكافي: ١٦٥٩/٣.

المازني خالف الإجماع، وما قاله شاذ[1]، والزنجاني لم يرجح مذهبًا معينًا، ولكن كعادته دائمًا يميلُ إلى رأي جمهور البصريين، أي أنّ أدوات الشرط هي الجازمة.

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٨٧٧/٤، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١٢٧٨/٣، والأشباه والنظائر: ٦٧.

الفصل الثاني

ردود الزنجاني
في الأسماء والأفعال

المبحث الأول
ردود الزنجاني في الأسماء

توطئة:

الاسم لغةً، يشتق الاسم من الـ(سمو)، وسما الشيءُ يَسْمُو سُمُوًا، أي: ارتفع، وسما إليه بَصَري، أي: ارتفع بَصَرُك إليه، والاسم: أصلُ تأسيسِهِ: السُمُوّ، وألفُ الاسمِ زائدةٌ ونقصانُه الواوُ، وتصغيره سُمَيّ وسمّيت[١]، يقول ابن منظور(٧١١هـ): ((مَعْنَى قَوْلِنَا: اسمٌ هُوَ مُشْتَق مِنَ السُّموِّ وَهُوَ الرِّفْعَة، قَالَ: والأَصل فِيهِ سِمْوٌ مثلُ: قِنْوٍ و أَقْناء))[٢].

واصطلاحًا فهو كل كلمة تدلُّ على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان، وقد تباينت أراء النحاة حول حدّ الاسم.

واكتفى سيبويه بالتمثيل للاسم بقوله: ((فالاسمُ: رجلٌ، وفرسٌ، وحائط))[٣]، وبذلك لم يحدّه أمام النحاة بحدٍّ يميّزه عن أخويه الفعل والحرف. وأعطى الزجّاج حدّه الواضح الذي نقله عنه العلماء بعده، فقال: ((صوت مُقَطَّع مفهوم دالّ عَلَى معنى غير دالّ عَلَى زمان ولا مكان. وهذا القول معارض بالحرف وذلك أنا نقول (هل) و(بل) وهو صوت مُقَطَّع مفهوم دال على معنى غيرُ دال عَلَى زمان ولا مكان))[٤]. وظهر عند الزمخشري واضحًا شاملاً فهو ((هو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران. وله خصائص منها جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف والجر والتنوين والإضافة))[٥]، فلم يكتفِ الزمخشري بحده، وإنّما أضاف علامات تميزه عن الحرف والفعل، وهي خمس علامات: الإسناد وهو أهمها، والتعريف، والجر والتنوين والنداء.

---

(١) ينظر: كتاب العين: ٧/ ٣١٨، (وسم)، وجمهرة اللغة: ٨٦٢/٢، (وسم).
(٢) لسان العرب: ٤٠١/١٤، (وسم).
(٣) الكتاب: ١٢/١.
(٤) الصاحبي في فقه اللغة: ٤٩.
(٥) المفصل: ٢٣.

المسألة الأولى: خبر المبتدأ إذا وقع مفردًا هل يتحمل الضمير:

خبر المبتدأ إذا وقع مفردًا على ضربين[١]:

أحدهما: أنْ يكون متحملًا للضمير، وهو ما كان مشتقًا من الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، نحو: زيدٌ ضاربٌ، وعمرو مضروبٌ، وخالدٌ حسنٌ، وهذا القسم يتحمل الضمير بالاتفاق.

الثاني: وهو ما لا يتحمل الضمير، وذلك إذا كان اسمًا محضًا غير مشتق، نحو: زيدٌ أخوك، وعمرٌو غلامك، وهذا رأي البصريين.

وذهب الكوفيون[٢] وعلي بن عيسى الرماني إلى أنّ هذه الأسماء تتحمل الضمائر، وعلّلوا ذلك بأنَّ هذه الضمائر، وإنْ كانت أسماء جامدة غير صفة، فإنّها في معنى الصفة، ألا ترى أنّك إذا قلت: زيدٌ أخوك، وعمرٌو غلامك، لم ترد الإخبار عن الشخص، بأنّه مسمى بهذه الأسماء، وإنّما أردت إسناد معنى الأخوّة، وهي القرابة، ومعنى الغلومية، وهي الخدمة إليه، وهذه معاني أفعال.

وقد ردّ الزنجاني مضعّفًا ما ذهب إليه الكوفيون ومعلّلًا ذلك إذ يقول: ((وهو ضعيف؛ لأنّ خادمًا، إنّما تحمل الضمير لجريه على الفعل الذي هو الأصل في تحمل الضمير، ولا يلزم من كون الغلام في معناه، أنْ يتحمّل الضمير تحملّه، إذا لم يشاركه فيما تحمّل به الضمير، ألا ترى أنّك لا تنصب به المفعول، فلا تقول: زيدٌ غلامٌ عمراً، كما تقول: زيدٌ خادمٌ عمرًا، لفقد العلة، وتقول: مررتُ بزيدٍ غلامك، فتصف به المعرفة، ولو قلت: مررتُ بزيدٍ خادمَك على الصفة وأردتَ الحال والاستقبال لم يجز))[٣].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٦٢/١، والإيضاح العضدي: ٣٧، واللمع: ٢٧.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٧٥، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٨/١-٤٩، مسألة (٧)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٢٣٦، وشرح الرضي على الكافية: ٢١٧/١، وارتشاف الضرب: ١٠٦٢/٣.

(٣) الكافي: ٣٦٥/١-٣٦٦.

ويبدو أنّ مذهب البصريين هو الصحيح وهو ما أيّده الزنجاني؛ لأنّ إجراء الاسم الجامد مجرى المشتق يجعل القواعد واحدة، وهذا لا يجوز؛ لأنّ المشتقات إنّما عملت؛ لأنّها شابهت المضارع، وهو علّة عملها، والاسم الجامد لا يعمل باتفاق، وعلّة المشابهة بين المضارع والمشتقات أربع جهات(١):

الأولى: أنْ يكون صفة كما يكون الاسم، نحو: مررتُ برجل يضرب، كما تقول: مررتُ برجلٍ ضاربٍ.

الثانية: أنّه يصلح لزمانين، أحدهما الحال، والآخر الاستقبال.

الثالثة: إنّ (اللام) التي تدخل في خبر (إنّ) تدخل على الاسم، وعلى الفعل، نحو: إنّ زيدًا لقائمٌ، وإنّ زيدًا ليقوم.

الرابعة: أنْ يكون شائعاً فيتخصص، ألا ترى أنّك تقول: يقوم، فيصلح للحال والاستقبال، كما أنّك تقول: ضارب، فيصلح لجميع الضاربين، فإذا أدخلت (السين أو سوف) على المضارع اختص بالاستقبال، وإذا أخلت (ال) التعريف على (ضارب) اختص بواحدٍ بعينه.

وبهذا يترجّح صحة المذهب البصري، وهو ما أيدّه الزنجاني.

المسألة الثانية: القول في الاسم المرفوع بعد مذ ومنذ:

(منذ، ومذ) في معنى واحد، و يكونان اسمين وحرفين غير أنّ الغالب على (منذُ) أنْ تكون حرفًا، وعلى (مُذ) أن تكون اسمًا(٢)، ولهما ثلاثة أحوال(٣):

الأول: أنْ يليهما اسم مجرور فهما حرفا جرّ، نحو: ما رأيتُه مُذ يومِ الجمعة.

---

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ١٤٣-١٤٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٤٦/٢، مسألة (٧٣).

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩١/١، والإيضاح العضدي: ٢٦١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٤٤١-٤٤٢.

الثاني: أنْ يليهما اسم مرفوع، نحو: ما رأيته مُذ يومُ الجمعة ومُذ يومان.

الثالث: أنْ يليهما جملة اسمية أو فعلية، نحو: ما زال مُذ زرتُه مريضًا.

وقد اختلف النحويون في رفع الاسم الثاني في قولنا: (ما رأيتهُ مُذْ يوَمان)، فللبصريين فيه مذهبان:

الأوّل: مذهب جمهور البصريين(١)، وهو أنّ (منذ، ومذ) مبتدآن بعدهما خبر، والتقدير: أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان.

الثاني: وهو مذهب ابن جني(٢)، وبعض البصريين(٣)، أنّ (منذ، ومذ) ظرفان في موضع خبر مقدم، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، والتقدير: بيني وبين لقائه يومان.

وذهب الكوفيون(٤) إلى أنّ (مُنذ) مركبة مِن: (مِن)، و(ذو) الطائية بمعنى(الذي)، فإذا قلتُ: ما رأيته منذُ يومان، فالتقدير: ما رأيته مِن ذو هو يومان، ومنهم مَن ذهب إلى أنّ (منذ) مركبة مِن (مِن وإذ)، فالتقدير عنده: ما رأيته مِن إذ مضى يومان.

وقد ردَّ الزنجاني ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: ((ولا يخفى ركاكة هذين القولين))(٥).

يترجّح في هذه المسألة أنّ الزنجاني قد وافق البصريين من وصفه مذهب الكوفيين بالركاكة، وردّه عليهم لما في رأيهم من حذف وإضمار، وأمّا مذهب البصريين فإنّه في كلا الرأيين مبني على خلاف في الإعراب فقط، وهذا لا يحتاج إلى تكلّف.

---

(١) ينظر: المقتضب: ٣/٣٠-٣١، والأصول في النحو: ٢/١٣٧، وعمدة الكتاب للنحاس: ٢٦٥.

(٢) ينظر: اللمع: ٧٦.

(٣) ينظر: عمدة الكتاب للنحاس: ٢٦٤، وارتشاف الضرب: ٣/١٤١٩.

(٤) ينظر: عمدة الكاتب للنحاس: ٢٦٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١/٣١٦-٣١٧، مسألة (٥٦)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٥٠٧، وشرح الرضي على الكافية: ٣/١٩٤.

(٥) الكافي: ٢/١٠٧٠.

ولا سيّما أنّ البصريين لا يعدون (مُنْذُ، ومُذ)، مركبين مِن: (مِن) و(ذو أو إذ)، بل إنَّ كل منهما أصل برأسه أو (مُنْذُ) أصل و(مُنْذُ) فرع منها، واستدلوا على قولهم هذا، أنَّ ذال (مُنْذُ) تُضمُ لملاقاة ساكن كما يفعل بميم (هم)، وليس ذلك إلّا لأنّ أصلها (منذُ) بالضم، وهو مرجوع به إلى الأصل، إذ احتيج إلى تحريكها، فقيل: لم أره مُنذٌ الجمعة[١].

المسألة الثالثة: حذف الخبر إذا وقع المبتدأ قبل (واو) هي نصّ في المعيّة:

ومن ذلك مسألة (كُلُّ رجلٍ وضيعَتُه)، فقد وقع الخلاف بين النحويين في خبر (كُلُّ) فذهب سيبويه[٢]، وجمهور البصريين[٣]، إلى أنّ (الواو) هنا بمعنى (مع)، والخبر محذوف وجوبًا تقديره: مقرونان، إذ جاء في الكتاب، ((ولو قلت: أنتَ وشأنُك، كنتَ كأنّك قلت: أنتَ وشأنُك مَقرونانِ، وكلُّ امرئٍ وضيعَته مقرونانِ؛ لأنَّ (الواو) في معنى (مع)هُنا، يَعمل فيما بعدها ما عَمِلَ فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ))[٤]. وقد احتجّ البصريون لمذهبهم بالسماع، كقول العرب: إنّك ما وخيرًا[٥]، ومنه قول الشاعر[٦]:

فَمَنْ يَكُ سائلًا عنّي فإنّي وجِروَةَ لا تَرودُ ولا تُعـــارُ

والشاهد فيه: فإنّي وجروة، أي: مع جروة.

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢١٦/٢، والتذييل والتكميل: ٣٣٣/٧، والجنى الداني: ٥٠٣.
(٢) ينظر: الكتاب: ٣٠٥/١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٨٥/٢، والإيضاح العضدي: ٣٦، والمفصّل: ٤٦، والبديع في علم العربية: ٩١/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٤٦/١.
(٤) الكتاب: ٣٠٠/١.
(٥) ينظر: الكتاب: ٣٠٢/١، والمسائل الحلبيات: ١٥٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٤٨/٤.
(٦) الشاهد لعنترة في ديوانه: ٦٥، ولزيد الخيل في ديوانه: ١٠٧، (وجروة) اسم فرس والد عنترة، وهو شداد شداد بن معاوية العبسي.

وكذلك احتجّ البصريون بقوله تعالى: ﴿**فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ**﴾(الصافات:١٦١)، وفي قوله (وما)، رأيان[١]:

الأول: الواو حرف عطف، و(ما) اسم موصول معطوف على الكاف اسم (إنّ)، وبذلك يكون منصوبة المحل، عطفاً على اسم (إنَّ)، وقد تكون مصدرية، أي: فإنّكم والذي تعبدونه، أو عبادتكم.

الثاني: الواو للمعية، وما: مفعول معه مبني على السكون في محل نصب، وهذا الوجه ذكره الزمخشري و ((يجوز أن يكون الواو في (وَما تَعْبُدُونَ) بمعنى (مع)، مثلها في قولهم: كلُّ رجلٍ وضيعته، فكما جاز السكوت على كل رجل وضيعته، وأنّ كلَّ رجلٍ وضيعته، جاز أن يسكت على قوله ﴿**فَإِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ**﴾؛ لأنّ قوله: (وَما تَعْبُدُونَ) سادّ مسدّ الخبر؛ لأنّ معناه: فإنكم مع ما تعبدون. والمعنى: فإنكم مع آلهتكم، أي: فإنّكم قرناؤهُم وأصحابهم لا تبرحون تعبدونها))[٢]،وهذا الوجه ارتضاه البصريون،

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنّ الخبر لم يحذف في قولنا: كُلُّ رجلٍ وضيعتَهُ، فالمبتدأ (كل)، لا يحتاج إلى خبر محذوف، وإنّما أغنت عنه(الواو) كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير، فإنّكَ لو ذكرت (مع) في الكلام، فقلتَ: كُلُّ رجلٍ مع ضيعته، لكان الكلام تامًا مستغنيًا عن التقدير، ومن تبعهم في هذا الرأي الأخفش[٤]، وابن خروف(ت٦٠٩هـ) [٥].

(١) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١٣٥/١٥، واللباب في علوم الكتاب: ٣٥٣/١٦.
(٢) الكشاف : ٦٥/٤.
(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢٩٦/١، وشرح الأشموني على الألفية: ٢٠٧/١، والتذييل والتكميل: ١١١/٨، وارتشاف الضرب: ١٠٩٠/٣، والموفي في النحو الكوفي: ٥٧.
(٤) ينظر: تمهيد القواعد: ٨٧٥/٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ١١١/٢.
(٥) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف: ٣٩٤/١، والأشباه والنظائر: ٩٨/٤.

وقد ردّ الزنجاني قول الكوفيين مبينًا فساده ومعللًا ذلك بقوله: ((وهذا فاسد؛ لأنّ (مع) اسم ظرف، والواو ليست كذلك؛ ولأنَّ الحرف لا يكون خبر المبتدأ؛ إلاّ إذا كان حرف جر))[1].

ويبدو أنّ الزنجاني قد بالغ في الرّد على تقدير الكوفيين ومقصدهم، بقوله :(ولأنّ الحرف لا يكون خبر المبتدأ)؛ لأنّ مقصد الكوفيين هو تقدير المعنى إذ قالوا: بأنّ (الواو) بمعنى (مع)، أي لو ذكرت (مع) في سياق الكلام لما احتجنا إلى تقدير خبر، لانتفاء وجوده؛ لأنّ (مع) التي هي بمعنى (الواو)، قد أغنت عنه، وهذا الرأي كما هو واضح مخالف للبصريين الذين يرون أنّ (الواو) هي مقدرة في المعنى بمعنى (مع)، وبهذا دلّت على حذف الخبر، إلّا أنّ الزنجاني ردَّ على وجهة نظرهم بأنّ (مع) الظرفية لا يمكن أنْ تكون خبرًا؛ لكونها ظرفًا، وليست اسمًا، وهذا الرّد يبدو قريبًا من رأي الرضي الاستربادي، إذ يقول : ((وفيه نظر؛ لأنّ الواو وإن كانت بمعنى (مع) تكون في اللفظ للعطف في غير المفعول معه، فإذا كان (وضيعته) عطفًا على المبتدأ لم يكن خبرًا. فإن قيل يجوز أنْ يكون رفع ما بعد (الواو) منقولًا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي، في نصب المفعول معه))[2].

يترجّح مما سبق الأخذ بالرأي الكوفي؛ وذلك لأنَّ عدم التقدير أولى من التقدير؛ ولأنّ فيه تيسيرًا على المتكلّم.

المسألة الرابعة: ضمير الفصل هل له موقع من الإعراب أم لا ؟

ضمير الفصل: هو ضمير يقع في الجملة ولا يُقصد به إلّا الفصل، ويسمى عند البصريين فصلًا؛ لأنّه فصل الاسم الأوّل عمّا بعده وأَذِنَ بتمامه، ويسمّيه الكوفيون عمادًا؛ لأنّه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد بالتفريق بين الخبر والصفة، والغرض

(١) الكافي: ٤٠٨/١.
(٢) شرح الرضي على الكافية: ٢٦٩/١.

من دخول الفصل في الكلام إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله [١]، ويشترط في ضمير الفصل أمور منها[٢]:

الأوّل: أنْ يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، ويكون هو الأوّل في المعنى.

الثاني: أنْ يكون بين المبتدأ وخبره في الأفعال والحروف، نحو: إنّ وأخواتها، وكان وأخواتها، وظنّ وأخواتها.

الثالث: أنْ يكون بين معرفتين أو معرفة وما قاربها من النكرات.

الرابع: أنْ يكون مطابقاً لما قبله في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

وقد اختلف النحويون فيه هل له موقع من الإعراب أم لا؟، وحقيقة هذا الخلاف يتعلق باسميّته وحرفيّته، فمن عدّه اسمًا رأى أنّ له موضعًا إعرابيًا، وهو قول الخليل وسيبويه، ومن تابعهم من نحاة مدرسة البصرة، وقولهم هذا مقيد بعدم وقوعه فصلًا بين النعت والخبر، ورأي الكوفيين أنّه اسم في كل موضع يقع فيه، وأنّ له محلاً إعرابيًا في كل أحواله.

فمن استعمله فصلًا بين النعت والخبر صار دخوله في الكلام كخروجه منه، لا يغير حال ما بعده عنه قبل دخوله، من جهة الإعراب لا من جهة الدلالة، وهو قول الخليل وسيبويه، ومن وافقهم، من ذلك قول سيبويه: ((واعلم أنّ ما كان فصلًا لا يغير ما بعده عن حاله التي كان عليها قبل أن يُذكر))[٣]، وقال: ((فصار هو وأخواتُها هنا بمنزلة ما إذا كانت لغوًا، في أنّها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تُذكَر))[٤].

(١) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٨٤، والكافية في علم النحو: ٣٣.
(٢) شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٢٩/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٥٥/٢.
(٣) الكتاب: ٣٩٠/٢.
(٤) الكتاب: ٣٩١/٣.

وقد بيّن السيرافي ذلك في قوله: ((وأمّا مفارقته لما كان مبتدأ وخبرًا أنّ الفصل لا يغيّر الإعراب عمّا كان قبل دخوله، والمبتدأ يغيره. تقول إذا أردت الفصل: كان زيد هو خيرًا منك، وليس للفصل موضع من الإعراب: رفع ولا نصب ولا جرّ، وإذا جعلت (هو) مبتدأ قلت: كان زيدٌ هو خيرٌ منك، وليس للفصل موضع من الإعراب: رفعٌ، ولا نصب ولا جر...))[1].

فالخليل وسيبويه ومن وافقهما يرون أنّ ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، إذا استعمل فصلًا، أما إذا استعمل في غير هذه الوظيفة أُعرِبَ حسب موقعه الذي يكون هو فيه، ويرى ابن يعيش أنّ هذا الضمير إذا وقع فصلًا فقد الاسمية والموضع الإعرابي، إذ يقول: ((إذا جعلتَه فصلًا، فقد سلبتَه معنَى الاسميّة، وابتززتَه إيّاه، وأصرتَه إلى حَيِّزِ الحروف، وألْغَيْتَه كما تُلْغِي الحروفَ، نحوَ إلغاءِ (مَا) في قوله: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ**﴾، فلا يكون له موضعٌ من الإعراب، لا رفعٌ، ولا نصبٌ، ولا خفضٌ))[2]، ولهذا فقد رجح ناظر الجيش (ت٧٧٨هـ) رأي الخليل بعدما بين سبب الخلاف، يقول: ((والصحيح: ما ذهب إليه الخليل من أنّها أسماء ولا موضع لها من الإعراب؛ إذ لا يحتاج إلى ذلك في كل موضع؛ لأنّ حقيقة الاسمية ثابتة في كل منها، وهي الدلالة على المسمى مثل سائر الأسماء. وإذا ثبت أنه من الأسماء فلا بُعد في أنْ يكون ضميرًا؛ إذ دلالته بكناية كسائر الضمائر))[3].

أمّا الكوفيون فيرون أنّه اسمٌ وله موضع من الإعراب، إذ .((ذهب الكسائي إلى أنّ موضع العماد كموضع الفعل أي: الخبر. وذهب الفرّاء إلى أنّ موضعه كموضع الاسم، فإذا قلت: (زيد هو القائم) فـ(هو) في موضع رفع على مذهبهما ؛لأنّ ما قبله مرفوع وما

(١) شرح كتاب سيبويه: ١٥٩/٣.
(٢) شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٣٣/٢،والآية الكريمة الواردة في النص من سورة (آل عمران: ١٥٩).
(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٧١/١.

بعده مرفوع، وإذا قلت: (ظننت زيدًا هو القائم) فـ(هو) في موضع نصب ؛ لأنّ ما قبله منصوب وما بعده منصوب وإذا قلت: (كان زيد هو القائم) فـ(هو) عند الكسائي في موضع نصب، وعند الفراء في موضوع رفع))[١]، ولهذا فهم يرون أنّ له موضعًا من الإعراب، فله عند الكسائي مثل ما بعده، وله عند الفرّاء مثل ما قبله[٢].

يقول ابن الحاجب: ((وهذه الضمائر لا تخلو إمّا أنّ يكون لها موضع من الإعراب أو لا. وباطلٌ ألّا يكون لها موضع من الإعراب؛ فإذا كان لها موضع فلا يخلو من أنّ يكون رفعًا أو نصبًا أو جرًا، ولا عامل لواحدٍ منها، وإنّما قلنا: إنّ لها موضعًا من الإعراب؛ لأنّها مضمرة، فتجري على قياس باب المضمرات... فالصحيح –إذن– أنّها ضمائر، وموضعها على حسب ما قبلها توكيدًا...))[٣].

وقد ردَّ الزنجاني قول الكسائي والفرّاء إذ قال: ((وكلاهما باطل؛ لأنّ الفصل ضمير مرفوع معرفة وما قبله وما بعده، قد يكونا منصوبين، كقولك: أظنُ زيدًا هو خيرًا منك، وقد يكون الثاني نكرة مع أنّ الفصلَ مُقدّمٌ عليه))[٤].

والصحيح ما ذهب إليه البصريون والزنجاني؛ لأنّ ضمير الفصل هو من ضمائر الرفع، ومجيؤه في محل نصب– كما يقول الكوفيون– لا يجوز، إذ لم نعهد مجيئه ضمير نصب، والمصير إلى ما ليس له نظير لا يجوز أن يُصار إليه[٥].

وبذلك فأنْ يكون لضمير الفصل محل من الإعراب يبدو رأيًا ضعيفًا؛ لأنّ ((الضمير لا يؤكد به الظاهر))[٦]، والغرض منه ((في الأصل: فصل الخبر عن

(١) التذييل والتكميل: ٣٠٠/٢.
(٢) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥٧١/١.
(٣) الإيضاح في شرح المفصّل: ٤٦٩/١-٤٧١.
(٤) الكافي: ١٤٣٥/٣.
(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٨٠/٢، مسألة (١٠٠).
(٦) شرح الرضي على الكافية: ٤٥٧/٢.

النعت، فكان القياس ألّا يجيء إلّا بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف، صالحًا لوصف المبتدأ به، وذلك أنّه إذا دخل على المبتدأ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما، نحو: كان أو إنّ أو ما الحجازية، لم يحتج إلى الفصل، وإذا كان المبتدأ نكرة، لم يؤت بالفصل، لأنّه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة))[١]، ويرى بعض المحدثين أنّ كون ((ضمير الفصل له محل من الإعراب ضعيف غير مقبول؛ لأنّه إن جعل تابعًا لما قبله في الإعراب لم يصلح أن يكون توكيدًا؛ لأنّ العرب لا يؤكدون مظهرًا بمضمر، ولا أن يكون نعتًا أو بيانًا أو بدلًا؛ لأنّ اللام تدخل عليه فتحول بينه وبين متبوعه وذلك لا يجوز، وإن جعل تابعًا في الإعراب لما بعده لم يجز ذلك؛ لأنّه إمّا نعت أو توكيد أو بيان أو بدل، وكل ذلك لا يتقدم على من هو له))[٢]. فترجح رد الزنجاني هنا.

المسألة الخامسة: موضع (أنْ والفعل) من الإعراب في خبر (عسى):

عسى: فعلٌ جامدٌ من أفعال المقاربة، وهي: (عسى، وكاد، وأوشكَ، وكرب)، ومعنى عسى: الطمع والإشفاق، طمع فيما يستقبل، وإشفاق أنْ لا يكون، وهي من عوامل المبتدأ والخبر، من باب (كان) ترفع الاسم وتنصب الخبر[٣]، وذهب ابن السراج إلى أنّ (عسى) حرف وليس فعلاً[٤].

ويلزم خبر عسى ثلاثة أمور: وهي أنْ يكون فعلًا، وأنْ يكون مضارعًا، والأكثر أنْ يكون مشفوعًا بـ(أن)، نحو قولنا: عسى زيدٌ أن يقومَ[٥].

(١) شرح الرضي على الكافية :٤٥٧/٢.
(٢) ضمير الفصل في العربية –أحكام وشواهد–(بحث): ٢١٧.
(٣) ينظر: المقتضب: ٧٤/٣، والمفصّل: ٣٥٧.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧/١.
(٥) ينظر: المفصّل: ٣٥٧، وتوجيه اللمع: ٣٩٥.

واختلف النحويون في موضع (أنْ والفعل) من الإعراب فذهب جمهور البصريين[١] إلى أنّ موضع (أنْ) وما بعدها النصب، واستدلوا بقول العرب في المثل: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا [٢]، وأيّـد الزنجاني هذا المذهب.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنّ موضع (أنْ) وما بعدها رفع، وحجتهم أنّهُ بدل من (زيد).وردّ الزنجاني مذهبهم معللًا ذلكَ بقوله: ((وهو فاسد؛ لأنّه لا يجوز تركه، ويجوز تقديمه عليه، تقول: عسى أنْ يذهبوا قومكَ، وتريد: عسى قومُكَ أنْ يذهبوا؛ ولأنَّهم قالوا في المثل: عسى الغوير أبؤسًا))[٤].

وما علّله الزنجاني هو الصحيح؛ بلحاظ أنّ البدل يجوز تركه والبقاء على المُبدل منه مع عدم فساد المعنى أو اختلاف التركيب[٥]، وهنا لا يجوز الاستغناء عن (أنْ والفعل)، وكذلك لا يجوز تقديم البدل على المُبدل منه[٦]، وهنا يجوز فدلّ على صحة ما ذهب إليه البصريون.

وذهب المبرد وثعلب (ت٢٧١هـ)[٧]، والخوارزمي وابن هشام[٨] إلى أنّ الأصل في في قولهم: عسى الغوير أبؤسًا، هو عسى الغوير أنْ يكون أبؤسًا، فحذف (أنْ يكون) فصارت: عسى الغوير أبؤسًا، على أن (أبؤسًا) خبر (يكون) وليس خبرًا لـ(عسى)،

(١) ينظر: الكتاب: ١٥٨/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي: ١٣٠/٢و٢٦٩، وأسرار العربية: ١٠٩، والبديع في علم العربية: ٤٨٤/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٧٣/٤.

(٢) ينظر: جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري: ٥١/٢، والأمثال للهاشمي: ١٧١/١، والغوير تصغير غار، والأبؤس: جمع بأس وهو الشدة.

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٩٢/١، وارتشاف الضرب: ١٢٢٩/٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٦١/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٧٨/١.

(٤) الكافي: ١٨٢٨/٤.

(٥)ينظر: ارتشاف الضرب: ١٩٦٦/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٤١٥/٧.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٢٢٣/١، مسألة (٣٦).

(٧) ينظر: المقتضب: ٧٠/٣، ومجالس ثعلب: ٦٤/١.

(٨) ينظر: شرح المفصّل (التخمير): ٣٠٢/٣، ومغني اللبيب: ٢٠٣.

والزنجاني لم يُسمّ أصحاب هذا المذهب، وإنّما اكتفى بالقول: ((وقال بعض النحويين))[١]، ولكنّهُ اعترض على هذا المذهب إذ قال: ((وهذا فرار من أن يكون خبر (عسى) اسمًا صريحًا، وقد وقع فيما هو أشد بُعدًا منه، وهو أنّ (أنْ) المصدرية وما بعدها في تأويل اسم واحد، فحذف بعض الاسم وهو بعيد وأنشد المرزوقي:

أكثرتَ في اللّوم ملحًا دائمًا لا تكثرن إنّي عَسَيْت صائمًا))[٢].

وقد اعترض الزنجاني على هذا المذهب مستشهدًا بما أنشده المرزوقي، وقد أورد المرزوقي البيت الشعري، والمثل (عسى الغوير أبؤسًا) وعدّهما مرفوضين في الاستعمال إذ قال بعد ذكر البيت، والمثل: ((ولا أدري لِمَ اختار هذه الرواية؟؛ لأنّ فيها ما هو مرفوض في الاستعمال شاذ، أم لأنّه غلب في نفسه أنّ الشاعر كذا قالهُ في الأصل؟ وكلاهما لا يوجب الاختيار))[٣].

يتبيّن من اعتراض الزنجاني، واستشهاده بالبيت الشعري أنّه يجوز عندهُ أنْ يأتي خبر (عسى) اسمًا صريحًا على الشذوذ وخاصة في الشعر، وهذا ما جوّزهُ الكثير من النحويين[٤].

ومن النحويين من ذهب إلى أنّ (عسى) قد تأتي بمنزلة (كان)، وهو مذهب سيبويه[٥]، وتبعه الزمخشري، وابن يعيش، وابن مالك[٦]، يقول سيبويه: ((كما جعلوا

---

(١) الكافي: ١٨٢٥/٤.

(٢) الكافي: ١٨٢٥/٤، والبيت الوارد في النص لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٨٥، ورواية الديوان (أكثرتُ (أكثرتُ في العذل)، وينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٦٣، ورواية البيت (أكثرتُ في العذل).

(٣) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي : ٦٣.

(٤) ينظر: توجيه اللمع: ٣٩٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤٤٧/٢، والتذييل والتكميل: ٣٥٩/٤، وأوضح وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣١٢/١، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦٤٦/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٣٩٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب: ٥١/١.

(٦) ينظر: المفصّل: ٣٥٧-٣٥٨، وشرح المفصّل: ٢٢٢/٤-٢٢٣، وشرح التسهيل: ٣٩٣/١.

عسى بمنزلة (كان) في قولهم: عسى الغوير أبؤسًا))[1]، فَمِنْهَا عسى كـ(كان) رفعت الاسم ونصبت الخبر.

ومن الباحثين من رجحَّ مذهب سيبويه، ومن وافقه معللًا ذلك بأسباب منها[2]:

١. إنَّ الكلامَ إذا أمكن تخريجه دون حذف كان أولى.

٢. مجيء خبر عسى جملة فعلية فعلها مضارع قاعدة مطّردة، ولا يعدو ما اُستدلَّ به على خلاف ذلكَ أنْ يكون شعرًا، والشعر يتحمّل ما لا يتحملّهُ النثر، أو مثلًا، والأمثال يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها، فبقيت القاعدة على أصلها.

المسألة السادسة: القول في المنصوب بـ(كان وأخواتها):

كان وأخواتها من العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ ويصير اسمها، وتنصب الخبر ويصير خبرها، واسمها مشبه بالفاعل، وخبرها مشبه بالمفعول به، ومذهب الجمهور أنّها أفعال لتصرفها واتصال الضمائر بها كـ(تاء التأنيث)، ودلالتها على معنى في نفسها وهو الزمان[3]، ومن البصريين من عبّر عنها بالحروف تجوزًا؛ لأنّهُ وجدها تشبه الحروف في أنّها لا تدلُّ على الحدث، وتسمى كذلك أفعالًا ناقصة؛ لأنَّ الفعل الحقيقي يدلُّ على حدث وزمان، وهذه الأفعال لا تدلُّ إلّا على الزمان فقط، إذ لا مصادر لها[4].

---

(١) الكتاب: ٥١/١.

(٢) ينظر: المسائل النحوية في كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني: ٣٨٣/١-٣٨٤.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٧٤/١، ورسالة الحروف للرماني: ٨٠.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٤/١، وأسرار العربية: ١١٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٨/١.

وأمّا (كان) فهي أم هذه الأفعال، لسعة أقسامها ودلالتها على الكون ومطلق الزمان بخلاف غيرها، فإنها تدلُّ على زمان مخصوص كالصباح والمساء[١].

وأمّا المنصوب بـ(كان)، نحو قولنا: كان زيدٌ قائمًا، فـ(قائمًا) عند البصريين منصوب بـ(كان)، وعند الكوفيين هو حال، أما البصريون فإنّهم احتجوا على انتصابه بـــ(كان) بأنَّهُ اسم وقع بعد الفعل والفاعل، فأشبه المفعول به، ولا يصح جعلهُ حالًا؛ لأنَّ الحال لا يكون معرفة، ولا مضمر ويصح حذفه[٢].

وأمّا الكوفيون فقالوا: بأنّه حال، والتقدير: كان زيدٌ في حالِ ما قام؛ لأنّ كان عندهم فعل غير متعدٍ، لذلك وجب أنْ يكون خبرها منصوبًا نصب الحال لا نصب المفعول، وكذلك قالوا: فإنّا ما وجدنا فعلًا ينصب مفعولًا، هو فاعل في المعنى إلّا الحال، فكان حمله عليه أولى، ولأنّهُ يحسن أنْ يقال فيه: كان زيدٌ في حالة كذا، فدلَّ على أنّه نصب على الحال، وكذلك أجاب الكوفيون عن جملة: كان زيدٌ أخاك، بأنّ أخاكَ في معنى النكرة، أي: أخًا لك[٣].

وقد ردّ الزنجاني على الكوفيين مبينًا فساد ما ذهبوا إليه ومعللًا ذلك، بقوله: ((وهو فاسد؛ لأنَّ الحال يجوز تركها، ولا يقع مضمرًا، ولا إشارة، ولا كذلك الخبر هاهنا، ثمَّ تقدير: أخاك وهو معرفة؛ لأنّ إضافته محضة بالنكرة بعيد))[٤].

ومن رد الزنجاني يتبين ما يأتي:

---

(١) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٥/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٤٤/٤-٣٤٥، والأفعال الناسخة لحمدي فراج: ٦٧.

(٢) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٥-٢٩٦، وارتشاف الضرب: ١١٤٦/٣، وهمع الهوامع: ٤٠٩/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦٧٦/٢، مسألة (١١٩)، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٦٥/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٤٤/٤، والتذييل والتكميل: ١٣١/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٥٤/١، والموفي في النحو الكوفي: ٣٨.

(٤) الكافي: ٤٦٦/١.

١. استحالة وقوع خبر (كان) من التوابع أو الحال أو الاستثناء أو التمييز فلم يبقَ إلا المفعول به، وهذا غير ممتنع.

٢. عدم تحقق أحكام الحال في المنصوب هاهنا، وانتفاء الحكم يدلُّ على انتفاء المحكوم عليه؛ لذلك فأحكام الحال منتفية عن منصوب هنا، فينتفي كونه حالًا[١].

٣. قول الكوفيين بأنَّ اسم كان بقي مرفوعًا ولم تعمل به كان، وكان من العوامل.

وبذلك يترجح صحة ما ذهب إليه البصريون والزنجاني.

المسألة السابعة: (كلا وكلتا) هل هما مثنيان لفظًا ومعنى أو معنى فقط؟:

اختلف النحويون في (كلا وكلتا) هل كل واحدٍ منهما اسم مفرد غير مثنى أو هو مثنى؟ فذهب البصريون[٢] إلى أنّ (كلا وكلتا) فيهما إفراد لفظي وتثنية معنوية فالألف في (كلا) هي لام الفعل كالألف في معًا وعصًا، وهو واحد مضاف إلى اثنين كما تقول: كلا أخويكَ قائم، فلو تطابق لفظهما ومعناهما على شيء واحد لم يجز اختلاف الضمير، وقد اختار الزنجاني ما ذهب إليه البصريون.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنَّ (كلا وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية وأصل كلا (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء في كلتا للتأنيث، والألف فيهما كالألف في الزيدان والعمران، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة، وهذا من باب القياس، وأمّا من باب السماع فاحتجوا بقول الشاعر[٤]:

---

(١) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٢٩٥، وما بعدها.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٠/٥، وليس في كلام العرب: ٣٣٨، وعلل النحو لابن الوراق: ٣٨٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٥٩/٢، مسألة (٦٢).

(٣) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١٤٢/٢، وعلل النحو لابن الوراق: ٣٨٩، وأسرار العربية: ٢١٠، وشرح الرضي على الكافية: ٧٨/١.

(٤) البيت للمتنبي في شرح ديوانه للعكبري:٢٠٢/١، وبلا نسبة في علل النحو لابن الوراق: ٣٨٩، وأسرار العربية: ٢١٠، والتذييل والتكميل: ٢٥٧/١.

فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلامى واحِدهْ كِلْتاهُما مَقْرونَةٌ بزائـــدةْ

وقد اعترض الزنجاني على ما احتجَّ به الكوفيون قائلًا: ((قلنا: لو كان مفردًا لكسر التاء، والرواية بفتحها بالاتفاق حذف الألف للضرورة وأبقى الفتحة للدلالة عليها كما قال رؤبة:

كَأَنّها وَهْي تَهاوَى في الرّقق

أراد في الرقاق، وهي الأرض السهلة، وبتثنية خبرها، قال الفرزدق:

كِلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَينهُما قَد أَقْلَعَا، وكلا أَنْفَيهِمَا رَابِي

وقال الأسود بن يعفر:

إن الْمنيةَ والحتوفَ كِلَاهُمَا يُوفي المَخارِمَ يرقُبانِ سَوَادِي

وهذه حجتنا؛ لأنَّهما حُملا على اللفظ والمعنى مع أنّهُ معارض بإفراد خبرهما، فإنّه أفصح وأكثر، وفي التنزيل: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾، ومن أبيات الحماسة:

كِلا أَخَوَيْنا إنْ يُرَعْ يَدْعُ قَومَهُ ذَوي جامِلٍ دَثْرٍ وَجمَعٍ عَرَمْرَمِ

كِلا أَخَويْنا ذُو رجالٍ كأنّهُم أسُودُ الشَّرى من كُلِّ أغلبَ ضَيغَمِ

وقال جرير:

كِلا يَوْمَيْ أمامَةَ يَومُ صدٍّ وإنْ لمْ نأتِها إلّا لِمـــامًا

وقال الآخر:

كِلانَا أجْتازَ فانْظُرْ كَيْفَ تَبْقى أحاديثُ الرجالِ على الزمانِ

وقال:

أُكاشِرُه وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا على ما ساءَ صاحبَه حَريصُ

وبكونهما مع المضمر بالألف في الرفع وبالياء في النصب والجر، وهو معارض بأنّهُ لو كان مثنى لم يختلف حالهُ بالإضافة إلى المظهر والمضمر))[1].

والناظر لنص الزنجاني يلاحظ أنّه استشهد منتصرًا لمذهبه البصري بالسماع والقياس، فأمّا السماع فما أورد من أقوال الشعراء وما فيها من حجج، ومنها:

كِلاهما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بَينهُما قدْ أَقْلَعَا، وكِلا أَنْفَيهِمَا رَابِي

فقال: (قد أقلعا)، وهنا محمول على المعنى؛ لأنَّه لم يَقُل (قد أقلع)، وقولهُ: (كلا أنفيهما رابي) حُمِلَ على اللفظ؛ لأنَّهُ لم يقل (رابيان)[2].

وكذلكَ نجد هذا في قول الأسود بن يعفر[3]:

إنّ المنيّةَ والحتوفَ كِلاهما يوفي المخارمَ يرقُبان سَوادي

فقال: (يوفي) حملًا على اللفظ، و(يرقبان) حملًا على المعنى، ويكون (كلاهما) مبتدأ، وخبره الجملة الفعلية (يوفي المخارم)، وتكون جملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إنّ) وعلى هذا يكون اللفظ كإعراب المثنى جاريا على اللغة الفصحى[4].

والشاهد الثاني من الشواهد التي احتج بها الزنجاني قوله:

كلا أخوينا ذو رجالٍ كأنّهُم أسُودُ الشَّرى من كُلِّ أغلبَ ضَيغَمِ

---

(١) الكافي: ١١٩٥/٢، الشاهد القرآني الوارد في النص من سورة (الكهف: ٣٣)، والشاهد الأول لرؤبة بن العجاج في ديوانه: ١٠٨، والشاهد الثاني للأسود بن يعفر في ديوانه: ٢٦، وأبيات الحماسة قائلها بعض بني أسد في شرح حماسة أبي تمام للفارسي: ١٦٧/٢، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٨٧، والشاهد الثالث، لجرير في ديوانه: ٧٧٨/٢، والشاهد الرابع بلا نسبة في حلية المحاضرة: ١٢٩، والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: ٤٨٦/٨، والرواية فيهما (كلانا اختار)، والشاهد الأخير لعدي بن زيد، لم أجده في ديوانه، وهو من شواهد: الكتاب: ٧٤/٣.

(٢) ينظر: الخصائص: ٣١٧/٣، والمرتجل في شرح الجُمل: ٧٠.

(٣) ديوانه: ٢٦.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٢٨٧/١، والتذييل والتكميل: ٢٥٦/١، ومغني اللبيب: ٢٦٩، وهامش شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٥٨/١.

فقول الشاعر: (ذو) بالإفراد حملاً على اللفظ، ولو كان مثنى لفظاً ومعنى لقال: (ذوا)[١].

والشاهد الثالث من الشواهد التي احتج بها الزنجاني قوله:

كلا يومي أمامةَ يومُ صدَّ وإنْ لمْ نأتِها إلاّ لمامًا

فقد أخبر عن (كلا) بـ(يوم) مفرد، وهو قولهُ (يوم صدّ)، ولم يقل: (يوما صدٍّ).

يتبين من ذلك صحة ما ذهب إليه البصريون والزنجاني.

المسألة الثامنة: القول بأنّ الحال تشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها:

الحال: كل اسم مشتق نكرة جاء بعد الجملة لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو كليهما حين وقوع الفعل، كقولك: جاء زيدٌ راكبًا، وسألتك مصليًا، ولقيتهُ فارِعًا مُفْرِعًا[٢].

وللحال معنيان لغوي وصناعي:

اللغوي: من(حَوَلَ) على وزن (فَعَلَ)، والجمع: أحوالٌ و أحولةٌ، وهو الوقت الذي أنتَ فيه، وهو ما كان عليه الإنسان من خيرٍ أو شرٍّ[٣].

والصناعي له معنيان:

أحدهما: الزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم وفعله، فيقولون: فعل الحال، وزمان الحال[٤].

(١) ينظر: أسرار العربية: ٢٠٩-٢١٠، وتوجيه اللمع: ٢٧٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٥٨/١

(٢) ينظر: اللمع: ٦٢، وملحة الإعراب، للحريري: ٣٧-٣٨، والمقدمة الجزولية: ٨٩.

(٣) ينظر: العين : ٢٩٩/٣، وتهذيب اللغة: ١٥٨/٥، ولسان العرب: ١٩/١١(مادة: حول).

(٤) ينظر: علل النحو لابن الورّاق: ١٧٩-١٨٠، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٠٧/٤، والكناش في فني النحو والصرف: ٦/٢.

والآخر: الاسم المنصوب، الذي يجب أنْ يكون اسمًا؛ لأنَّه فضلة شبيهة بالمفعول، وأنْ يكون مشتقًا؛ لأنّ الغرض منها بيان هيئة الشيء عند صدور الفعل منه أو وقوع الفعل عليه، ولهذا سمي حالًا(١).

وذهب أبو علي الفارسي إلى أنّ الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولًا فيها، كما أنّ الظرف كذلك، قال: ((وذلك قولك: جاءني زيْد راكبًا، وخرجَ عمرُو مسرعًا فمعنى هذا: خرج زيد في حال الإسراع، ووقت الإسراع، فأشبهت ظروف الزمان ولذلك عملت فيها المعاني التي ليست بأفعال محضة كما عملت في الظروف فقالوا: في الدار زيدٌ قائمًا، فعمل فيها المعنى الذي هو: في الدار))(٢).

وقد اعترض ابن الحاجب على مذهب أبي علي الفارسي بقوله: ((وأمّا فهو الذي يكون به صاحب الحال فاعلًا معنويًا أو مفعولًا معنويًا لا لفظيًا، فمثال الفاعل قولُكَ: (زيدٌ في الدار قائمًا)، فـ(قائمًا) حال من الضمير في (في الدار)؛ لأنّه في المعنى فاعل، فصحَّ أن يُقيّد باعتبار ما هو في المعنى فاعلٌ له، وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾؛ لأنَّ المعنى (ما يصنعون)، فـ(معرضين) حال من الضمير باعتبار كونه فاعلًا في المعنى، فصحَّ تقييدهُ لذلكَ))(٣).

وتابعه الزنجاني في ردّه على الفارسي بقوله: ((وفي هذا التشبيه نظر؛ لأنَّ الحال الصناعي ليس هو الإسراع، بل الحال هو مسرعًا، وأنت لا تقول: خرج عمرو في مسرع، فالواو لهذا الشبه عمل فيها المعاني كما عملت في الظروف، فتقول: زيدٌ في الدار قائمًا، كما تقول: زيدٌ في الدار شهرًا، والعامل فيهما ما في الجار من معنى

(١) ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ٣٧٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٤٨٤-٤٨٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٢١

(٢) الإيضاح العضدي: ١٩٩.

(٣) الإيضاح في شرح المفصّل: ١/٢٩٥، وقوله تعالى من سورة (المدثر: ٤٩).

الفعل))[1]. واعتراض ابن الحاجب والزنجاني هذا انطلق من جهة المعنى، وتغليبه على القاعدة النحوية؛ لأنّهما يريان أنّ (قائمًا) حال من الضمير (في الدار)، وبهذا قد يكون فاعلًا في المعنى، ولهذا قد أيّد ابن الحاجب ردَّهُ على الفارسي بقوله تعالى: ﴿**فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ**﴾، وبهذا قد ترجح ما ذهب إليه ابن الحاجب والزنجاني.

المسألة التاسعة: التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل هل هو مفرد أم جملة؟

التمييز هو التبيين والتفسير، وهو ما يُقصد به رفع الإبهام من الجملة أو المفرد باسم نكرة يحتمله[2].

ويأتي التمييز جملة ومفردًا، وتمييز الجملة: ما جاء مفسّرًا لجملة قبله، نحو: حصدنا الأرضَ قمحًا، وتمييز المفرد: ما جاء مفسّرًا لمفرد قبله، والمفرد المحتاج إلى التمييز خمسة أقسام[3]:

الأوّل: العدد، والمنصوب منه مميز أحدَ عشر إلى تسعة وتسعين، نحو: قُولهُ ﴿**إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ**﴾(يوسف:٤).

الثاني: المساحة، وهي تقدير المبسوطات، نحو: له جريبٌ نخلًا، وقفيز حنطة.

الثالث: الكيل، وهو مقدار يتعامل به، نحو: عندي قفيزان بُرًا.

الرابع: الموزون، لهُ منوان سمنًا.

الخامس، المقاييس، وهي أشياء ليست بمقادير معلومة بين الناس، نحو: عندي زقُ عسلًا، فالزق: ليس مقدارًا متعارفًا يتعامل به.

---

(١) الكافي: ٨٠٨/٢.

(٢) ينظر: المفصّل: ٩٣، والبديع في علم العربية: ٢٠٣/١، والحدود في علم النحو: ٤٧٦.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٢١٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٠/٢، وشرح الرضي على الكافية: ٥٩/٢، ودليل الطالبين لكلام النحويين: ٦٢-٦٣.

ومن مميز المفرد ما يقعُ بعد أفعل التفضيل[١]، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا**﴾(الكهف:٣٤)، وقد عدّه الزمخشري من مميز الجملة، إذ يقول: ((فمثاله في الجملة : طابَ زيدٌ نفسًا، وتصبب الفرسُ عرقًا، وتفقأ شحمًا وأبرحت جارًا، وامتلأ الإناء ماءً، وفي التنزيل: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾ ﴿**وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا**﴾ ﴿**وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا**﴾ ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا**﴾))[٢].

وقد ردَّ عليه ابن يعيش في أنّ الإبهام لا يحصل في الجملة؛ وإنّما حاصل في المفرد فـ((التمييز في هذه الأشياء لم يأتِ لرفع إبهام في الجملة، وإنّما لبيانِ نوعِ الراقود، إذ الإبهامُ وقع فيه وحدَه لاحتماله أشياءَ كثيرة كالخَلّ والخَمْر والعَسَل، وغيرِ ذلك، ممّا نوعي، والراقودُ وِعاءٌ كالحُبّ، وكذلك قولك: عندي رطلٌ زيتًا. التمييزُ فيه لإبهامِ (الرطل)، إذ (الرطلُ) مقدارٌ يُوزَن به، ويحتمل أشياء كثيرة من المَوْزُونات، كالزيت والعسل والسمن، ويقال فيه: رِطْلٌ، ورَطْلٌ بكسر الراء، وفتحِها، فالكسرُ أقيْسُ، والفتح أفصحُ. وكذلك (المنوان) تثنيةُ (مَنا)، وهو مقدارٌ يوزن به، وكذلك باقِي الأمثلة. وهذا معنى قوله: رفعُ الإبهام في جملة، أو مفرد، بالنصّ على أحدِ محتملاته))[٣].

أمَّا الزنجاني فقد اعترض على قول الزمخشري هذا بقوله: ((وفيه نظر، لأنّ الإبهام فيه لم ينشأ من النسبة الحاصلة بين المبتدأ والخبر، كما نشأ من أفعل التفضيل؛ لأنّه مبني للمفاضلة التي تحمل وجوهًا كثيرة، ولا خلاف في أفعل التفضيل مفرد، فيُنزّلُ منزلة عشرين))[٤].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١/٨٠-٨١، والتذييل والتكميل: ٩/٢٣٩، وتوضيح المقاصد: ٢/٧٢٧.

(٢) المفصّل: ٩٣، والآيات الواردة في النص هي: (مريم:٤)، و(القمر:١٢)، و(فصلت:٣٣)، و(النساء:٨٧).

(٣) شرح المفصّل: ٢/٣٦.

(٤)الكافي: ٢/٨٦٠-٨٦١.

والصحيح ما ذهب إليه الزنجاني؛ لأنّ ناصب تمييز النسبة هو الفعل أو شبهه وأفعل التفضيل هي من المفرد.

وكذلك أنّ حقيقة التمييز المنتصب عن الجملة أنْ يكون مبنيًا للإبهام الناشئ عن النسبة فيها، كقولنا: حسُنَ زيدٌ وجهًا[١].

فالتمييز لم يحصل في الجملة؛ وإنّما يحصل في المفرد إذ ((لم يخص المفرد؛ لأنّ تمييز الجملة يكون عن غير تمام))[٢]، ولهذا فقولنا: طابَ زيدٌ نفسًا، التمييز الحاصل في الجملة هذه لمْ يأتِ لرفع الإبهام عنها، وإنّما رفع الإبهام عن (نفسًا)، إذ تحتمل أشياء كثيرة.

المسألة العاشرة: القول في إضافة اسم الفاعل المعرّف بـ(أل):

إذا كان المضاف معرفًا باللام فيقال: هذا الضاربُ زيدًا، بالنصب والتقدير: هذا الذي ضرب زيدًا؛ لأنّ الألف واللام منعتا الإضافة وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك قولنا: هذا الضاربُ الرجلَ، أي: إنّ الألف واللام قد صارتا بمنزلة الذي وصار اسم الفاعل المتصل به بمعنى الفعل، فاسم الفاعل هنا جارٍ على فعل متعدّ، والألف واللام قد منعاه من التنوين والإضافة، فإضافته غير محضة، لا تؤثر تعريفًا ولا تخفيضًا، وهذا كثير في كلام العرب، وهو مذهب جمهور النحويين[٣].

أمّا الفرّاء[٤] فذهب إلى جواز الإضافة وتأوّل ذلك فالتقدير عنده: هذا الذي هو ضاربُ زيدٍ.

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٨١/١.

(٢) الإيضاح في شرح المفصّل: ٣١٨/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٨٢/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٧/٢، والخصائص: ٢٩٨/١، والبديع في علم العربية: ٥١١/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٢٣/٢.

(٤) ينظر: الأصول في النحو: ١٤/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩/٢.

وردَّ الزنجاني قول الفرّاء إذ قال: ((وهو فاسد؛ لأنَّه حذف الموصول وشطر صلته، وأبقى بعض الاسم، وتقول: هذان الضاربان الرجلين، وهذان الضاربا الرجلين، ولك في (الرجلين) الجرّ والنصب، مع حذف النون وتقول: هؤلاء المكرمون العلماءِ، والمكرمو العلماءَ، بالجر والنصب، ويكون حذف النون: إذا نصبتَ لطول الكلمة بالصلة والموصول، لا للإضافة، وفي التنزيل: ﴿**وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ**﴾، وفيه ﴿**وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ**﴾، وقرئ بالنصب))[1].

وقد انتصر الزنجاني لرأي جمهور النحويين بالسماع؛ لأنّه استعان بقراءة قرآنية، وهذه القراءة صحيحة، وقد وردت في الكثير من كتب القراءات[2].

لذلك ذهب الزنجاني إلى عدم تأويل الإضافة في اسم الفاعل المعرف بـ(أل)، فالألف واللام في اسم الفاعل نزلت عند النحويين منزلة الاسم الموصول، وصار اسم الفاعل بمعنى الفعل المتعدي، وبهذا لا تقدر الإضافة في هذا؛ لأنّ تقدير الإضافة وحذفها قد يقرب اسم الفاعل إلى الاسم الموصول أكثر من الفعل؛ لأنّ صلة الموصول إذا طالت الصلة تحذف، ولهذا فإنَّ ((أمر التخفيف مطلب حققته العرب مع اسم الفاعل المفرد فحذفت تنوينه. وهو على معناه، والتخفيف مع الاسم المعرف بأل ملحقا به النون أطول فالحاجة الى التخفيف هنا أوْلى من هنالك، لذلك عُلّل التخفيف بطول الاسم وقورن بالذين فعلوا، وهو تعليل منطقي مقبول))[3].

(١) الكافي: ٢/١١٣٦-١١٣٧.والشاهد القرآني الوارد في النص من سورتي: (النساء:١٦٢) و(الحج:٣٥).
(٢) ينظر: المحتسب: ٢/٨٠، والكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٦٠٣، وسراج القارئ المبتدي: ١٢٨.
(٣) الخلاف النحوي في القراءات القرآنية: ٤٠٦.

المسألة الحادية عشرة: ترخيم الاسم (هِرقْل):

الترخيم لغة: التليين، ويُقال الحذف، ومنه الترخيم في الأسماء[١]، واصطلاحًا: حذف أواخر الكلمة إلّا ما يضطر إليه الشاعر[٢].

ويطلق الترخيم عند النحويين على معنيين[٣]:

أحدهما: ترخيم يكون في باب التصغير، وهو حذف زوائد الاسم، إنْ كانت فيه، كقولهم في كتاب: كُتَيب.

الثاني: ترخيم ما يختص بباب النداء، وهو حذف أواخر الأسماء، ومن شروطه أنْ يكون الاسم منادى علمًا مضمومًا زائدًا عن ثلاثة أحرف.

ومذهب جمهور البصريين أنَّ الترخيمَ على ضربين[٤]:

أحدهما: أنْ يبقى ما قبل المحذوف على حالة من الحركات والسكون، فتقول: في حارث، يا حارِ، وفي جعفر، يا جعفَ، وفي برثُن، يا برثُ، وفي هرقْلَ، يا هرقْ، فتبقى الراء على كسرها، والفاء على فتحها، والثاء على ضمها، والقاف على سكونها.

الثاني: ضمّ ما قبل المحذوف على كُلِّ حالٍ، فيقولون: يا برثُ، ويا حارُ، وياجعفُ، ويا هرقُ، بالضم في الكل، جعلوا ما بقي اسمًا قائمًا برأسه، وقد وافق الفرّاء جمهور البصريين على ترخيم (هِرَقْل) على هذه اللغة في أنّهُ يُقال (يا هرقُ) بالضم، وخالفهم في اللغة الأولى، فهو يقول: (يا هِرَ) بحذف القاف واللام، وحجته في ذلك أنّه

(١) ينظر: لسان العرب: ٢٣٤/١٢، (رخم)، وتاج العروس: ٢٣٨/٣٢، (رخم).
(٢) ينظر: الكتاب: ٢٣٩/٢، والأصول في النحو: ٣٥٩/١، والإيضاح العضدي: ٢٣٨.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٧/١، والإيضاح العضدي: ٢٣٨-٢٣٩.
(٤) ينظر: الأصول في النحو:٣٥٩/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢٠٧/١، وتوجيه اللمع: ٣٣١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٧٩/١، واللمحة في شرح الملحة: ٦٣٦/٢، وارتشاف الضرب: ٢٢٣٢/٥.

لو أبقيتَ القاف ساكنة لصارَ آخره كآخر الحروف، نحو: نَعم، وأجلْ، وكذلك يشبه الأسماء غير المتمكنة نحو: كمْ ومَنْ.

وقد ردّ الزنجاني مذهب الفرّاء ووصفه بأنّه فاسد إذ يقول: ((وهو فاسد؛ لأنّه حذفَ حرفين صحيحين من المرخّم، وحذفَ شطر الكلمة، وصيّر الاسم بالحذف على أقل من ثلاثة أحرف، وهذا كلّهُ لم يفعله العرب، وأمَّا صيرورة الكلمة على بناء الحروف ، فهو أمرٌ عارض في الترخيم، فلا يعبأ به، ألا ترى أنّا نقول: في ترخيم حارث: يا حارُ، ووزنه فاعُ، فيجيزه، مع أنّهُ وزن غير موجود في كلام العرب))[1].

والصحيح هو ما ذهب إليه البصريون ومنهم الزنجاني؛ لاتفاقهم على أنّ المرخّم الذي قبل آخره متحركَ، تبقى حركتهُ على ما هي عليه من ضمَّ، وفتح وكسر، وإنّما فعلنا ذلكَ؛ لأنّا قدّرنا ثبوت المحذوف، وكمال الاسم فصارت هذه الحركات كأنّها حشو، وضمة النداء التي يحدثها النداء مقدَّرة على حرف الإعراب المحذوف، وما قبل المحذوف فليس بحرف إعراب فلذلكَ بقي على حالة من الحركة، كما أنّ الزاي من (زيد) والباء من (بكر) على حالة واحدة، منصوبًا كان الاسم أو مرفوعًا أو مجرورًا، كذلكَ هنا، ولولا ذلكَ لَحُرّك المرخمُ بحركة واحدة كله، وإذا كان كذلكَ فينبغي أنْ يكون السكون أيضًا كما لو كان المحذوف باقيًا؛ لأنَّ الثابت حكمًا، كالثابت لفظًا، ولو اعتبر إلباسهُ بالأدوات في حال سكونه لوجب أنْ يعتبر إلباسهُ بالمضاف في حال كسره، وهذا واضح[2].

(١) الكافي: ٩٨٧/٢.

(٢) ينظر: توجيه اللمع: ٣٣٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٧٩/١.

المسألة الثانية عشرة: وصف (أيٌّ) في النداء باسم محلى بـ(ال):

المبهم في النَّداء شيئان: أحدهما: أيٌّ، والآخر: اسم الإشارة نحو: يا أيُّهذا الرّجلُ، ويا هذا، فأمّا أيّ في نحو: يا أيُّها الرجلُ، فهي أشدُّ إبهامًا من اسم الإشارة، لأنّها لا تُثَّنى ولا تُجمع لذلك تقول: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرّجلان، ويا أيُّها الرّجال، لذلك لزمت النعت فـ(يا) أداة النداء و(أيٌّ) المنادى (وها) للتنبيه و(الرجلُ) نعته، والأصل فيه أنّهُم أرادوا نداء الرجل وهو قريب من المُنادي وفيه (الألف واللام)، إذ الغرض نداء ذلك الاسم فجاؤوا بـ(أيّ) وصلة إلى نداء (الرجل)، وهو على لفظه، وجعلوه الاسم المنادى، وجعلوا الرجل نعته[(١)].

وذهب جمهور البصريين إلى أنَّ (أيّ) مبنية على الضم وهي موصوفة، والرجل مرفوع، لأنّهُ وُصِفَ بـ (أي)، ولا يجوز فيه غير الرفع و(ها) للتنبيه[(٢)].

وذهب الأخفش إلى أنَّ (أيّ) موصولة وأنّ ما بعدها صلة لها، وهو (الرجل) وأنَّ المبتدأ حُذِفَ منها وبقي الخبر والتقدير: يا أيُّها هو الرجلُ، أي: يا من هو الرجل، وأنَّ حركة (الرجل) حركة إعراب، لا حركة إتباع، لأنّه خبر المبتدأ المحذوف ونعت المرفوع مرفوع[(٣)].

وقد ردّ الزنجاني قول الأخفش مبيّنًا فساده، إذ قال: ((وهو فاسد، لأنّه لو كان كذلك لما جاز ضمه؛ لأنَّ الموصول في النداء لا يُبنى، فلا يقال: يا خيرُ من زيدٍ،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٣٨/١، وتمهيد القواعد:٣٥٦١/٧.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٤، والأصول في النحو: ٣٣٧/١، والمرتجل في شرح الجمل: ١٩٤، وشرح المفصل لابن يعيش:٣٣٩/١.

(٣) ينظر: المساعد في تسهيل الفوائد: ٥٠٦/٢، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٣١٢/٥، وشرح الأشموني على الألفية: ٣٤/٣.

بالضم، وإنّما يُقال: يا خيرًا من زيدٍ؛ لأنَّ (من زيد) من تمام (خير)، ولعلّ الأوْلى أنْ يُجعل (الرجل) من نحو: يا أيّها الرجل ونظائره عطف بيان))[١].

ويبدو أنَّ الزَّنجاني في هذه المسألة قد اجتهد ولم ينتصر لأحد عندما أجاز أنْ يُعرب ما بعد (أيّ) عطف بيان؛ لأنّ عطف البيان مجراه مجرى النعت؛ ولكنّه يؤتى به لإيضاح ما يجري عليه وإزالة الاشتراك الكائن فيه نحو قولك: مررتُ بأخيك زيد، فقد بينت الأخ بقولك: زيد، وميّزته من أخ آخر ليس بزيد، وبهذا يترجح ما ذهب إليه البصريون؛ لأنّه لا يوجد ما يدل أنّهُ عطف بيان في هذه المسالة، فدلّ على أنّه نعت[٢].

وذهب المازني إلى القول بنصب (الرجل) في: يا أيُّها الرجلَ، حملًا على الموضع، وقياسًا على غير المبهم، فإنّه أجرى صفة المبهم مجرى (الظريف) في قولك: يا زيدُ الظريفَ، فكما جاز نصب الظريف حملًا على المحل، جاز نصب المبهم، نحو: الرجل في (يا أيُّها الرجلَ)[٣]. وقد ردّ الزنجاني قول المازني بأنّه ضعيف إذ يقول: ((وهو ضعيف رديء في القياس، ولا يعضده سماع، فإنْ جئت للرجل بتابع لم يكن إلّا مرفوعًا؛ لأنَّ الرجلَ مرفوع رفعًا صحيحًا، تقول: يا أيُّها الرجلُ نفسهُ أو نفسُك، ويا أيُّها القومُ كلُّهُم أو كلُّكُم، وكذلك الصفة بالمفرد والمضاف، تقول: يا أيّها الرجلُ الكريمُ، ويا أيها الرجلُ ذو المالِ))[٤].

ويبدو أنَّ الصحيح ما ذهب إليه الزنجاني؛ لأنَّ (الرجل) لا يجوز فيه النصب كما يجوز في الظرف، والفصل بينهما أنّ (يا) إنّما تدخل وصلة إلى نداء ما فيه الألف

(١) الكافي:٩٦٨/٢.
(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٢٧١/٢، ومعاني النحو:٢١٣/٣.
(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٣٤٥، والمرتجل في شرح الجمل: ١٩٤، وأسرار العربية: ١٧٤، والبديع في علم العربية:٤٠٢/١.
(٤) الكافي: ٩٦٩/٢.

واللام فصارت معه كالشيء الواحد فجرى (يا) مجرى المفرد، فأرادوا أنْ يكون لفظه كلفظ المفرد، فلهذا لم يجز النصب في نعت (أيّ)[١].

وكذلك لا يجوز في وصف (أيّ) النصب؛ لأنَّها لا تستعمل مفردة، فإنْ وُصِفتْ الصفة بمضاف فهو مرفوع؛ لأنّك إنَّما تنصب صفة المنادى فقط، وهذا مما يؤيده السماع أيضاً[٢] ، كقول رؤبة[٣]:

يا أيُّها الجاهِلُ ذو التنَزي لا تُوعِدَنَّ حَيَّةً بالنَّكْزِ

المسألة الثالثة عشرة: القول في نداء النكرة (يا رجلًا):

المنادى: يقع على ثلاثة أنواع مفرد ومضاف وشبيه بالمضاف، المفرد يكون معرفة، ونكرة مقصودة وغير مقصودة، فالنكرة، منه منصوبًا، بـ(يا)؛لأنّها نائب عن الفعل؛ لأنّ معناها: أدعو زيدًا، و أنادي زيدًا، كذلك المضاف منصوب، نحو: يا عبد الله و يا أبا الحسن، ويتبعه في الإعراب الشبيه بالمضاف[٤].

ذهب البصريون[٥] إلى جواز نداء النكرة، نحو قولك: يا رجلًا سواء أكان نعتًا أم لم يكن، فذهبوا إلى الجواز مطلقًا، وأيّد الزنجاني ما ذهبوا إليه.

أمّا الكوفيون[٦]، فأجازوا نداء الصفة، كقول الشاعر[٧]:

---

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٣٤٥، وأسرار العربية: ١٧٤.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢١٦/٤، والأصول في النحو: ٣٣٧/١.

(٣) ديوانه: ٦٣.

(٤) ينظر: المفصّل: ٦٠، والبديع في علم العربية: ٣٩٢/١، وتوجيه اللمع: ٣١٨.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٣٩٦/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٤٠/١، وارتشاف الضرب: ٢١٨٤/٤، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٩٠/٢.

(٦)ينظر: الأصول في النحو:٣٦٩/١، وشرح الرضي على الكافية:٣٤٠/١، والموفي في النحو الكوفي:٦٥ الكوفي:٦٥

(٧) البيت لـ(عبد يغوث بن وقاص الحارثي)، وهو من شواهد: المفضليات: ١٥٦، والعقد الفريد: ٨٤/٦.

فيا راكبًا إمَّا عرضتْ فبلِّغــنْ ندامايَ من نجرانَ أنْ لا تلاقيًا

فنصب (رَاكِبًا)؛ لِأَنَّهَا نِدَاء نكرَة مَقصودة؛ ولأن الصفة لابُدَّ لها من موصوف فتكون الفائدة أتمّ، ولم يجيزوا: يا رجلًا، وحجتهم أنَّه لم يُسمع شيء من ذلك عن العرب.

واعترض الزنجاني على قول الكوفيين بأنّه باطل إذ قال: ((وهو باطل، فإنّ العرب نادت الاسم كثيرًا وقال: توبة بن الحمير:

لعَلَّكَ يا تَيْسًا نَزَا في مريــرةٍ مُعذّبُ لَيْلَى أَنْ تَرانى أَزورُهَـــا

وتقول: يا أخا رجل، ويا عبد امرأة، ولا يجوز أن تقصد بهذا معينًا فإنّه يصير معرفة، وإنّه نكرة فيتناقض الحكم))[1].

واحتجاج الزنجاني بالسماع يقوي حجته في الدفاع عن رأيه، وكذلك لمْ يمنع مانع من نصب النكرة غير المقبل عليها، وإنْ كانت غير موصوفة، وما يقبله القياس لا يقدح فيه عدم السماع.

وردّ الزنجاني على الكوفيين من جهتين: الأولى، إنّهم لمْ يأتوا بشاهد من كلام العرب يؤيد جواز نداء الاسم، وهذا خلاف حجتهم، فقد أيد قوله بالسماع، ولهذا استشهد بقول توبة بن الحمير، وهذا ينافي قولهم.

الأمر الآخر: أنّه ردّ عليهم بجواز نداء الصفة؛ لأنّ الصفة لا تتم إلّا بالموصوف، وأنّ النداء مختص بالأسماء لا بالصفات، و ((أنّ كل اسم في النداء مرفوع معرفة وذلك أنّه إذا قال: يا رجل ويا فاسقُ))[2]، وأنّ غاية النداء هي التنبيه، فحروف النداء ((يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المعرض

(١) الكافي: ٢/٩٢٥-٩٢٦، والبيت الوارد في النص لتوبة بن الحمير في ديوانه: ٣٧.
(٢) الكتاب: ٢/١٩٧.

عنهم، الذي يُرَون أنّه لا يُقبل عليهم إلّا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل))[١]، ولهذا فالصفة لا تُنادى وإنّما الاسم النكرة لا ينادى عندهم إلّا إذا وصف ((وشبهه من المنادى الموصوف على هذا النحو؛ لأنّه لم يقصد إلى النداء أولاً ثم يوصف بعد تمامه، وإنّما قُصد إلى نداء محقق بالوصف قبل النداء، فصارت الصفة والموصوف في قصد المنادى مثلها))[٢].

المسألة الرابعة عشرة: القول في علة بناء المنادى المفرد العلم على الضم:

الأسماء المناداة على ثلاثة أضرب، مفرد ومضاف وشبيه بالمضاف، والمفرد على ضربين: معرفة ونكرة، والمعرفة أيضًا على ضربين: أحدهما: ما كان معرفة قبل النداء، ثم نودي فبقي على تعريفه، نحو: يا زيدُ، ويا عمرو، والثاني: ما كان نكرة ثم نودي، فحدث فيه التعريف بحرف الإشارة والقصد، نحو: يا رجلُ، وكلاهما مبني على الضم[٣]، واختلف النحويون في سبب بناء المفرد العلم على الضم على أقوال:

الأول: مذهب البصريين[٤]، بأنّه مبنى على الضم وموضعه النصب؛ لأنّه مفعول واحتجوا بأنّهُ صوت يستدعي به المنادى ويطلب به إقباله فجرى مجرى أسماء الأصوات مع أنّ النداء نقلهُ من الغيبة إلى الخطاب، فأشبه (أنتَ، وإيّاك) بإفراده وتعريفه ووقوعه مع المخاطب موقع أسماء الخطاب، ويعلّل ابن الوراق ذلك بقوله: ((وَأَنت إِذا قلت: يا زيد، فلست مُقبلًا على مُخَاطب بِهَذَا الحَدِيث عَن زيد، إِنَّمَا خطابك

(١) الكتاب: ٢/٢٣٠.
(٢) الإيضاح في شرح المفصّل: ١/٢٢٩.
(٣) ينظر: المفصّل: ٦٠، والبديع في علم العربية: ١/٣٩٢، وتوجيه اللمع: ٣١٨.
(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه السيرافي: ١/٨٢، ٢/١٨٨، والمرتجل في شرح الجمل: ١٠٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ١/٣٣٠-٣٣١، وسفر السعادة وسفير الإفادة: ٢/٨٤٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١/٣٢١.

فِيهِ لزيد، وَإِذا قلت: دَعَوْت زيدًا، فَأَنت مُخَاطب غير زيد بِهَذَا، وَلَو خاطبت بِهَذَا زيدًا، لَقلت: دعوتك، وَلم تقل: دَعَوْت زيدًا، والتأويل تَأْوِيل فعل، وَالْمعْنَى معنى خطاب، فَوَقع (زيد) بَين حالتين، بَين الْمخبر عَنهُ - وَهُوَ غَائِب، لِأَنَّهُ معرض عَنْك- وَبَين الْمُخَاطب، لِأَنَّك تُرِيدُ غَيره. فضارع المكني، لِأَنَّك إِذا خاطبت فَإِنَّمَا تَقول: أَنْت فعلت، وَإِيَّاك أردْت، وهما اسمان مبنيان، فَلَمَّا خُوطِبَ المنادى باسمه الَّذِي يَقع فِيهِ الحَدِيث عَنهُ عِنْد من يُخَاطب، صَار غير مُتَمَكن فِي هَذَا الْموضع، فَعدل عَن الْإِعْرَاب إِلَى الْبناء، لِأَنَّهُ وَقع موقع اسْم مَبْنِيّ))[1]، فالظاهر من النصّ هي علة المشابهة، وهذه حجة البصريين، ولكنهم انقسموا إلى فريقين: قال فريق منهم: إنّ علّة بناء المنادى المفرد العلم؛ لكونه أشبه كاف الخطاب، وذلك من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف والإفراد، فكل واحد منهما يتصف بهذه الأوجه الثلاثة، ولما أشبه (كاف) الخطاب من هذه الأوجه، بني كما أنّ (كاف) الخطاب مبنية، والفريق الآخر قال: ببناء المفرد المعرفة، لكونه أشبه الأصوات؛ لأنّه صار غاية، ينقطع عندها الصوت، والأصوات مبنية؛ فكذلك ما أشبهها، وهذا رأي الخليل والزجاجي[2]، يقول الخليل: ((إنّهم نصبوا المضافَ نحو: يا عبدَ الله و يا أخانا، والنكرة حين قالوا: يا رجلًا صالحًا، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ))[3]، فهنا يفسر الخليل علة بناء المنادى تفسيرًا صوتيًا يتفق مع الواقع اللغوي الذي نظر القدماء إليه بتفحص وتدقيق.

(١) علل النحو لابن الوراق: ٣٣٤.
(٢) ينظر: أمالي الزجاج: ٨٣، وأسرار العربية: ١٧١، وهمع الهوامع: ٣٨/٣.
(٣) الكتاب: ١٨٢/٢- ١٨٣.

الثاني: مذهب الكوفيين[1]، بأنّ الاسم المنادى المفرد مرفوع بغير تنوين، ولذلك فهو معرب، وأنّ الضمة إعراب لا بناء، نحو قولنا: يا زيدُ، فهي حركة إعراب في زعمهم، وقد كان منونًا قبل النداء وسقوط التنوين حكم حادث والحكم الحادث لابدّ له من سبب ولا سبب في هذه الحال إلّا وجود حرف النداء، واحتجوا بأنّه لا مُعرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، وهو مفعول المعنى فلا يُخفض لئلّا يشبه المضاف، ولا ينصب لئلّا يشبه ما لا ينصرف، فرُفِع بغير تنوين حتى يكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع صحيح فرقًا، واستندوا إلى حجة أخرى لتعضيد رأيهم، وهي أن المنادى المبني معرب؛ لأنّ نظيره المنصوب من المضاف والشبيه بالمضاف يبينان الأصل الذي انطلق منه المنادى المفرد العلم.

الثالث: انفرد به الفراء[2] الذي يقول ببناء المنادى المفرد العلم، غير أنّ علة بنائه على الضم، ليس بفاعل أو مفعول، فهو مبني لوقوعه موقع المبني، والعرب أرادت أن تنادي بصوتين: صوت في أول الاسم وصوت في آخره، نحو قولنا: (يا زيداه)، فنلاحظ أنّ الصوت في أول الاسم هو الياء، وفي آخره هو الألف، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول به ولا كالمضاف، فلما كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول (يا)، عن الثاني وهو الألف، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم، فبني الاسم على الضم؛ لأنّه كالمقطوع عن الإضافة تشبيهًا بـ (قبلُ وبعدُ)، في قوله تعالى: ﴿**لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ**﴾ (الروم: ٤)، أي: من قبل ذلك ، ومن بعد ذلك.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٦٤/١، مسألة (٤٥)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤٣٨، وارتشاف الضرب: ٢١٨٣/٤، وتمهيد القواعد: ٣٥٤١/٧، وشرح ألفية ابن مالك، الشاطبي: ٢٥٨/٥، وهمع الهوامع: ٣٨/٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن: ٣١٩/٢-٣٢٠.

وردّ الزنجاني على الكوفيين والفراء بقوله: ((ولا يخفى اضطراب هذين القولين))[1].

وأضاف الزنجاني بعد أنْ ردّ على مذهب الكوفيين والفراء إذ قال: ((والمختار: أنّك إذا قلت: يا زيدُ، فالتعريف العَلَمِي الذي كان ثابتًا قبل النداء باق بعده؛ لأنّ النداء لا يُخرج زيدًا عن كُوْنِه مرفوعًا على الشخص المعين، ولا نعني بالعَلَمِيّة غير هذا؛ ولأنَّ التقدير التنكير في الاسم إن كان لغير الشركة فهو الحكم، وإن كان للشركة فمحال؛ لأنَّا ننادي ما يمتنع فيه الشركة، نحو: يا الله، وما لا شركة فيه، نحو: يا فرزدق، فكيف نحكم بتنكيره، وأما اجتماع تعريفين: علمي وخطابي، فلا يضرّ؛ لأنّ العَلَمِيّ معنوي، والخطاب لفظي، فتباينا فلم يضر اجتماعهما))[2].

وهنا نرى الزنجاني يعطي رأيه في المسألة اعتمادًا على سياق الحال، إذ لا يضر عنده أنْ يجتمع تعريفان في المنادى المفرد، العلم من حيث العلمية، والتحديد الخطابي إذ أنهما متباينان.

فيرى في رأي الفراء أنّ المنادى (زيد) عنده واقع موقع المبني، وهذا يخالف النحويين؛ لأنّ زيداً متصف بالعلمية والتعريف، وهو معرب، وهذه ثابتة له قبل النداء، وعندما نودي لم يختلف شيء عنه بعده، وكذلك وضعه موضع المبني قد يخرجه من النداء إلى النكرة، وهذا خلاف المقتضى، وقد ردّ عليه الزنجاني في ذلك بأنّه لا شراكة فيه، فكيف نحكم بتنكيره، وكذلك قولنا: يا فرزدق، مما لا شراكة فيه وهو ثابت بالعَلَمِية.

(١) الكافي: ٩٣٨/٢.
(٢) الكافي: ٩٣٨/٢.

المسألة الخامسة عشرة: (أيٌّ) في: (اضربْ أيُّهم أفضل)، بين البناء والإعراب

إذا أضيفت (أيٌّ) وحُذِفَ من صلتها المبتدأ كما رووا عن العرب: (اضرب أيُّهم أفضل) فالرواية فيها بالضم بالاتفاق[١]، واختلف النحويون فيها، هل ضمتها حركة بناء أم حركة إعراب؟ فذهب سيبويه وأكثر البصريين[٢] إلى أنّ الضمة فيها ضمة بناء؛ لأنّ الأصل عنده أنْ تقولَ: اضرب أيُّهم هو أفضل، فلمّا حذف شطر الصلة – الذي هو المبتدأ مع قيام موجب بنائها– وهو كونها كبعض الكلمة– تزايد نقصها فبُنيتَ، فبناؤها على الضم لمشابهتها (قبلُ) و(بعدُ) في كونها مبنيّة في حالة، ومعربة في حالة أخرى.

وذهب الخليل[٣] إلى أنَّ (أيُّهم) مرفوع على تأويل الحكاية، والتقدير: اضرب الذي يُقالُ لَهُ أيُّهم أفضل، وحذف القول كثير في كلام العرب، ومنه قول الأخطل [٤]:

ولَقَدْ أبيتُ من الفتاةِ بمنـزلٍ فأبيتُ لا حَرِجٌ ولا محــرُومُ

وقد كرّر الزنجاني ردَّ سيبويه على الخليل إذ قال: ((ولو كان كما زعم لجاز أن يُقال: اضربْ الفاسق الخبيث، بالرفع، أي: اضربْ الذي يُقال له الفاسقُ الخبيثُ، وهذا لا يقوله أحد))[٥].

وذهب يونس (ت١٨٢هـ)[٦]، إلى أنّ اضرب في قولهم: اضربْ أيُّهم أفضل، معلّقة معلّقة عن العمل، أي: لا تعمل شيئًا، وجعله بمنزلة (علمت) أي: علمتُ أيُّهم أفضل، وكذلكَ هي بمنزلة : أشهد أنّه لعبدُ اللهِ.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤٠١/٢، والأصول في النحو: ٣٢٣/٢، وعلل النحو لابن الوراق: ٤٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٠١/٢، والأصول في النحو: ٣٢٣/٢، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١١٠/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٨٥/٢، مسألة (١٠٢)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٣٢/٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣٩٩/٢، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي: ٦٣/٣، والمرتجل: ٣٠٩.

(٤) ديوانه: ٣٠٥، ورواية الديوان: ولقد أكون من الفتاة.

(٥) الكتاب: ٤٠١/٢، وينظر: الكافي: ١٥١٠/٣.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤٠٠/٢، والأصول في النحو: ٣٢٥/٢.

وقد ردَّ الزنجاني قول يونس بأنّه فاسد إذ قال: ((وهو فاسد؛ لأنَّ اضربْ من أفعال العلاج، والتعليق مختص بأفعال القلوب))[١].

وما اعترض عليه الزنجاني هو الصحيح؛ لأنّ الإلغاء والتعليق حكمان متعلقان بالأفعال القلبية، نحو: ظننتُ وأخواتها، والتعليق: عبارة عن إبطال العمل لفظًا لا محلًا على سبيل الوجوب، ولا يختص التعليق بأفعال العلاج، وهي الأفعال التي تفتقر في إيجادها إلى استعمال جارحة أو نحوها، نحو: ضربتُ زيدًا[٢].

ومذهب الكوفيين[٣] أنّهم يُجرون (أيّا) مجرى (مَنْ) و(ما) في الاستفهام والشرط، فإذا وقع الفعل عليها، وهي بمعنى الذي نصبوها لا محالة فيقولون: اضرب أيُّهم أفضل، ولا فرق عندهم بين: أيُّهم هو أفضل، وبين: أيُّهم أفضل.

أمّا الزنجاني فلم يرجح مذهبًا وهذا يدلُّ على أنّه يرجح مذهب سيبويه بدليل ردّه على مذهب الخليل ويونس، وقد اختار هذا المذهب أكثر البصريين، واحتجوا له بالسماع والقياس، أمّا السماع فهو قول الشاعر[٤]:

إذا ما أتيْتَ بنِي مالــك فسلّمْ على أيُّهم أفضَــلُ

وأمّا القياس: فنظير (أيُّهم) (مَنْ، ما) وهما مبنيان وكان حق (أيُّهم) أنْ يكون مبنيًا كأخواته، لوقوعه موقع حرف الاستفهام أو موقع (الذي)، فلمّا سقط أحد جزئي الجملة من الصلة وهو العائد، نقص فعاد إلى الأصل وهو البناء[٥].

---

(١) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٤٨٥-١٤٨٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٤/٣٩١.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:٣/١٤٨٥-١٤٨٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٤/٣٩١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/١٦٥، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٣٣٢، وقد ذكرا أنّ الكوفيين لم يذكروا عبارة: اضرب أيُّهم أفضل، وإنما حكاه عنهم البصريون.

(٤) الشاهد الشعري لغسان بن وعلة، ينظر: خزانة الأدب:٦/٦١، والمعجم المفصّل: ٦/٢٣٦.

(٥) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٤٢٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٥٨٧، مسألة (١٠٢)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤/٣٣٢، وأمالي ابن الحاجب: ١/١٤٨.

المسألة السادسة عشرة: القول في حركة اسم (لا) النافية للجنس:

(لا) النافية مِن الحروف الناسخة للابتداء تعمل عمل (إنَّ) فتنصب المبتدأ اسمًا لها وترفع الخبر خبرًا لها، ولا يكون اسمها وخبرها إلّا نكرة[١]، ولا يخلو اسمها من ثلاثة أحوال[٢]:

الأول: أنْ يكون مضافًا، نحو: لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ.

الثاني: أنْ يكون شبيهًا بالمضاف، نحو: لا طالعًا جبلًا ظاهرٌ.

الثالث: أنْ يكون مفردًا، وهو ما ليس بمضاف ولا مشبهًا بالمضاف، فيدخل فيه المثنى والمجموع.

واختلف النحويون في حركة اسم (لا) في قولنا: لا رجلَ، فذهب جمهور البصريين[٣] إلى أنَّ الحركة حركة بناء، واحتجوا بأنّها بنيت لتضمينها معنى (من)؛ لأنّ أصل: لا رجلَ عندي: لا من رجل، كأنّهُ جواب مَنْ يقول: هل مِنْ رجلٍ عندكَ؟ وكذلكَ استدلوا بأنّهُ بُني لتركبهِ مع (لا) وصارا كالشيء الواحد، مثل: خمسةَ عشر، وقد أيَّد الزنجاني ما ذهب إليه البصريون.

وذهب الزجاج[٤]، والسيرافي[٥]، والكوفيون[٦] إلى أنّ حركة (لا رجلَ) حركة إعراب، واحتج الزجاج والسيرافي بأنّه معرب، وحُذِفَ التنوين منهُ تخفيفًا؛ لأنَّ (لا)

(١) ينظر: الكتاب: ٢٧٤/٢، والمقتضب: ٣٥٧/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٣/٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٥٧/٤، والأصول في النحو: ٢٣٥/٢، واللمع: ٤٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢٤/١، والمقتضب: ٣٦٠/٤، والأصول في النحو:٣٧٩/١، واللامات للزجاجي: ١٠٤، والإيضاح العضدي: ٢٤٠، وشرح التسهيل لابن مالك:٥٨/٢، وتأصيل البنى في تعليل البنا لبدر الدين الزركشي: ٨١.

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٦٩/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٦٤/١.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٤/١، والبديع في علم العربية: ٥٧٢/١.

(٦) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٢٧/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٦٤/١، والتذييل والتكميل:٢٧٥/٥، وارتشاف الضرب: ١٢٩٦/٣.

واسمها كالكلمة الواحدة، واحتج الكوفيون بأنّ أصل: لا رجلَ في الدار: لا أجدُ رجلًا في الدار، فحُذِفَ الفعل، ونابتَ عنه (لا)، كما نبات عنهُ في قولهم: إن قمتَ قمتُ، وإنْ (لا) فلا، أي: وإن لا تقمْ فلا أقُوم، واحتجوا كذلكَ في إمالة (لا) في قولهم: إمَّا لا فأفعل كذا، أي: إنْ لم تفعل ما يلزمكَ فأفعل هذا، فأمالوا (لا) لنيابتها عن الفعل فنصب الاسم بعدها؛ لأنَّها قد أغنت عن الفعل لفظًا ومعنى، وحُذِفَ التنوين على نيّة الإضافة[١].

وقد ردَّ الزنجاني على ما احتج به الكوفيون مُبيناً فساده، إذ قال: ((وهو فاسد، إذ لا إضافة هاهنا لفظًا ولا تقديرًا، و(لا) إنّما نابت فيما ذكروه من الصور لدلالة الفعل المذكور على ما نابت عنه ولا فعل هاهنا))[٢].

وحجة الزنجاني قوية وواضحة بلحاظ أنَّ:

حذف التنوين بناءً على الإضافة- لو كان صحيحًا وجائزًا - لوجب أنْ يطّرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة، ولا يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع[٣].

وما ذهب إليه الكوفيون من تقدير الفعل بعد اسم (لا)، يخرج (لا) عن كونها نافية للجنس، وبذلك تكون نافية غير عاملة؛ لأنّ النافية العاملة لا يكون اسمها وخبرها إلّا اسم نكرة، وبهذا يصح ما ذهب إليه البصريون في أنَّ علّة بناء اسم (لا)، على تقدير حذف (مِنْ)، والتقدير: لا من رجل.

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٦١/١، مسألة (١٠)، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٢٠٠/٨.
(٢) الكافي: ٥٧٥/١.
(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:٣٠٣/١، مسألة (٣٥).

المسألة السابعة عشرة: القول في علّة بناء (الآن):

الآنَ: ظرف من ظروف الزمان معناه الزمن الحاضر، وهو الذي يقع فيه كلام المتكلم الفاصل بين ما مضى، وما هو آتٍ وهو مبني على الفتح(١).

وقد اختلف النحويون في علّة بناء (الآن) على أقوالٍ منها:

الأول: ذهب جمهور البصريين(٢)، إلى أنّه مبني لأنّه شابه اسم الإشارة واحتجوا لذلك بأنَّ سبيل الألف واللام أنْ يدخلا لتعريف الجنس أو لتعريف العهد أو على شيء قد غلبَ عليهِ نعتهُ، كالحارث، فلمَّا دخلا هنا على غير ما ذُكِرَ ، ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولكَ: الآن ،كقولكَ: هذا الوقت.

الثاني: ذهب المبرد والزمخشري(٣) إلى أنّه بُنِيَ؛ لأنّهُ وقع في أوّل أحواله بالألف واللام، وسبيل ما يدخل عليه الألف واللام أنَّ يكون منكّرًا أولاً ثم يُعرف بهما، فلمّا خالف سائر أحواله خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج على غير بابه وبُنِي.

الثالث: وهو مذهب السيرافي(٤)، إنّما بُنِي؛ لأنَّهُ لما لزم موضعًا واحدًا أشبه الحرف؛ لأنَّ الحروف مبنية ، كذلكَ ما أشبهها.

الرابع: وهو مذهب الفارسي(٥)، بأنَّهُ بُني؛ لأنَّهُ حُذِفَ منه الألف واللام، وضُمِّن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام أخريان.

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٨/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٣١/٣.

(٢) ينظر: ليس في كلام العرب: ٢٩٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٤/٢-٤٢٥، مسألة (٧١)، وأمالي ابن الحاجب: ٧٦٦/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٩٠٧/٢.

(٣) الأصول في النحو: ١٣٧/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٣١/٣.

(٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠١/١.

(٥) ينظر: شرح المقدمة المُحسبة: ١٨٣/١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٨٩/٢.

الخامس: وهو مذهب الزجاج[١]، أنَّ (الآن) إنّما تعريفه بالإشارة وأنَّهُ بُنِي؛ لأنَّ الألف واللام فيه لغير عهد مُقدمٍ؛ لأنّكَ تقول: الآنَ فعلت، ولم يتقدمْ ذكر الوقت الحاضر، فقد خرج على زمانه.

وقد ردَّ الزنجاني هذا القول مبينًا فساده ومعللًا ذلكَ بقوله: ((وهذا فاسد؛ لأنّهُ لو كان اسم الإشارة لم يدخله الألف واللام، وكثير من الأسماء فيها الألف واللام لغير عهد ولم يُبْنَ نحو: أيّها الرجلُ، ونظرتُ إلى هذا))[٢].

واحتجاج الزنجاني باسم الإشارة، وغيرها من الأسماء التي دخلت عليها الألف واللام لغير عهد، وذلك أنَّ حجته تقع في كون الداخل عليه الألف واللام يبنى ولا يغير شيء من عهده، ودليله على ذلك القياس في أسماء الإشارة؛ لأنّ الزجاج يرى أنّ مَن يدخل عليه الألف واللام ويغير عهده من التنكير إلى التعريف لا يجوز أنْ تدخل عليه الألف واللام، وكذلك كونه مبنياً، إذ يقول الزجاج هو: ((مبني وفيه الألف واللام وسبيل المبني إذا أضيف أو دخلته الألف واللام أنْ يتمكن ويرجع إلى التعريف كما قالوا: خرجت أمسِ، وما رأيتك منذ أمسِ، فبنوه على الكسر، فإذا أدخلوا الألف واللام أو أضافوه عرفوه وليس في العربية مبني تدخل عليه الألف واللام إلّا عُرِّف إلاّ المبني في حال التنكير))[٣]، ومن خالف هذا الرأي قبل الزنجاني ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) الذي يرى أنّه مبني لكن دخلت عليه الألف واللام، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ**﴾(يونس:٩١)، وهو مذهب البصريين[٤].

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١٥٣/١.
(٢) الكافي: ٧٤٥/٢.
(٣) اللامات:٥٤.
(٤) ينظر: ليس في كلام العرب: ٢٩٧- ٢٩٨.

السادس: وهو مذهب الكوفيين[١]، أنَّ (الآن) أصلها: آنَ يئين، وهو فعل ماضي دخلت عليه الألف واللام، بمعنى (حان)، فلمّا أدخل عليه الألف واللام ترك ما كان عليه من الفتح، كما جاء في الحديث: ((نهى عن قيل وقال))[٢]، بالفتح، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض، وبقاؤهما على فتحتهما، وكذلك الآن.

وأيضًا ردَّ الزنجاني هذا القول بأنَّهُ ((فاسد؛ لأنَّ الفعل يحتاج إلى الفاعل، ولا يدخلهُ الألف واللام))[٣].

ورد الزنجاني على قول الكوفيين من طريقين، الأول: إنّ الفعل يحتاج إلى فاعل سواء أكان متعدياً أو غير متعدي. والثاني: إنَّ الفعل مهما كان نوعه لا يدخله الألف واللام؛ لأنّ الألف واللام من خواص الأسماء، فضلًا عن أنَّ استشهادهم بالحديث الشريف، فـ(قيل وقال)، فيه خلاف بين النحاة، فالأول، بأنّهما اسمان، وذلك فـ(القال) مصدرٌ، يُقَالُ: قُلْت قَوْلا وقِيلًا وَقَالًا، ويكون تأويلهما اسمين. الثاني، بِناؤهما عَلَى كونِهما فِعْلين ماضِيَين مُتَضَمنَين لِلضَّمِيرِ[٤].

السابع: ذهب إليه السيوطي وهو أنَّ (الآنَ) معرب وليس مبنياً، وعلل ذلكَ بأنَّهُ لم تثبت علّة معتبرة لبنائهِ، فهو منصوب على الظرفية، وإنْ دخلتهُ (من) جُرَّ، وخروجه عن الظرفية غير ثابت[٥].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠١/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٢٤/٢، مسألة (٧١)، واللباب في علل البناء والإعراب: ٨٨/٢١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٣١/٣.

(٢) صحيح البخاري: ١٠٠/٨.

(٣) الكافي: ٧٤٥/٢.

(٤) ينظر: الصحاح: ١٨٠٦، والغريبين في القرآن والحديث: ١٥٩٣/٥، والفائق في غريب الحديث: ٢٣١/٣، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٢٢/٤، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣٦٦/٤، واللباب في علوم الكتاب: ٣٠٥/١٧.

(٥) همع الهوامع: ١٨٧/٢.

ولمْ يرجّح الزنجاني مذهبًا بعينه، ورغم وجود هذه الكثرة من الأقوال في (الآن) نجد بعض العلماء من رجّحَ مذهب الكوفيين، وعدّهُ جيدًا، وضعَّف مذهب البصريين بأنَّ (الآن) لا يشبه أسماء الإشارة، وأسماء الإشارة لا تدخلها أل التعريف(١).

وكذلكَ نجد من العلماء من ميَّز بين الحال والآن، بأنَّ الحال على جنبتي الآن من الزمان مع الآن، سواء أكان الآن زمانًا أيضًا أو الحد المشترك بين الزمانين، فقولكَ: زيد يصلي، حال مع أنَّ بعض صلاته ماضية وبعضها باقٍ، فجعلوا الصلاة الواقعة في الأناة الكثيرة المتتالية واقعة في الحال(٢).

ومن الباحثين مَنْ رجح مذهب الكوفيين، معللًا ذلكَ بأنَّ رؤيتهم لم تغفل الدلالة الزمنية لأصل اللفظ فكان تعليلهم استجابة لحقيقة اللغة، فتسويغ الحكم مبني على المدلول اللغوي للكلمة، وهو تعليل يعترف بحكمة اللغة في مداليل مادتها(٣).

المسألة الثامنة عشرة: الضمير في (إيّاكَ وأخواتها):

اختلف النحويون في (إيّا) واللواحق التابعة إليها، وهي: (الكاف، والهاء، والياء) على مذاهب منها:

الأول: مذهب سيبويه ومعظم البصريين(٤) أنّ (إيّا) هي الضمير، والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، واحتجوا لمذهبهم بأنّ (إيّا) ضمير منفصل دون الكاف والهاء والياء، والضمائر المنفصلة، ولا يجوز أنْ تكون على حرف واحد؛ لأنّه لا نظير له في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس

(١) ينظر: لسان العرب: ١٣/٤١-٤٣، (مادة: أون).
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/٤٥٩.
(٣) ينظر: الخلاف في الزمن بين البصريين والكوفيين في كتاب الإنصاف (بحث): ٧١-٧٣.
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف:٢/٥٧٠-٥٧١، مسألة (٩٨)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢/٣١٥، وارتشاف الضرب : ٢/٩٣٠، وشرح التصريح على التوضيح: ١/١٠٤.

له نظير، وبذلكَ يتبيّن أنّ الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب، ولو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا؛ لأنّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها؛ لأنَّ الإضافة تراد للتصريف والمضمر في أعلى مراتب التصريف فلا يجوز إضافته إلى غيره، وقد اختار الزنجاني هذا المذهب.

الثاني: وهو مذهب الفراء وبعض الكوفيين(١)، واختاره أبو حيان(٢)،أنّ اللواحق هي الضمائر وكلمة (إيّا) عماد، أي: زيادة تعتمد عليها لواحقها لتمييز المنفصل من المتصل، واحتجوا لمذهبهم بأنّهُ لو قدمت هذه الضمائر على الفعل لم يمكنهم ذلك؛ لأنّها ضمائر متصلة، ولم تكن مما يقوم بنفسه لضعفها فدعمت بـ(إيّا) وجُعلتْ وصلة إلى اللفظ بها، فهي كالضمائر في قولنا: أكرمني وأكرمك وأكرمه.

وقد ردَّ الزنجاني مذهب الكوفيين بقوله: ((وهذا احتجاج باتفاق اللفظين على اتفاق الحكمين، وهذا لا يتمّ، فإنّ تاء المخاطب في (فعلت) إلى (فعلن) متفقة مع التاء في (أنت) إلى (أنتُن) مع أنَّها في الفعل ضمائر مرفوعة، وفي أنت وفروعه لواحق لا موضع لها من الإعراب، وكذلك الكاف في ضربكَ إلى: ضربكُنّ ضمير، وفي ذلكَ، إلى ذلكن، حرف خطاب، وأيضًا فـ(إيّا) على أربعة أحرف، والكاف على حرف واحد، والعماد تابع لما هو عماد له، ولا يجوز أن يكونَ الكثير عمادًا للقليل))(٣).

وما احتج به الزنجاني هو الصحيح؛ لأنّ الحرف في الاتصال يختلف موقعه فأحيانًا يكون له موقع من الإعراب، وأحيانًا ليس له موقع من الإعراب، وكذلك لا يجوز أنْ يعمد الشيء بما هو أكثر منه؛ لأنّ هذا ليس له نظير في الكلام(٤).

---

(١) ينظر: رسالة الملائكة: ٥٦، وشرح المقدمة المحسبة: ١٥٣/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٠/٢، مسألة (٩٨)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣١٤/٢، والجني الداني: ٥٣٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٩/٢.

(٣) الكافي: ١٤٤٥/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٤/٢، مسألة (٩٨).

وأيضًا فإنَّ الكاف والهاء والياء ضمائر منفصلة لذلك يكون لفظها مخالفًا للضمائر المتصلة، كما أنَّ لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة وليس شيء منها معمودًا كما في النون والألف من قولنا (قُمنا)[١].

وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ (إياكَ) بكماله هو الاسم[٢].

وأيضًا ردّ الزنجاني هذا القول وعلله بقوله : ((وهو بعيد؛ لأنّ كل واحد منهما يعقل له معنى على الانفراد، فلا تجعلهما كلمة واحدة))[٣].

الثالث: وهو مذهب الخليل، والأخفش، والمازني[٤]، واختاره ابن مالك[٥]، وهو أنّ (إيّا) ضمير، وأنّ اللواحق ضمائر أضيفت إليها، واحتجوا بقول العرب: ((إذا بلغ الرجل الستين فإيَّاه وإيَّا الشواب))[٦]، وكذلك احتجوا بقول الشاعر[٧]:

دَعْني وإيّا خالـــــدٍ فلأَقطعَنَّ عُرى نياطِـــهْ

وردَّ الزنجاني هذا المذهب بأنَّهُ شاذ إذ قال: ((وكل ذلكَ شاذ، وفيما ذكرُ بُعد؛ لأنّ المضمرات من أول أحوالها وقعت معارف لا تنكّر، والمعرفة لا يجوز إضافته إلّا بعد التنكير))[٨].

---

(١) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣١٤/٢.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٤١٦، وشرح المقدمة المحسبة: ١٥٣/١، والجني الداني: ٥٣٧.

(٣) الكافي: ١٤٤٥/٣.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧٤/٢، مسألة (٩٨)، والبديع في علم العربية: ١١/٢، وارتشاف الضرب:٩٣٠/٢، والجني الداني: ٥٣٧.

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٥/١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢٧٩/١، وشرح المقدمة المحسبة: ١٥٢/١، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: ١٤١/١. ١٤١/١.

(٧) ينظر: الشاهد الشعري، لأبي علي المهلبي، ولم أعثر على ديوانه، وهو من شواهد: التذييل والتكميل: ٢٠٨/٢، والمعجم المفصّل:١٦٥/٤.

٨) الكافي: ١٤٤٦/٣.

وقد انطلق الزنجاني في ردّه هذا من القاعدة النحوية، وهو أنّ المعارف لا تضاف إلاّ بعد التنكير، وكذلكَ أنّ هذا الضمير ما وقع إلّا معرفة ولم يقع نكرة قط [١]، وكذلك أنّ المضمر لا يضاف في قوله (وإيّا الشواب)[٢].

الرابع: مذهب المبرد أنّ (إيّا) اسم مبهم أُضيف للتخصيص، ولا يُعلم مبهم أُضيِف إلى غيره[٣].

وردّ الزنجاني قول المبرد بأنه فاسد معلّلًا ذلك بقوله: ((وهو فاسد؛ لأنّ المبهمات لا تضاف، إذ لو أضفتها لتنكرت، ولا يجوز تنكيرها، لقيام المعنى المُعرّف لها أبدًا فيها وهو الإشارة))[٤].

وصحَّ اعتراض الزنجاني هنا؛ لأنَّ المبهم معرفة، والمعرفة لا تضاف؛ لأنّه استغنى بتعريفه في نفسه عن تعريف غيره[٥].

الخامس: وهو مذهب الزجاج أنّ (إيّا) اسم مُظهر خُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنّها في موضع جرّ بالإضافة[٦].

وردَّ الزنجاني على الزجاج، بقوله: ((وهو باطل؛ لأنَّهُ ليس بظرف ولا مصدر))[٧].
مصدر))[٧].

السادس: وهو مذهب السيرافي أنّ (إيّا) جيء بها، وصلة إلى النطق بالضمائر، فأضيف إليها، ولفظ (إيا) كلفظ (أي) في (يا أيّها)[٨].

---

١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٧١/٢، مسألة (٩٨).
(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢٤٣/١.
(٣) ينظر: المقتضب: ٢٩٧/٢، ٢٥٩/٤.
(٤) الكافي: ١٤٤٦/٣.
(٥) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٢٤٤/٤.
(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٤٨/١.
(٧) الكافي: ١٤٤٦/٣.
(٨) شرح كتاب سيبويه: ١٧٧/٢.

وردّ الزنجاني أيضًا على السيرافي، بقوله: ((هذا قول أبي سعيد، وهو قريب من قول الكوفيين، ويبطل بما يبطل به قول أبي إسحاق))[١].

ويرى الزنجاني أنّ ما ذهب به السيرافي من أنّ (أيّا) يتوصل بها للنطق بالضمائر، باطل؛ لأنّها عنده ليست بظرف ولا مصدر لكي نستطيع أن نتوصل بها للنطق بالضمائر، وبهذا رأى أنّ فيما ذهب إليه السيرافي يقارب رأي الكوفيين، ورد عليه بما ردّ به الزجاجي، وذلك لو كانت ظرف أو مصدر لأمكن أنْ تضاف الضمائر إليها ويتوصل النطق بها. فصح رده هنا.

المسألة التاسعة عشرة: انفراد الجملة الاسمية الحالية بالضمير:

ينقسم الحال إلى حال مفردة، وغير مفردة، فالحال المفردة، نحو: جاء زيدٌ راكضًا، وغير المفردة، هي الحال الجملة وشبه الجملة، أما الحال الجملة، فهي نوعان: اسمية، نحو: جاء زيدٌ وأبوه منطلقٌ، وفعلية، نحو: جاء زيدٌ يضحك، أما الحال شبه الجملة فتقع ظرفًا، نحو: رأيتُ الهلال بين السحاب، وتقع جارّاً ومجروراً[٢]، نحو قوله تعالى: ﴿**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**﴾(القصص:٧٩).

ومن شروط جملة الحال أنْ تشتمل على رابط يربطها بصاحب الحال، والرابط ثلاثة أنواع[٣]:

(١) الكافي: ١٤٤٦/٣.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ١٩٥، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٥١/٢.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٧٢٥/٢، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني: ٥٥٨/٣، واللباب في علوم الكتاب: ٣٧/١١، والكافية لابن الحاجب: ٢٤، واللمحة في شرح الملحة: ٣٩١/١، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٦٦.

الأول: الضمير وحده، نحو قوله تعالى: ﴿**وَجَاءُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ**﴾(يوسف: ١٦)، فالرابط في (يبكون) واو الجماعة، وهو عائد إلى صاحب الحال (واو الجماعة) في (جاءوا)، والتقدير في: يبكون: جاءوا باكين.

الثاني: الواو وحدها، نحو: وصلتُ مكة والشمسُ تغربُ.

الثالث: الضمير والواو معًا، نحو: جاء زيدٌ وهو ناوٍ رحله، فالواو والضمير (هو) رابطان عائدان إلى صاحب الحال (زيد).

وللنحويين في انفراد الجملة الاسمية الحالية بالضمير ثلاثة مذاهب:

الأول: الجواز مطلقًا، وهو كثير فصيح، وهو مذهب جمهور البصريين[١]، وأيّد الزنجاني هذا المذهب.

الثاني: هو منع دخول الواو على الجملة الاسمية إذا كان خبر المبتدأ فيها اسمًا مشتقًا متقدمًا، فلا يجوز جاء زيدٌ وحسن وجهه، تريدُ : وجهه حسن، قال: لأنك لو أزلت الواو لانتصب (حسن)، فتقول: مررتُ بزيدٍ حسنًا وجهه، وهو قول الأخفش[٢].

الثالث: إنَّهُ نادر وشاذ، وهو مذهب الفرّاء والزمخشري، إذ جاء في المفصل: ((والجملة تقع حالًا. ولا تخلو من أنْ تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية فالواو إلّا ما شذّ من قولهم: كلمته فوه إلى في، وما عسى أنْ يعثر عليه في الندرة))[٣].

وقد اعترض الزنجاني على مذهب الزمخشري إذ قال: ((وعده قولهم: كلمته فوه إلى فيّ، من قبيل الشذوذ إنْ كان من جهة القياس، فليس بصحيح وإنْ أراد أنّه قليل من جهة الاستعمال فقريب؛ لأنّ استعمال الواو في هذا المكان أكثر؛ لأنّها أدلُّ على

(١) ينظر: الكتاب: ٣٩١/١، والمقتضب:٢٣٦/٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٢٨٧/١، وشرح الأشموني على الألفية: ٤٣/٢.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٦٠٦/٣، وتمهيد القواعد: ٢٣٣٦/٥، وهمع الهوامع: ٣٢٤/٢.

(٣) المفصّل: ٩٢، وينظر: البديع في علم العربية: ١٩٥/١، والتذييل والتكميل: ٢٤/٩، وشرح الأشموني على الألفية: ٤٣/٢، وهمع الهوامع: ٣٢٤/٢.

الفرض وأظهر في تعليق ما بعدها بما قبلها، كقولك: لقيتكَ والجيش قادم، وزرتنا والشتاء خارج، قال أمرؤ القيس:

وَقَدْ أغتَدِي والطيرُ في وُكناتِهَا بمنجَرِدٍ قَيدِ الأوابِدِ هَيكلِ

والتقدير الإعرابي: لقيتك قادمًا الجيش في زمان لقيتك فيه، وقد أغتدي مستقرة في وكناتها الطيرُ وقت اغتدى: وهذه الواو تسمى واو الحال، وليست بعاطفة؛ لأنّها مع الجملة التي بعدها واقعة موقع مفرد، ولا كذلك العاطفة؛ لأنّهُ يجيء بعدها مالا يجوز عطفه على ما قبلها، كقولكَ: قم وأبوكَ ضاحكٌ، وسر وزادك حاضرٌ؛ ولأنّكَ تقول: قدمَ وماله كثيرٌ زيدٌ، تريد قدم زيد وماله كثيرٌ، فلو كانت عاطفة لجئت بالمعطوف قبل تمام المعطوف عليه))[1].

يتضح لنا مما سبق ما يأتي:

١. أيّد الزنجاني مذهب جمهور البصريين بردّه على الزمخشري؛ لأنّه عندهم ورود القياس في انفراد الجملة الحالية بالضمير، وقد استدلّ البصريون على صحة ما ذهبوا إليه بالسماع، حيث ورد في قوله تعالى: ﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾(الأعراف: ٢٤)، فالجملة الاسمية حال من الضمير في (اهبطوا)، وكذلك جاء الربط بالضمير فقط، وهو الكاف في (بعضكم)[2].

وكذلك جاء منه في قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ**﴾(الزمر:٦٠)، فوجوههم مبتدأ ومسودة خبر، والجملة في موضع الحال

(١) الكافي: ٨٣٨/٢، والبيت لامرئ القيس في ديوانه: ١٦.

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي: ٨٨/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري: ٥٣/١، والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني: ٣٠/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٤/٢، والربط وأثره في التراكيب العربية: ١٦١.

من (الذين كذبوا)؛ لأنَّ (ترى) من رؤية البصر، وإنّما خلت من الواو الرابطة لأجل الضمير الرابط[١].

٢. ورود الرّبط في الواو نحو قولنا: لقيتك والجيشُ قادم، وقول امرئ القيس: وقد أغتدى والطيرُ في وكناتها، والتقدير: وقد اغتدت مستقرة في وكناتها وقت اغتدت، أي: أغدُ إلى الصيد مُلابسًا لهذه الحالة ، وهذه هي الواو الحالية[٢].

٣. قد سبق الزنجانيَّ في اعتراضه هذا الخوارزميُّ في شرحه للمفصّل[٣]، وكذلك ابنُ يعيش، إذ قال: ((فإن أراد أنّه شاذّ من جهة القياس، فليس بصحيح لما ذكرناه من وُجودِ الرابط في الجملة الحاليّة، وهو الضميرُ في (فوه). وإنْ أراد أنّه قليلٌ من جهة الاستعمال، فقريبٌ، لأنّ استعمال الواو في هذا الكلام أكثر، لأنّها أَدَلُّ على الغرض، وأظهرُ في تعليق ما بعدها بما قبلها))[٤].

يترجح من ذلك صحة ما ذهب إليه جمهور البصريين والزنجاني.

(١) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد للمنتخب الهمذاني: ٤٦٦/٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٤/٢، والتذيل والتكميل: ١٧٥/٩، ومغني اللبيب: ٦٥٦، والجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: ٢٠٤/٢٤، والمجتبى من مشكل إعراب القرآن: ١٠٨٨/٣.

(٢) ينظر: خزانة الأدب: ١٥٧/٣.

(٣) ينظر: ٤٣٨/١.

(٤) شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٦/٢.

المبحث الثاني

ردود الزنجاني في الأفعال

توطئة:

الفعل، لغةً، قال الخليل: ((فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالفَعْلُ: المصدر))[١]، وسرّ تسميته بالفعل؛ ((لأنّه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنّك إذا قلت: (ضرب) دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دلّ عليه سمي به؛ لأنّهم يسمون الشيء بالشيء ، اذا كان منه بسبب و هو كثير في كلامهم))[٢].

واصطلاحًا، ركّز سيبويه في تعريفه للفعل على شيئين: جهة الاشتقاق من المصدر، وهذا مذهب البصريين، وتقسيمه للفعل، إلى فعل مضارع وماض وأمر، فيقول: ((وأما الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينَقطع))[٣]، وعرّفه ابن السراج بقوله: ((الفعل ما دل على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماض وإما حاضر وإما مستقبل، وقلنا: (وزمان) لنفرق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط))[٤]. وقيل هو ما: ((كان مستندا إلى شيء، ولم يسند إليه شيء))[٥]، وإنما عدل من الإخبار إلى الإسناد، لأنّ من الأفعال ما لا يصح إطلاق الأخبار عليه، كفعل الأمر، إذ الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أنْ يطلق عليه الإسناد[٦]، فيكون هذا التعريف شاملاً لفعل الأمر، ولكنه عرضة للإشكال عليه بدخول أسماء الأفعال، لأنها تسند ولا يسند إليها.

---

(١) كتاب العين: ١٤٥/٢ (فعل).
(٢) أسرار العربية: ٣٩.
(٣) الكتاب: ١/ ١٢.
(٤) الأصول في النحو: ٤١/١.
(٥) الإيضاح العضدي: ٧/١.
(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٦/١-٧٧.

المسألة الأولى: نصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو:

الأفعال على ضربين: معرب ومبني، والفعل المضارع فعل معرب، وإعرابه على ثلاثة أضرب: رفع ونصب وجزم، ويكون نصب الفعل المضارع بحروف مخصوصة، ومشهورة عند النحاة، وهي: (أنْ، ولن، وكي، وإذن) وينتصب كذلكَ بعد حتى، نحو: سرتُ حتى أدخلها، وبعد اللام، نحو: ما كنتُ لأضربَكَ، وبعد الفاء في جواب النفي، نحو: ما جئتني فأكرمُكَ، وبعد الواو في نحو: لا تأكلُ السمكَ وتشربَ اللبن[١].

واختلف النحويون في ناصب الفعل المضارع بعد الفاء والواو، فذهب البصريون[٢] إلى أنّه ينتصب بـ(أنْ) مضمرة؛ لأنّ الواو حرف عطف، والأصلُ في حروف العطف ألّا تعمل؛ لأنّها لا تختص فتدخل تارة على الاسم، وتارة على الفعل، ويكون الفعل ما قبلها على تقدير المصدر، كقولكَ: لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ، أي: لا يكن قبل أكل وشرب، ومعناه: لا يجمع بينهما؛ لأنّ الواو معناه الجمع بين الشيئين، فعلى هذا يجري حكمهما.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنّ الفعل المضارع بعد الفاء والواو منصوب على الصرف؛ لأنّهم يسمون هذه الواو (واو الصرف)؛ لأنّها تصرف في المعنى الفعل الثاني عن حكم الفعل الأول إذا كان لم يجامعهُ في النهي مطلقًا، بل جامعه في النهي عن الجمع بينهما فقط.

أمّا الزنجاني فقد عبّر عن مذهب الكوفيين بالصحة وعدمها إذ قال: ((فإنَّ أرادوا به أنّه صرف الكلام عن ظاهر الفعلية إلى معنى الاسمية بإضمار (أن) فهو صحيح،

(١) ينظر: المقتضب: ٢٥/٢، والإيضاح العضدي: ٢٣.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٥/٢، وعلل النحو، لابن الوراق: ٤٣٣، وشرح كتاب سيبويه، للرماني: ٨٩٣، واللمع: ١٢٩، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٢٨/١.

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ٢٠٧، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٢/٢، مسألة (٧٥)، وأمالي ابن الحاجب: ٤٥٢/١، ومغني اللبيب: ٤٧٢.

وإنْ أرادوا به نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فيه. فهو فاسد؛ لأنّ المعنى لا تعمل النصب، وإنّما تعمل الرّفع في الفعل والاسم على ما تقدّم))[١].

ويتبيّن من كلام الزنجاني على رأي الكوفيين أنّه لم يقطع بمقصدهم؛ وهو في الحقيقة لمْ يخرج عن القواعد النحوية؛ لأنّهم لو أرادوا بالصرف إضمار (أنْ) الناصبة، فهو يتوافق ومذهب جمهور البصريين، وإنْ كان المُراد أنّه نفس الصرف الذي هو المعنى الذي يعمل، فهذا الذي لا يجوز؛ لأنّ المعاني لا تعمل في أفعال النصب، إنّما المعنى يعمل فيها الرّفع، وهو وقوعه موقع الاسم، كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملًا في الاسم[٢].

وذهب أبو عمرو الجرمي (ت٢٢٥هـ) إلى أنّ الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنّها خرجت عن باب العطف، أمّا الزنجاني فردّ على هذا القول مبينًا أنّه فاسد، وقال: ((وهو فاسد، لِما بيّنا أنّهما حرفا عطف، وإنّما لم ينصب ما بعد الفاء في الواجب؛ لأنّ معنى الشرط والجزاء لا يحصل به، فإنّكَ إذا قلت: تأتيني فأعطيكَ، لم يكن معناه: أنْ تأتيني أُعطِكَ؛ لأنّكَ أخبرت بتحقيق الفعلين، ولم تعلق الثاني على الأوّل))[٣].

ويبدو أنّ اعتراض الزنجاني في محله؛ لأنّ الواو حرف عطف، وليست حرف نصب، فلو كانت ناصبة بنفسها لكانت كـ(أنْ)، وكان يجوز أنْ تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على (أنْ)[٤]، لذلك يتبّين أنّ رأي الجرمي خلاف القواعد العربية ومعاني النحو، فيترجّح صحة ما ذهب إليه الزنجاني.

---

(١) الكافي : ١٦٣٤/٣.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٢٨/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه: ١٥٩/٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٢٣٢/٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤٤٧/٣.

(٣) الكافي: ١٦٣٤/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٣٣/٤.

المسألة الثانية: دلالة الفعل على ظرف المكان المبهم:

المكان: هو ما استقر فيه أو تُصرف عليه[١]، وهو على ثلاثة أقسام[٢]:

الأول: ما كان مجهول القدر مجهول الصورة، وهي الجهات الست، خلف وأمام وما في معناهما.

الثاني: ما كان معلوم القدر مجهول الصورة كالفرسخ والميل والبريد؛ فإنّهُ لا يختص بمساحتها موضع، فأشبهت الجهات الست حيث لم تلزم موضعًا.

الثالث: ما كان معلوم الصورة، ويمكن عِلْمُ قدره بالمساحة، وهي أمّا أسماء شائعة كسوق، ومسجد، وأمّا أسماء أعلام كمكة وبغداد.

وذهب ابن جني[٣] إلى أنّ المكان ما استقر فيه أو تُصرّف عليه، وإنّما الظرف منه ما كان مبهمًا غير مختص مما في الفعل دلالة عليه.

ويرى ابن جني أنّ ظرف المكان المبهم، نحو: سِرْتُ فرسخًا، وشيّعتُكَ مِيلًا، يجوز فيها لدلالة الفعل عليهما، أما في قولنا: سِرتُ البصرة، وجلستُ الكوفة، لا يجوز فيها، لأن الفعل لا يدلُّ عليهما؛ لأنّ المكان فيهما مختص، لو كان غير مختص كما سبق لجاز، وبهذا يتطلبُ ظرف المكان المُبهم حرف جر، فنقول: سرتُ إلى البصرة، وجلستُ في الكوفة[٤].

وردّ عليه في ذلك الزنجاني بقوله: ((وفيه نظر؛ لأنّ الفعل لا دليل له على المكان، ظرفاً كان أو لم يكن، بل يجب هاهنا أنْ تأتي بحرف جر، فتقول: سرتُ إلى

(١) ينظر: اللمع: ٥٦، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٠٧/٢.
(٢) ينظر: المُقتضب: ٣٢٨/٤، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٩٧/٢، والإيضاح العضدي: ١٧١.
(٣) ينظر: اللمع: ٥٦.
(٤) ينظر: اللمع: ٥٦-٥٧.

السوق، وقعدتُ في الدار، وفي التنزيل: ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾، وقد يُحذف حرف الجرّ في ضرورة الشعر قال عامر بن الطُفيل:

فَلأَبْغِيَنّكُمُ قَنًا وعُوارِضًا وَلأُقْبِلَنَّ الخَيْلَ لابَةَ ضَرْغَدِ

والمعنى : فَلأَبْغِيَنّكُمُ بقنًا وعوارض، وهما موضعان))[1].

ويترجحُ صحة ما ذهب إليه الزنجاني؛ لأنَّ الفعل لا يدلُّ على المكان بالصيغة كما يدلُّ على الزمان، ولذلكَ لم تكن كُلّ أسماء المكان ظروفًا، وكذلكَ أنَّ الفعل لا يدلُّ على المكان المُبهم أصلًا[2]، لما احتجّ به من السماع.

المسألة الثالثة: تعدي (سَمعْتُ) إلى مفعولين:

ينقسم الفعل إلى متعدٍ ولازم، فالمتعدي ما يصلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: ضربتُ زيدًا، ويسمى متعديًا وواقعًا ومجازًا[3]، واللازم وهو ما لا يصلُ إلى مفعوله إلّا بحرف جر، نحو: مررتُ بزيدٍ، أو لا مفعول له، نحو: قامَ زيدٌ[4]، والأفعال المتعدية على ثلاثة أقسام[5]:

الأول: ما يتعدى إلى مفعول واحد كضرب ونحوه.

والثاني: ما يتعدى إلى مفعولين، وهما قسمان: أحدهما: ما أصل المفعولين فيه مبتدأ وخبر (كظن وأخواتها)، والآخر: ما ليس أصلهما مبتدأً وخبراً (كأعطى وكسا).

والثالث: ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل: كأعلم وأرى.

---

(١) الكافي: ٧٦٠/٢، الآية الواردة من سورة الفتح: ٢٥، والبيت الشعري الوارد في النص لعامر بن الطفيل في ديوانه: ٥٥.

(٢) توجيه اللمع: ٩٢، وشرح الرضي على الكافية: ٤٦٩/١.

(٣) ينظر: ملحة الإعراب: ٣٢، والمفصّل: ٣٤١.

(٤) ينظر: ملحة الإعراب: ٣٢، والمفصّل: ٣٤١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ١٨٨/١، والمرتجل في شرح الجمل: ١٥٦.

ومن الأفعال المتعدية إلى واحد، أفعال الحواس الخمس؛ لأنّها وقعت على الإدراك، نحو: أبصرتهُ وسمعتهُ، فيقتضي البصر مُبصرًا، والسمع مسموعًا، فتقول: أبصرتُ زيدًا، فلو: قلتَ: أبصرتُ الحديثَ، لم يجز؛ لأنّ ذلك يُدرك بحاسة السمع لا بحاسة البصر(١).

واختلف العلماء في تعدّية (سمع)، فذهب الجمهور إلى أنّ (سمع) إذا دخل على مسموع تعدّى لواحد، نحو: سمعتُ كلامَ زيد، وإذا دخل على ذات، وجاء بعده فعل أو اسم في معناه، نحو: سمعتُ زيدًا يقولُ كذا، و سمعتُ زيدًا يتكلم، ففي هذه المسألة خلاف، فمنهم من ذهب إلى أنَّ ذلكَ الفعل أو الاسم إنّ كان قبلهُ نكرة ، كان صفة لها أو معرفة كان حالًا منها(٢)، ومنهم من ذهب إلى أنّ ذلكَ الفعل أو الاسم هو في موضع المفعول الثاني لـ(سمع)، وجعل سمع ممّا يُعدى إلى واحد إنْ دخل على مسموع وإلى اثنين إنْ دخل على ذات، وهو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي(٣).

وقد ردّ الزنجاني على أبي علي الفارسي، إذ قال: ((وفيه نظر؛ لأنّ الثاني من قولنا: سمعتُ زيدًا يقول، جملة والجمل لا تقع مفعولة إلّا في الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، نحو: كان وظننتُ وأخواتها، و(سمعتُ) ليس منها، بل الحق أنّه ممّا يتعدى إلى مفعول واحد أيضًا، ولا يكون ذلك المفعول إلّا مما يسمع، فإن عدّيته إلى غير مسموع، فلا بُدَّ من قرينة بعده من حال أو غيره يدلُّ على أنّ المراد ما يسمع منه، فإذا قلت: سمعتُ زيدًا يقول، فزيدًا مفعول على تقدير حذف المضاف، أي: قول زيد

(١) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ٣٠٢/٢، وشرح شذور الذهب لابن هشام: ٤٦٠.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٠٥/٤، والتذييل والتكميل: ٤٦/٦، وتمهيد القواعد: ١٤٨٢/٣.
(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ١٧٠، والمسائل الحلبيات: ٨٢.

و(يقول) في موضع الحال وبه عُلِمَ أنَّ المراد قوله، وفي التنزيل: ﴿**هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ**﴾، فقولهُ: تدعون على أنَّ المُراد يسمعون دعاءكم))[١].

ويبدو أنّ الراجح في تعدية (سمعتُ) هو ما ذهب إليه الجمهور والزنجاني، لأسباب منها ما يلي:

١. إنّ (سمع) من أفعال الحواس، وهي كُلها متعدية إلى مفعول واحد، تقول: (ذقتُ طعامكَ، وأبصرتُ زيدًا) فينبغي: أن تكون (سمعت) مثلها[٢].

٢. إنّها لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين، لم تخل أنْ تكون من (باب أعطيت) أو من (باب ظننتُ)، فلو قلنا: سمعتُ زيداً يتكلّم، باطل أنْ تكون من باب (أعطيت)؛ لأنّ (يتكلم) فعل، والفعل لا يكون في موضع المفعول الثاني من باب (أعطيت)، وباطل أنْ يكون من باب ظننتُ؛ لأنّ ظننتُ وأخواتها يجوز إلغاؤها، ولا يجوز إلغاء (سمعت)[٣].

٣. وردت (سمعتُ) في قوله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ**﴾(الشعراء: ٧٢)، وهي متعدية إلى مفعول واحد عند جمهور المفسرين وعلماء الإعراب، فـ(يسمعونكم) تعدّت إلى مفعول واحد، وما بعده في محل نصب حال[٤]، أي: أنّ الجملة المقدرة في محل نصب على الحال، ومنهم من قال إنّها في محل نصب على البدلية[٥]، أو لا حاجة إلى تقدير محذوف؛ لأنّ (يسمعونكم) بمعنى (يجيبونكم)[٦]. فترجح بذلك مذهبهم.

---

(١) الكافي: ٦٦٦/٢، والآية الواردة في النص من سورة الشعراء: ٧٢.

(٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ١٨٨/١، والمسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح (رسالة): ١١٥-١١٦.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٣٥٢/١-٣٥٣.

(٤) ينظر: المحتسب: ١٣٠/٢، والكشاف: ٣١٨/٣، واللباب في علوم الكتاب: ١٢٠/٦، والجدول في إعراب القرآن: ٨٤/١٩، وإعراب القرآن وبيانه: ٨٥/٧-٨٦.

(٥) ينظر: التفصيل في إعراب التنزيل: ١٦٨/١٠.

(٦) ينظر: التفصيل في إعراب التنزيل: ١٦٩/١٠.

المسألة الرابعة: صيغة التعجب (أَفْعَل) هل هي فعل أو اسم؟

وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في صيغة التعجب (أفْعَل) هل هي اسم أم فعل؟ فذهب البصريون إلى أنّهُ فعل؛ لأنّهُ في صيغة الماضي الصريح، وبناؤه على الفتح، وكذلكَ نصبه للأسماء التي تقع بعده، فهذا يؤكد أنَّهُ فعل(١)، وأيّد الزنجاني هذا المذهب. وذهب الكوفيون إلى أنّهُ اسم واحتجوا على مذهبهم بأنّهُ غير متصرف، لا يكون منه مضارع ولا أمر، ولا اسم فاعل؛ ولأنّهُ تصحّ عينه فيُقال: ما أقوَله ! ولو كان فعلًا لقيل، ما أقاله، وكذلكَ احتجوا بأنّه يُصغّر، نحو: ما أُحيسنِه!، كما قال الشاعر(٢):

يا ما أُميْلِح غِزلانًا شَدَنَّ لنا من هؤُليّائكُنَّ الضّال والسَمُرِ

وقد اعترض الزنجاني على تعليل الكوفيين بقوله : ((قلنا: أمّا عدم التصرف فلأنّ التعجب إنّما يصحّ في الأمور الثابتة المشاهدة، فلا فائدة في التصرف، إنّما اختاروا لفظ الماضي لخفته، لكونه مجردًا من الزيادة مع أنَّ الصحيح أنّ زمانه حال لا ماض، لما ذكرنا، ولهذا لا يجوز: ما أحسنَ زيدًا أمس، وأما تصحيح عينه فلأنّهُ لمّا لم يتصرف ولم يظهر الضمير الذي فيه أشبه الأسماء نحو: أبيض وأسود، فصحح كتصحيحها؛ لأنّهُ أشبه أفعل التفضيل، لاشتراكهما في معنى المبالغة، فصح كتصحيحه، فإنّهم قالوا: هو أقول منه !، وأبيع منه !، ولذلكَ صغروه لمشابهته أفعل التفضيل، فإنّهُ يُصغّر))(٣).

(١) ينظر: الأصول في النحو:٩٨/١، والإيضاح العضدي: ٩١، واللمع: ١٣٦، والمرتجل في شرح جمل الزجاجي: ١٤٦، وأسرار العربية: ١٠١.

(٢) ينظر: الشاهد الشعري لعلي بن محمد العريني، في اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي، للمعري: ١١٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٧٤/١، وخزانة الأدب: ٩٨/١، وبلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٦٠/١، وأسرار العربية: ١٠٢، والتبيين على مذاهب النحويين: ٢٩٠، ونسب لمجنون ليلى، ولم أجده في ديوانه.

(٣) الكافي: ١٨٩٤/٤.

وقد احتجّ الكوفيون بشاعر متأخر عن عصر الاحتجاج الذي حدده النحويون وهو علي بن محمد العريني، والشاهد الشعري ورد في كتب النحويين منسوب لمجنون ليلى.

ومن رد الزنجاني وتحليله يتبين لنا:

أنَّ التعجب يكون من شيء ثابت؛ لأنّهُ تأثر عن مؤثر، ولا بُدَّ من وجوده، ومؤثرهُ الصفة المُشاهدة، وكذلكَ يدخله معنى المدح والذم فكانت صيغته الماضي؛ لأنّها أخف من غيرها(١).

وقد حصل له التصحيح في عينه، من حيث حصل له التصغير، وذلكَ بِحملهِ على باب أفعل الذي للمفاضلة فصحح كما صُحِحَ من حيث أنّه غلب عليه شبه من الأسماء بأنّهُ أُلِزمَ طريقة واحدة، والشبه الغالب على الشيء لا يخرجهُ عن أصله، وقد جاءت أفعال متصرفة مصححة، نحو: أغْيمتِ السماء(٢)، وكذلك احتجاج الكوفيين بالبيت الشعري وهو خارج زمن الاحتجاج، ويوجد اختلاف في نسبته، وأنّ البيت قُصِدَ به التشبيه وليس التعجب، وكذلكَ دلَّ على أنَّهُ فعل دخول نون الوقاية عليه(٣)، وهذا دليل على صحة ما ذهب إليه البصريون.

(١) ينظر: توجيه اللمع، لابن الخباز: ٣٨٣، والتذييل والتكميل: ٢١٦/١٠.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١١٧/١، مسألة (١٥).
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣١/٣.

المسألة الخامسة: القول في جواز إقامة المفعول الأول مقام الفاعل في الفعل المتعدي:

الفعل المتعدي: هو الناصب مفعولًا بهِ دون الحاجة إلى تقدير حرف جر[١]،أو هو: الذي لا يعقل إلّا بمتعلق غير الفاعل نحو: ضُرِبَ زيدٌ، فإنّ فهمه يتوقف على شيء يتعلق بهِ ضربُ الضارب[٢]. والمتعدي على ثلاثة أضرب: متعدٍ إلى مفعول به واحد، وإلى اثنين، وإلى ثلاثة[٣].

والأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل هي (أعلم وأرى) ويلحق بها (أنبأ ونبّأ، وأخبر وخبّر، وحدَّث)، و(أعلم ورأى) هما أصل هذا الباب إذ كان أصلهما قبل دخول الهمزة (علم ورأى) متعديان إلى مفعولين، فإذا بنيت هذه الأفعال للمفعول تعيّن إقامة الأول مقام الفاعل لا غير، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين[٤]، فتقول: أُعِلمَ زيدٌ عمرًا خيرَ الناس، إذ لو أقمت الثاني والثالث لصار في الكلام لبس، فلو قلت : أُعلمَ عمرو زيدًا خيرَ الناس، لصار عمرو وهو المعلَم بأنّ زيدًا خير الناس، ولو قلت: أُعلِمَ خيرُ الناس زيدًا عمرًا، لصار خيرُ الناس معلمًا بأنّ زيدًا مثل عمرو.

وأجاز الجزولي (ت٦٠٧هـ) العكس في الإعمال إذا لم يعرض لبس، وذلك كما إذا قلت: أُعلِمَ زيدٌ فرسَ عمرو سائرًا[٥]، فأجاز هنا أنْ تقيم الثاني والثالث مقام الفاعل، إذ لا لبس، ويكون على القلب.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: الكناش في فنيّ النحو والصرف: ٣٣/٢.

(٣) ينظر: المفصّل: ٣٤١، وأسرار العربية : ٨٣-٨٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٢١/٣-١٢٢، والأصول في النحو: ١٨٩/١-١٩٠، والإيضاح العضدي: ١٧٥، وعلل النحو لابن الوراق: ٢٨٥، واللمع: ١٢٧، وأسرار العربية : ٨٦، وتوجيه اللمع: ١٢٧.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٤٣، والتذييل والتكميل: ٢٥١/٦، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٥٩/٣، وشرح التصريح على التوضيح للأزهري: ٤٣٣/١-٤٣٤.

وقد ردّ الزنجاني على ما ذهب إليه الجزولي بقوله: ((والجمهور إنّما منعوا منهُ؛ لأنّ (زيدًا) مفعولٌ يجوز السكوت عليه، و(فرس عمرو) فهذا لا يجوز السكوت عليه، فإذا قلت: أُعلمَ فرسُ عمرٍو زيدًا سائرًا، جعلت (فرس عمرو) في موضع يجوز السكوت عليه، و (زيدًا) في موضع المبتدأ الذي لا يجوز السكوت عليه، وفصلت بين (فرس عمرو) وهو المبتدأ، وبين خبره، وهو سائر بزيد، وهو أجنبي منهما، ولا كذلك باب (أعطيت) فإنّه يجوز السكوت على كلا مفعوليه، ولا باب ظننت، فإنَّه لا يجوز السكوت على واحد منهما، فقبُح القلب ها هنا لعدم اتفاق الكلامين))[1].

ويبدو أنّ الزنجاني في ردّه هذا قد انطلق من قاعدة مهمة وهي فائدة الكلام للمخاطب ومتى يحسن السكوت عليه، وكذلك وقف عند قضية جواز الفصل بين المبتدأ والخبر بأجنبي، وهنا لا يجوز لتعارض التقدير مع فائدة الكلام ومتى يحسن السكوت عليه، وهذا إنْ دلّ على شيء يدل على اهتمامه بالمعنى والقاعدة النحوية.

(١) الكافي: ٤٥٩/١.

الفصل الثالث

ردود الزنجاني

في الأدوات والحروف

ردود الزنجاني في الأدوات والحروف

توطئة:

الأدوات:

لغةً: الأداة : من أدّى فلان ما عليه أداءً وتأديةً، وفلان آدّى للأمانة من فلان، وألف الأداة (واو) لأنّك تقول: أدوات، ولكلّ ذي حرفةٍ أداة أي: آلتُه التي يقيم بها حرفته، وأداة الحرب: السلاح(١). وأدّاه على كذا يؤديه إيداءً، إذا قوّاه عليه وأعانه ، وأدّى الرجل أيضًا أي: قويَّ(٢) .

واصطلاحًا: هي الوسيلة التي يستخدمها المتكلم لإحكام دلالة الجملة ، وإتمام إفادتها حتى يطابق الكلام مقتضى الحال ، وللربط بين الأسماء والأفعال والجمل من أجل إنشاء الأسلوب ، ومن ثم تكتسب الأداة معناها من السياق(٣).

والحرف لغة: حرف كل شيء: طرفه وشَفيرُهُ وحَدُّهُ، ومنه حَرْفُ الجبل، وهو أعلاه المُحَدَّدُ. والحَرْفُ: أحد حُروفِ التهجّي(٤)، و((مِنْهُ الْحَرْفُ، وَهُوَ الْوَجْهُ. تَقُولُ: هُوَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَيْ طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾. أَيْ عَلَى وَجْهٍ وَاحِدٍ. وَذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَجِبُ عَلَيْهِ طَاعَةُ رَبِّهِ تَعَالَى عِنْدَ السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ، فَإِذَا أَطَاعَهُ عِنْدَ السَّرَّاءِ وَعَصَاهُ عِنْدَ الضَّرَّاءِ فَقَدْ عَبَدَهُ عَلَى حَرْفٍ))(٥).

والحرف اصطلاحاً ((ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعلٍ فنحو: ثُمَّ، وسَوْف، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها))(٦). وتابعه في ذلك المبرد الذي اكتفى بنقل كلامه، إذ

---

(١) ينظر: كتاب العين: ٩٨/٨.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٢٦٥/٦.

(٣) في علم النحو العربي، رؤية جديدة وعرض نقدي: ٢٣٢.

(٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٣٤٢/٤.

(٥) معجم مقاييس اللغة: ٤٢/٢، والآية الواردة في النص من سورة (الحج:١١).

(٦) الكتاب: ١٢/١.

يقول: ((وحرف جاءَ لِمَعْنى))[١]. أما ابن السراج فكان أكثر وضوحًا ممن سبقه، فعنده ((ما لا يجوز أنْ يخبر عنه كما يخبر عن الاسم، ألا ترى أنّك لا تقول: إلى منطلق كما تقول: الرجل منطلق، ولا: عن ذاهب، كما تقول: زيد ذاهب، ولا يجوز أن يكون خبرًا، لا تقول: عمرو إلى، و لا بكر عن، فقد بان أنّ الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تخبر عنه ولا يكون خبرًا. والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام... ولا يأتلف من الحرف مع الفعل كلام... ولا يأتلف أيضًا منه مع الاسم كلام))[٢]، وبذلك فالحرف لا يتحصل من لفظه، فقولنا: إلى، أو مِنْ، لا يتحصل بهم معنى، وإنّما المعنى يتحصل مع المجرور بهما، فقولنا: أخذتُ من الدراهم، قد أفادت التبعيض، وهذا المعنى متحصل من الاسم المجرور، وقد أشار ابن السراج إلى خصيصة مهمة جداً هو افتقاده إلى الإسناد، الذي استعمل بدلاً عنه (الائتلاف) فلا يسند الحرف إلى الاسم أو الفعل أو مع نفسه.

(١) المقتضب: ١/٣.

(٢) الأصول: ١/٤٠، ٤١.

المبحث الأول

ردود الزنجاني في الأدوات والحروف من حيث البساطة والتركيب

المسألة الأولى: القول في (لن) أهي بسيطة أم مركّبة؟

(لَنْ) من أدوات نصب الفعل المضارع، وتستخدم لنفي المستقبل، وقد اختلف النحويون فيها أهي بسيطة أم مركّبة، فذهب الخليل إلى أنَّ أصل (لَنْ) (لا أَنْ) فحذفت همزة (أن) تخفيفًا لكثرة الاستعمال، كما حُذِفَت ألف (لا) لالتقاء الساكنين فصارت (لَنْ)، فالنصب مُستفاد من (أن) والنفي من (لا)[١].

وهذا القول ردّه سيبويه وأيَّده في ذلكَ جمهور البصريين[٢]، ومنهم الزنجاني[٣]، إذ جاء في الكتاب: ((ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أمّا زيدًا فلن أضرب؛ لأنّ هذا اسم والفعل صلته، فكأنَّه قال: أمّا زيدًا فلا الضرب له))[٤]. وذهب الفرّاء إلى أنَّ أصل (لن) (لا) والنون فيها بدلٌ من الألف، وحجّتهُ في ذلك اتفاقها مع (لا) في النفي، ونفي المستقبل، وجعل (لا) أصلًا؛ لأَنّها أقصد في النفي من (لَنْ)؛ لأنَّ (لَنْ) لا تنفي المضارع[٥]. وردَّ الزنجاني قول الفرّاء هذا، إذ قال: ((وهذا ادّعاءُ علم الغيب))[٦].

ويبدو أنّ اعتراض الزنجاني في محلّه؛ لأنّ دعوى الفرّاء لا دليل عليها؛ ولأنَّ (لا) لم توجد ناصبة في موضع[٧]، وكذلك تتضمن دعوى الفرّاء مخالفة أصول العربية؛ لأنّه يدعي أنّ ألف (لا) قد انقلبت نونًا فصارت الكلمة (لَنْ)، والمعهود في العربية هو

(١) ينظر: الكتاب: ٥/٣، والأصول في النحو: ١٤٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٩٢/٣.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٤٧/٢، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ١٩٢/٣، والمسائل الحلبيات: ٤٦، وعلل النحو لابن الوراق: ١٩٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٨/٥
(٣) ينظر: الكافي: ١٦٢٤/٣.
(٤) الكتاب: ٥/٣.
(٥) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٨/٥، شرح الرضي على الكافية: ٤٨٤/٣.
(٦) الكافي: ١٦٢٥/٣.
(٧) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٢.

انقلاب النون ألفًا، نحو: قوله تعالى: ﴿**لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ**﴾(العلق:١٥)، وذهب سيبويه[١] إلى أنَّ (لَنْ) بمنزلة شيء على حرفين ليس فيها زيادة[٢]، أي أنَّها بسيطة وليست مركّبة، وهذا ما ذهب إليه جمهور البصريين[٣]، ورجّحه الزنجاني[٤].

وكذلك هناك فروقٌ بين (لن ولا) ذكرها النحاة، منها:

١. إنّ في (لَنْ) توكيدًا لا تفيدهُ (لا)، تقول: لا أبرحُ اليوم مكاني، فإذا أكّدت وشدّدت قلت: لَنْ أبرح اليوم مكاني[٥].

٢. ذهب بعضهم إلى أنَّ العرب تنفي المضنون بـ(لَنْ)، والمشكوك فيه بـ (لا)، أيْ أنّه: إذا كان الشيء ممكنًا عند المخاطب مظنونًا وقوعه نُفي بـ(لَنْ)، وإذا كان مشكوكًا في وقوعه كأن تقول: أيكون أم لا يكون؟ قلت في نفيه: لا يكون[٦].

٣. إنّ النفي بـ(لا) أطول من النفي بـ(لَنْ)، أي أنّ (لَنْ) تنفي المستقبل القريب، بخلاف (لا) فإنّها تنفي المستقبل المتطاول؛ لأنّ آخرها ألف وهو يطول فيه النفس فناسب طول المدة بخلاف (لَنْ)[٧]، وبهذا يتبيّن صحة مذهب البصريين ومنهم الزنجاني.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/٥.

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣١٠، وشرح الدماميني على مغني اللبيب: ١/٢٦٧.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ٢/١٤٧، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٣/١٩٢، وشرح المقدمة المحسبة: المحسبة: ١/٢٣١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٥/٣٨.

(٤) ينظر: الكافي: ٣/١٦٢٥.

(٥) ينظر: المفصّل: ٤٠٧.

(٦) ينظر: بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية: ١/٩٧، والإتقان في علوم القرآن: ٢/٢٧٨.

(٧) ينظر: معاني النحو: ٣/٣٦١.

المسألة الثانية: القول في (إذن) أهي بسيطة أم مركّبة؟

(إذن)، حرف جواب وجزاء، نحو: سأقصدكَ غدًا، فيُقال: إذن أكرمُكَ[١]، وقال الزجاج [٢] تأويلها: إنْ كان الأمرُ كما ذكرت فإنّي أكرِمُكَ، واختلف النحويون في بساطتها وتركبها، فذهب جمهور البصريين[٣] إلى أنّها بسيطة لا مركبة، وذهب الخليل[٤] إلى أنَّها مركبة من (إذ و أنْ) وغلب عليها حكم الحرفية، ونُقلت حركة الهمزة الهمزة إلى الذال، ثم حذفت والتزم هذا النقل، وممَّن وافق الخليل ابن مالك إذ يقول: ((وانتصاب المضارع بعدها بـ(أنْ) مضمرة؛ لأنّهُ لا يستقيم إلّا على أنْ يكون ما بعد (إذن) في تأويل مبتدأ لازم حُذف خبرُهُ، أو (إذنْ) قبله ليست حرفًا بل ظرفًا مخبرًا به عن المبتدأ، وأصلها (إذا) فقطعت عن الإضافة وعوض عنها التنوين، وكلاهما في غاية من التكّلف، والقول بأنّ (إذن) مركّبة من: (إذ) و(أن) أسهل منه))[٥]، ورد الزنجاني معترضًا عليه ومعللًا بقوله: ((وهو فاسد، لأنّ (إذ) ظرف يضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية، وتكون خبر مبتدأ، كقولك: القتال إذ خرجَ زيدٌ، ولا كذلك (إذا) و(أنْ) عاملة لا تُلغى و(إذا) قد تُلغى، فإنْ قُلتَ: فلعلّ التركيب أحدث معنى لم يكن، كما ذكرنا في (أنْ) قلت: من ذهب إلى التركيب يزعم بقاء (أنْ) على أصل الوضع في إفادته معنى الاستقبال وعمل النصب، وكذلك (إذ) مفيد للزمان على أصل وضعها، وقد

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢١٧/٢، وحروف المعاني والصفات: ٦.

(٢) ينظر: المفصّل: ٤٤٣، والبديع في علم العربية: ٥٩٣/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠/٤، والجنى الداني: ٣٦٣، ومغنى اللبيب: ٣٠، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٦٧/٢.

(٤) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ٣٤/٢، والجنى الداني: ٣٦٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٧٤/٣، والحدود في علم النحو: ٤٦٤، (الهامش: ٢).

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠/٤.

بينا انتفاءه، وفيه نظر، إذ لا يلزم من ادعائهم بقاء بعض الأحكام الثابتة عند الإفراد بقاء كلها))[١].

وهنا أوضح الزنجاني الفرق بين (إذ) و(إنْ) وما يختص به كل واحد منها، وهو الاختلاف في اختصاص دخول (إذ، وإن) وكذلك عمل كل منهما من عدمه[٢].

وقوله: فلعل التركيب أحدث معنى، إشارة إلى قول النحاة من أنّ الشيئين إذا تركّبا أصبح لهما حكم ومعنى آخر لم يكن لهما قبل التركيب، والتركيب يتحقق بالتلازم والامتزاج بين كلمتين تلازمًا يمنحه الاستعمال معنى جديدًا مستخلصًا وناتجًا من مجموع المعنيين، والغرض من التركيب تكثير المعاني وتوسيع الاستعمال[٣]، والزنجاني إذ ردَّ ما ذهب إليه الخليل دلّ على أنّه يؤيد ما ذهب اليه البصريون من أنّ (إذن) بسيطة وغير مركبة وقد ردّ المالقي (ت٧٠٢هـ) على القول بالتركيب من وجهين:

أحدهما: أنّ الأصل في الحروف البساطة ، ولا يدعي التركيب إلّا بدليل قاطع.

الآخر: إنّها لو كانت مركبه من (إذ) و(أن) لكانت ناصبة على كل حال، تقدمت أو تأخرت ، وعدم العمل في المواضع المذكورة دليل على عدم التركيب[٤].

وبذلك يترجح ما ذهب إليه البصريون و الزنجاني من أن (إذن) بسيطة غير مركّبة.

المسألة الثالثة: القول في (كم) أهي بسيطة أم مركبة؟

كم: للسؤال عن العدد، وتكون استفهامية وخبرية، وتدل الاستفهامية على عدد مبهم معلوم ظنّه عند المخاطب، وتدل الخبرية على عدد مبهم عند المخاطب وربُّما يعرفه

(١) الكافي: ١٦٢٨/٣.

(٢) ينظر: رصف المباني: ٦٢.

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٣/١، مسألة (٢٥)، والأشباه والنظائر: ٦٠، والتنحية النحوية ودلالتها في القرآن الكريم (أطروحة): ١٢٦-١٢٧.

(٤) ينظر: مسائل إذن (بحث): ٤١٤.

المتكلم، وتستعمل للتكثير أو للتكثير والتقليل على حد سواء، وتقع الاستفهامية على العدد، نحو: كم غلاماً لكَ؟ تريد: أعشرون أم ثلاثون؟ وما أشبه ذلكَ، أمّا الخبرية فمعناها معنى (رُبّ) إلّا أنّها اسم و(رُبّ) حرف نحو: كم رجلٍ قد لقيت[١].

وذهب البصريون إلى أنَّ (كم) مفردة بسيطة غير مركّبة وُضعت للعدد، وأنّ الأصلُ فيها هو الإفراد، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، وقد أيّدَ الزنجاني ما ذهب إليه البصريون[٢].

وذهب الكوفيون إلى أنَّها مركبة، وأنَّ الأصل فيها (ما) زيدت عليها الكاف فصارت (كما)، ثُمَّ حذف الألف من (ما) ثم أُسْكِنَت الميم؛ فرارًا من توالي الحركات فصارت (كم)، فالأصل أنْ يقالَ: كما مالك؟ وبعد الحذف: كم مالكَ؟[٣]، واحتجوا لمذهبهم بوجود النظير، وهو (لِمَ) فإنَّ الأصلَ فيها (ما) زيدت عليها (اللام) فصارتا جميعًا كلمة واحدة، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال، وسُكّنت ميمها، فقالوا: لِمْ فعلت كذا؟ واحتجبوا كذلك بقول الشاعر[٤]:

يا أَسَديُّ لِمْ أكلته لِمَهْ؟

لو خافك اللهُ عليه حَرَّمَهْ

فما قَرِبْتَ لحمه ولا دَمَهْ

---

(١) ينظر: المقتضب: ٥٥/٣-٥٧، والأصول في النحو: ٣١٥/١، وشرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٤٨٣/٢.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٣، مسألة (٤٠)، والتبيين عن مسائل النحويين: ٤٢٣، وتوجيه اللمع: ٣٩٨، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٨/٣، والجنى الداني: ٢٦١.

(٣) ينظر: معاني القران للفرّاء: ٤٦٦/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤٢٣، وشرح الرضي على الكافية: ١٣٨/٣، والجنى الداني: ٢٦١.

(٤) البيت لسالم بن داره الغطفاني في حياة الحيوان الكبرى: ١٧٦/١، ولسان العرب: ٤٦١/٢ (مادة: روح)، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٣، والمقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية: ٢٠٧٤/٤.

فقوله: (لِمَه) دخلت لام الجر على (ما) الاستفهامية بعد حذف ألفها؛ لدخول حرف الجر عليها، ثم أُسكِنَتْ الميم بعد أنْ كانت مفتوحة و(الهاء) قد تكون للسكت أو قلب الشاعر الألف (هاء) للوقف(١).

وقد ردَّ الزنجاني على الكوفيين مبينًا أنّ ما ذهبوا إليه فاسد، حيث قال: ((هذا فاسد؛ لأنهّ لو كان كما زعموه لجاز أنْ يقال: لِمَه؟ في الوقف، كما يقال: لِمَه وَبِمَه، ولجاز: كم رجلاً عندكَ؟، بفتح الميم، كما يقال: لِمَ قُلتَ؟، ولجاز أنْ يقال: كما على الأصل كما قالوا: لما وبما، فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه))(٢).

وقد احتجّ الزنجاني على صحة مذهبه بما ألزم به الكوفيون أنفسهم، فعلى مذهبهم يجوز، كم رجلاً عندكَ؟، بالفتح ويجوز: كما رجلًا، وهذا مخالف للقياس، وكذلك قولهم في تركيب (كَمْ) من (ما) و(الكاف)، لا دليل عليه ولا يجوز أنْ نقيس (ما) على (كم) فقولنا: كم مالك؟ أيْ: ما عدده، وقولنا: ما مالك؟ سؤال عن الحقيقة، فما مالك، معناه، أيّ: جنس هو؟ وليس هذا معنى العدد، فهذا يدلُ على صحة ما ذهب إليه البصريون(٣).

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١.
(٢) الكافي: ١٩٣١/٤.
(٣) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين: ٤٢٤.

المبحث الثاني

ردود الزنجاني في الأدوات والحروف من حيث الأصالة والزيادة

المسألة الأولى: زيادة (إلّا) بين المبتدأ والخبر:

من عوامل المبتدأ والخبر: مازال، وما برح، وما فتئ، وما انفك، وهي لاستمرار الفعل بفاعله في زمانه و(ما) فيها نافية، وحرف النفي لازم إلّا في جواب القسم، وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، نحو: ما زال زيدٌ قائمًا، ومعناها الإيجاب؛ لأنّ معنى هذه الأفعال النفي، وهو خلاف الثبات، إذ يُقال: برح المكان براحًا، إذا زال منه، فإذا دخل حرف النفي، نفى الزوال فعاد إلى الثبات، نحو: ما زال زيدٌ قائمًا، فمعناها: أنّه قائمٌ(١).

ولا يدخل (إلّا) على خبرها، فلا يجوز، لم يزل زيدٌ إلّا قائمًا، وأما قول ذي الرمة(٢):

حَراجِيجُ ما تنفكّ إلاّ مُناخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بلدًا قفرًا

إذ أدخل الشاعر هنا (إلّا) على خبر ما تنفكُ (مناخة)، ومن العلماء من خطّأ ذا الرّمة في ذلك، ومنهم الأصمعي والجرمي وابن جني(٣).

ومن العلماء من خرّج البيت الشعري على أقوال منها:

الأول: أنّه يروى (ما تنفك آلا مناخة) و(الآل) الشخص يقال: هذا آل قد بدا أي: شخص، وبه سمى الآل؛ لأنّه يرفع الشخوص أول النهار وآخره، فكأنّه قال: ما تنفك مهزولة من السير، فلا يكون في البيت استثناء(٤).

الثاني: إنّ (مناخة) هنا مرفوعة بعد (إلّا) فلم يكن في البيت حجّة(٥).

---

(١) ينظر: المفصّل: ٣٤٩، وأسرار العربية: ١١٦، والبديع في علم العربية: ٤٦٠/١.

(٢) ديوانه: ١٤١٩/٣.

(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٧٨، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٥٩/٤.

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٧/١، مسألة (١٧).

(٥) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٧٣، والتبيين على مذاهب النحويين: ٣٠٥.

الثالث: إنّ (تنفك) تامة، ولم يكن في البيت حجة لأنّكَ، تقول: انفكّت يده، فتوهم فيه التمام ثم استثنى، وقد رجَّح ابن مالك هذا القول وعدّهُ أصح الأقوال(١).

الرابع: إنّ (مناخة) حال، والتقدير: ما تنفك على الخسف، وقد ضعّف رضي الدين الاستربادي هذا القول(٢).

الخامس: إنّ (إلّا) واقعة في غير موقعها كما في قوله تعالى: ﴿**إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا**﴾(الجاثية:٣٢)، والتقدير: إنّ نحن إلّا نظن ظنًا، فهنا النية بها التأخير، والمُراد: ما تنفك مناخة إلّا على الخسف(٣).

السادس: إنّ الشاعر قد يكون راعى اللفظ؛ لأنّه منفي ولم ينظر إلى المعنى فأدخل (إلّا) لذلك، ومثله كثير، قال تعالى: ﴿**أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى**﴾ (القيامة:٤٠)، وقوله: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾(الزمر:٣٦)، فأدخل الباء في الخبر لوجود لفظ النفي؛ لأنّ الباء إنّما تُزاد لتأكيد النفي والمعنى فيها على الإيجاب، وقد ذهب إلى ذلك ابن يعيش(٤)، وأيّد الزنجاني هذا المذهب أيضًا.

السابع: إنّ (إلّا) زائدة بين المبتدأ والخبر، وهو قول المازني (ت٢٤٩هـ)(٥).

وردَّ الزنجاني ما ذهب إليه المازني، بقوله: ((وفيه بُعد لأنّ (إلّا) لم تُعرف زائدة في غيره))(٦)، واعتراض الزنجاني هنا هو الصحيح؛ لأنَّ (إلّا) لم تثبت زيادتها في غير هذا فيحُملُ عليه(٧).

---

(١) ينظر: التبيين على مذاهب النحويين: ٣٠٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٧/١.
(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٢٧/١، مسألة (١٧)، والتبيين على مذاهب النحويين: ٣٠٥.
(٣) ينظر: المسائل الحلبيات: ٢٧٩، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٦٠/٤، والجنى الداني: ٤٩٦.
(٤) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٦٠/٤.
(٥) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٠/٤-٢٠١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٧١.
(٦) الكافي: ٤٩٢/١.
(٧) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٠٠/٤.

المسألة الثانية: دخول الباء الزائدة على خبر (ما):

تدخل (ما) على المبتدأ والخبر، وبنو تميم لا يعملونها؛ لكونها مشتركة بين الأسماء والأفعال، بل يتركون الاسمين بعدها مرفوعين على ما كانا عليه من الابتداء، أمّا أهل الحجاز فقد ألصقوها بـ(ليس) في الدلالة على النفي، والدخول على المبتدأ والخبر، وتخليص المضارع إلى الحال[١]، ولا يعملونها إلّا بشروط منها :

١. أنْ لا تزاد بعدها (إن).

٢. بقاء النفي فلو انتقض بـ(إلّا) بطل العمل.

٣. الترتيب، وهو تقديم الاسم على الخبر[٢].

٤. أنْ لا يتقدم الخبر إذا لم يكن ظرفًا أو جار ومجرور[٣].

أمّا دخول حرف الباء الزائد على خبر(ما)، فمذهب جمهور البصريين جواز دخوله[٤]، ولا فرق عندهم فيما إذا كانت (ما) هذه حجازية أو تميمية؛ لأنّ (ما) عندهم ناصبة للخبر؛ لأنّها أشبهت (ليس) فوجب أنْ تعمل عملها، وعمل (ليس) الرفع والنصب، ووجه الشبه بينهما وبين ليس من وجهين:

أحدهما: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنّ ليس تدخل على المبتدأ والخبر.

الآخر: أنّها تنفي ما في الحال، كما أنّ ليس تنفي ما في الحال.

ويقوي الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها نحو قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾(فصلت:٤٦)، وفي خبر ليس نحو قوله جلّ وعلا: ﴿**أَلَيْسَ**

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق :٢٣٧، والخصائص:٣٩.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية: ١٥٧، وتوضيح المقاصد: ٥٠٦/١.

(٣) ينظر: شرح الألفية (تحرير الخصاصة): ١٩٧/١، وأوضح المسالك:٢٦٥/١- ٢٧٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٨٨/٤، ومجالس العلماء للزجاجي:٩٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٠/١، واللمع:٣٩، وأسرار العربية: ١١٩، والبديع في علم العربية: ٢٤٠/١، وتوجيه اللمع: ١٤٤،وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي:٢٣٤/٢.

اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾(الزمر:٣٦)، وذهب أبو علي الفارسي[١] والزمخشري[٢] من البصريين إلى أنّ الباء الزائدة لا تدخل إلى إلّا على خبر (ما) الحجازية، جاء في المفصل: ((ودخول الباء في الخبر، نحو قولك: ما زيدٌ بمنطلقٍ، إنّما يصح على لغة أهل الحجاز؛ لأنّك لا تقول: زيدٌ بمنطلقٍ))[٣].

وقد ردَّ الزنجاني على ما ذهب إليه أبو علي الفارسي والزمخشري مضعفًا رأيهما، ومعللًا ذلك بقول السيرافي[٤]، إذ قال: ((وهو ضعيف فإنَّ أبا سعيد قال: إنّما أُدخِلت الباء في خبر ليس؛ لأنّها غير متصرفة فنزلت بذلك منزلة فعل لا يتعدى إلّا بحرف الجر، فعُديت إلى منصوبها بالباء، وحملت (ما) على (ليس) في ذلك لاشتراكها في النفي، فلا فرق في ذلك بين الحجازية والتميمية))[٥].

ثم علّق الزنجاني على قول الزمخشري إذ قال: ((إنّما يستقيم الذي ذكرهُ الزمخشري على مذهب الكوفيين))[٦].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، واحتجوا بأنّ القياس في (ما) ألّا تكون عامله البتة؛ لأنّ الحرف إنّما يكون عاملًا إذا كان مختصًا، كحرف الخفض لمّا اختص بالأسماء عمل فيها، وحروف الجزم لما اختص بالأفعال عملت فيها، وإذا كان غير مختص فوجب ألّا يعمل كحرف الاستفهام والعطف؛ لأنّهُ تارة يدخل على الاسم نحو: ما زيدٌ

(١) ينظر: الإيضاح العضدي: ١١٠.

(٢) ينظر: المفصّل: ١١٢، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١١٨/٢، والإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب: ٣٩٩/١.

(٣) المفصل: ١١٢.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٣/١، إذ قال: ((وإنّما حملوا (ما) على (ليس) لاتفاقهما في المعنى) ولم يقل باقي الكلام، إنّما ذكر في شرح المفصّل لابن يعيش: ١٢١/٢.

(٥) الكافي: ٥٠٧/١.

(٦) الكافي: ٥٠٧/١.

قائم، وتارة يدخل على الفعل نحو: ما يقومُ زيدٌ، فلمّا كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب ألّا تعمل، ولهذا كانت مهملة غير عاملة في لغة بني تميم(١).

وقد ردّ الزنجاني أيضًا على الكوفيين مبينًا فساد ما ذهبوا إليه إذ قال: ((وهو فاسد؛ لأنّ الإعراب يفصل بينهما؛ ولأنّ الباء قد تدخل في خبر المبتدأ إذا كان الكلام مصدّرًا بالنفي، كقولك: ليس زيدٌ أبوه بقائمٍ، ويُبطل قول الفرزدق:

لَعَمرُكَ مَا مَعَنٌ بِتَارِكِ حَقِّهِ وَلَا مُنْسِيٌ مَعَنٌ وَلَا مُتيَسِّرُ

وهو تميمي؛ ولأنّه عطف عليه بالرفع، فدلَّ على أنّ موضع(بتارك) رفع، وربما زادوا في خبر (لا) الباء أيضًا، فقالوا: لا رجل بأفضل منك، ولا أحد بخير منك، فإذا عطفت على خبر (ما) بعد دخول الباء، وفي المعطوف ضمير عائد على اسم (ما) كقولك: ما زيدٌ بقائم ولا قاعدٍ أبوه، فيجوز في (قاعد) الجرُّ بالعطف على قائم، وأبوه: مرتفع بهِ، والنصب بالحمل على موضع الباء، والرفع إمّا على الابتداء، وأبو: مرتفع بهِ والفاعل قد سدّ مسدّ الخبر، كقولك: أقائم غلاماك، أو على أنّ (أبوه) مبتدأ، وقاعدٍ خبر مقدم، وتقول في التثنية على الأول: ما زيدٌ بقائمٍ، ولا قاعد أخوه، وعلى الثاني: ما زيد بقائمٍ ولا قاعدان أخوه))(٢).

ومن خلال حجج البصريين وتحليل ردّ الزنجاني يتبين لنا:

١.إجماع جمهور البصريين(٣) ومعهم الزنجاني على دخول حرف الباء الزائد على الخبر المنفي بـ(ليس) و(ما)، نحو: ليس زيدٌ أبوه بقائم، وما زيدٌ بقائم، وقد ورد في قوله

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٣/١، وشرح المفصّل لابن يعيش:٢٦٨/١، وشرح الرضي على الكافية: ١٩٥/٢، وارتشاف الضرب:١٠٧٧/٣، والمساعد في تسهيل الفوائد:٢٨٠/١، وتمهيد القواعد: ١٢٠٠/٣، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٢١٨/٢، وتعليق الفرائد: ٢٤٥/٣.

(٢) الكافي: ٥٠٧/١-٥٠٨، والبيت الوارد في النص في ديوان الفرزدق: ٢٧٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٣٨٢/١، وشرح ابن الناظم للألفية: ١٠٦، والتذييل والتكميل: ٣٠٨/٤، والجنى الداني: ٥٤، وشرح ابن عقيل: ٣١٠/١، وشرح المكودي على الألفية: ٦٢.

تعالى: ﴿**أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ**﴾، وفي الخبر المنفي بـ(ما) في قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ**﴾(الأنعام: ١٣٢)، وكذلك تُزاد الباء في خبر (لا) أخت ليس، وقد ورد السماع في ذلك، كقول سواد بن قارب[١]:

فكنْ لي شفيعًا يومَ لا ذُو شَفاعةٍ بِمُغْنٍ فتيلًا عَنْ سَوادِ بنِ قَارِبِ

٢. لم ينفرد الزنجاني في اعتراضه على الزمخشري إذ سبقهُ في ذلك ابن يعيش[٢] وابن الحاجب[٣]، وتابعه في ذلك كُل من المرادي[٤] وابن هشام[٥] والدماميني (ت٨٢٧هـ)[٦] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[٧]، إذ ذكر ابن الحاجب معترضًا على الزمخشري أنَّ ((هذا الاستدلال غير مستقيم لفقدان النفي المصحح دخول الباء، ألا ترى أنّك تقول: ما جاءني من أحد، فدخول (من) لأجل النفي خاصة، ولا يلزم أنْ تقول: جاءني من أحد))[٨].

٣. ورد السماع في دخول الباء على خبر(ما) في قول الفرزدق وهو تميمي، فدلَّ ذلك على أنّ الباء غير مختصة بـ(ما) الحجازية، وكذلك ما ورد في كتاب سيبويه وهو قولهم: ما أنت بشيءٍ إلّا شيءٌ لا يعُبأ بهِ، برفع (شيء) على البدل من موضع الباء[٩].

---

(١) البيت لوارد بن قارب، ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٣٧٦/١، وشرح الكافية الشافية لابن مالك: ١١٣/١، وشرح ابن الناظم على الألفية : ١٠٥، والتذييل والتكميل: ٢٨٢/٤.

(٢) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١٢١/٢.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب: ٣٩٩/١.

(٤) ينظر: الجنى الداني: ٥٤، وتوضيح المقاصد: ٢٢٠/١.

(٥) ينظر: مغنى اللبيب: ٧٢٧/٢.

(٦) ينظر: تعليق الفرائد: ٢٧٠/٣، وشرح الدماميني على المغني: ٩٥/٢.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٠٩/١.

(٨) الإيضاح في شرح المفصّل لابن الحاجب: ٣٩٩/١.

(٩) ينظر: الكتاب: ٣١٦/٢.

٤. وكذلك يُردُّ على الزمخشري والكوفيين وهو قولهم: انتصاب الخبر بسقوط الخافض أنّ هناك أسماء تدخل عليها خوافض من الحروف ولا تنصب بزوالها عنها نحو قوله تعالى: ﴿**وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾(الفتح:٢٨) ثم تقول: كفى الله شهيدًا، وتقول: بحسبك زيدٌ، ثم تقول: حسبك زيدٌ[١]، وبذلك يترجّح ما ذهب إليه الزنجاني وجمهور البصريين.

المسألة الثالثة: زيادة (مِن) في الإيجاب:

(مِنْ) حرف جر وله عدة معانٍ، منها[٢]:

الأول: أنْ تكون لابتداء الغاية، نحو: سرتُ من البصرة.

الثاني: أنْ تكون للتبيين، نحو قوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾ (الحج:٣٠).

الثالث: أنْ تكون للتبعيض، نحو: أكلتُ من الرغيف.

الرابع: أنْ تدخل مع النكرات لنفي الجنس، نحو: ما جاءَني من رجل، وهي هنا زائدة، ولا تُزاد عند جمهور البصريين[٣] إلّا بشرطين:

الأول: أنْ يكون ما قبلها غير موجب، وهو أنْ يتقدمها نفي أو نهي أو استفهام نحو: ما جاءني من أحدٍ، ولا يقم من أحدٍ، وهل من طالب في الصف.

الثاني: أنْ يكون مجرورها نكرة[٤].

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٣/١، والبديع في علم العربية:٤٢٦/٢، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٥٨/٢.

(٢) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٢٠٨-٢٠٩ ، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٣٦/١.

(٣) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٢٠٨-٢٠٩، ومنازل الحروف للرماني :٥٠، ونتائج الفكر في النحو: ٢٥٨، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٥٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٦١/٤.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٢٣/٤، والجنى الداني: ٣١٧-٣١٨.

وذهب الكوفيون إلى أنّ (مِن) زائدة بشرط أنْ يكون مجرورها نكرة، نحو قول العرب: قد كان من مطرٍ، أي: قد كان مطر[١].

أمّا الأخفش فذهب إلى زيادة (من) في الإيجاب، ولم يشترط في زيادتها شيئًا[٢]، واستدل بما حُكي عن العرب: قد كان من مطرٍ، وقد كان من حديثٍ فخل عني، واستدلوا أيضًا، بقوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾(نوح:٤)، و﴿**وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾(البقرة:٢٧١)، و﴿**فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ**﴾(المائدة:٤)، والمعنى: يغفر لكم ذنوبكم، ويكفر عنكم سيئاتكم، وكلوا ممّا أمسكن عليكم.

وقد اعترض الزنجاني على ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش إذ قال: ((قلنا: (مِنْ) فيها كلها للتبعيض؛ لأنّ الله لا يغفر كل ذنب، ولا يكفّر كُلَّ سيئة، فإنَّهُ لا يغفر الشركَ، ولا ما يتعلقُ بالعبدِ، ولا يُؤكل من الصيد كله، أذ لا يُؤكل الفرث والدم. وأمّا قول بعض العرب: قد كان من مطر ، فخل عني. فهو في غاية الشذوذ، أو يكون في (كان) ضمير الشأن، والجار والمجرور جملة تفسير الشأن، كمسألة الكتاب: (أقول ما أقول أنّ بسم الله) تقديره: أنّه بسم الله، أي: أنّه أبدأ باسم الله))[٣].

ويبدو من رد الزنجاني ما يأتي:

١. أنّ (مِن) للتبعيض في قوله تعالى: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾، جاء موافقًا لما ذهب إليه أكثر المفسرين[٤]، إذ يقول الزمخشري: ((فإنْ قُلتَ ما معنى التبعيض في قوله ﴿**مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾ قلت: ما علمته جاء هكذا إلّا في خطاب الكافرين كقوله: ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ**﴾، وقال في خطاب المؤمنين ﴿**يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ**﴾، وكان ذلك في

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٨٥/١، وشرح ابن عقيل: ١٧/٣.

(٢) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٢٤، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤١٦/٤، والكافية في النحو: ٥١، والكناش في فني النحو والصرف: ٤٣/١، و٧٤/٢، والعدّة في إعراب العمدة: ١١٥/١.

(٣) الكافي: ١٠١٣/٢.

(٤) ينظر: تفسير الرازي: ٦٥٠/٣٠، وتفسير القرطبي: ٢٩٩/١٨، والبحر المحيط : ٢٨٠/١٠-٢٨١.

التفرقة بين الخطابين، ولئلّا يسوي بين الفريقين في الميعاد وقيل: إنَّه أُريد أنَّه يغفر لهم ما بينهم وبين الله سبحانه بخلاف ما بينهم، وبين العباد من المظالم ونحوها))[١].

٢. وقوله تعالى: ﴿**وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ أيضًا ذهب الزنجاني إلى أنَّها للتبعيض، وهذا أيضًا ما أكّده المفسرون[٢]، إذ يقول الرازي (ت٦٠٦هـ): ((المراد نكّفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لأنّ السيئات كلّها لا تكفّر بذلك وإنّما يكفّر بعضها، ثم أبهم الكلام في ذلك البعض، لأنّ بيانه كالإغواء بارتكابها إذا علم أنّها مكفرة))[٣].

٣. كذلك قوله تعالى: ﴿**فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ**﴾ أيضًا ذهب أكثر المفسرين إلى أنّها للتبعيض يقول الطبري (ت٣١٠هـ) عند شرحه لهذه الآية: ((للتبعيض إذ كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحلّ الله لهم لحومه وحَرّم عليهم فرثه ودمه))[٤].

وكذلك يؤيد ما ذهب إليه الزنجاني ما ذهب إليه جمهور البصريين[٥] من النحويين إذ قالوا بأنّ (مِنْ) في هذه الآيات الكريمة جاءت للتبعيض، وكذلك قولهم في المثل، إذ ذهب أكثرهم بأنّ ما جاء عن العرب مؤول والتقدير فيه: قد كان كائن من مطر، وقد كان كائن من حديث، فحذف الموصوف، وأُقِيمَتْ الصفة مقامه، وإنْ كانت غير مختصة[٦]، ومن النحويين من يرى أنّ المثل قيل على سبيل الحكاية[٧]. فتبين بذلك صحة اعتراض الزنجاني.

---

(١) الكشاف: ٥٤٣/٢، والآية الثانية الواردة في النص من سورة الصف: ١٢.

(٢) ينظر: تفسير الطبري: ٥٦٩/٩، وأحكام القرآن للجصاص: ٤٠٠/٢، وتفسير الماوردي: ٣٤٥/١، وتفسير القرطبي: ٣٣٦/٣.

(٣) تفسير الرازي: ٦٥/٧.

(٤) ينظر: أحكام القرآن للجصاص: ٤٠٠/٢، وتفسير الرازي: ١٨١/٤، وتفسير الثعالبي: ٣٤٥/٢.

(٥) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: ١٢٤، والكافية في علم النحو: ٥١، والكناش في فني النحو والصرف: ٤٣/١، و٧٤/٢، وتمهيد القواعد: ٢٩٠٤/٦، والفوائد الضيائية: ٢٦٠/٢-٢٦١.

(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٥/٢- ١٣٦.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ١١٣/٢، ٢١١/٤.

المسألة الرابعة: القول في لام (لعلّ) الأولى أهي زائدة أمْ أصلية؟

لعلّ: من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر(١)، وهي لإنشاء ترجي وقوع الأمر، والفرق بين التمني والترجي أنّ الترجي لا يكون إلّا في الممكنات، والتمني يكون في الممكنات والمستحيلات(٢)، لـ(لعلّ) معانٍ منها:

١. الترجي: ويكون في الأمر المحبوب نحو: لعلّ اللهَ يرحمنا.

٢. الإشفاق: ويكون في الأمر المكروه نحو: لعلّ العدوَ يدركنا.

٣. الاستفهام: نحو: قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى**﴾(عبس:٣)

٤. الشك: نحو: لعلّ زيداً يقومُ(٣).

٥. التعليل: ذكر المفسرون أنّ أكثر مجيء (لعلّ) في القرآن الكريم للتعليل، أي: بمعنى (كي) نحو قوله تعالى: ﴿**فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**﴾(الأنعام:١٥٥)، بمعنى: كي ترحموا(٤).

وقد اختلف النحويون في اللام الأولى من (لعلّ)، فذهب البصريون(٥) إلى أنّها مركبة من حرف (اللام) و(علّ)، وأنّ (علّ) في معنى (لعلّ)، و حجتهم في ذلك أنّ العرب استعملت (لعلّ) كثيرًا وهي خالية من اللام ومثّلوا لذلك بقول رؤبة بن العجاج(٦):

تقولُ بنتي قَدْ أنَى إنَاكا يا أبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا

وذهب الكوفيون(٧) إلى أنّ اللام في (لعلّ) أصل وليست زائدة، واحتجوا بأنَّ (لعلّ)

(١) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٢.

(٢) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ١٠١/٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٤٨/٢، والمقتضب: ١٠٨/٤، وحروف المعاني والصفات: ٣٠.

(٤) ينظر: جامع البيان: ٢٣٩/١٢، والتبيان للطوسي: ٣٢٣/٤.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٧/١، مسألة (٢٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٧٣/٤.

(٦) ديوانه: ١٨١.

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٧٧/١، مسألة (٢٦)، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٧٣/٤.

حرف، والحروف كلُّها أصلية من حيث مبناها، وحروف الزيادة في عبارة (سألتمونيها) تختص بالأسماء والأفعال، ولا يدخل شيء منها في الحروف.

وقد ردَّ الزنجاني ما ذهب إليه البصريون ورجح المذهب الكوفي قائلًا: ((والمنصور قول الكوفيين، وهو أنّ اللام أصل، وأنّهما لغتان؛ لأنّ الأصل عدم الزيادة؛ لأنّ الزيادة نوع تصرف، وهو بعيد في الحروف، وإنّما العرب تلعبّت بهذا الحرف كثيرًا لكثرته في كلامِهم، وأنّ معناه الطمع، ولا يخلو إنسان من ذلك، فقالوا: لعلّ، وعلَّ، ولعنّ، وعنّ، كأنهم أبدلوا من الآخر نونًا؛ لأنَّ النون أخفُّ من اللام، وأقربُ إلى حروف المدّ واللين، ولغنّ –بالعين المعجمة– وكأنّهم أبدلوا العين غينًا لقربها منها في المخرج، وهي أخف من العين؛ لأنّ العين أدخلُ في الحلق، وكلما استفلَ الحرف كان أثقل، كأنهم أبدلوا من العين همزة، كما أبدلوا من الهمزة عينًا في نحو قولهم: أشهد عنّ محمدًا رسول الله، ولا يفعلونَ ذلك إلّا في الهمزة المفتوحة دون المكسورة، ولم يأت في التنزيل من لغاتها إلّا (لعلّ) و(أنّ) في قوله ﴿**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾ فيمن فتح الهمزة، وروى سيبويه عن العرب: ائتِ السوق أنكَ تشتري لنا شيئًا، أي لعل تشتري))[1].

والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون والزنجاني؛ لأنّ الحروف لا تدخل عليها الزيادة، وكذلك احتجاجهم بالسماع، وهو ما ذكره سيبويه وغيره من النحويين في قول العرب: (ائتِ السوق أنك تشتري ومعناه: لعلك) وقولهم: أشهد عن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)[2] وكذلك قراءة (أنّها) بالفتح في الآية الكريمة وهي قراءة أكثر القُرَّاء[3] للكتاب العزيز وأجمعوا بأنّ معناها (لعلّ)، وكذلك ورود ذلك عند أهل التَّفسير أيضًا[4].

---

(١) الكافي: ٥٢٠/١–٥٢١، والآية القرآنية الواردة في النص من سورة (الانعام: ١٠٩).

(٢) ينظر: الكتاب: ١٢٣/٣، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٨/٣.

(٣) ينظر: إيضاح الوقف والابتداء: ٦٤٢/٢، ومعاني القراءات للأزهري: ٣٧٩/١، والحجة للقراء السبع: ٣٨٠/٣، والوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع: ٢٦٣.

(٤) ينظر: جامع البيان:٤٣/١٢، وتفسير الثعلبي: ١٧٩/١٢، ومجمع البيان: ١١٩/٤.

المسألة الخامسة: (حاشا) بين الاسميّة والفعليّة والحرفيّة:

اختلف النحويون في (حاشا)، هل هي اسم أو فعل أو حرف على أقوال:

الأول: مذهب سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] إنَّ حاشا حرف، يقول سيبويه: ((وأمّا (حاشا) فليس باسم، ولكنّه حرف يجر ما بعده، كما تجر (متى) ما بعدها وفيه معنى الاستثناء))[٣]، وقد احتجّ البصريون لمذهبهم بالسماع والقياس، فأمّا السماع يقول: المفضل الضبي[٤]:

حاشا أبِي ثَوبانَ إنَّ أبَا ... ثوبانَ ليسَ ببكمةٍ فَدْمِ

عمرُو بنَ عبدِ اللهِ إنَّ بهِ ... ضنًّا عن الملحاةِ والشَّتْمِ

وأمّا القياس فمن أوجه منها[٥]:

الأول: إنّكَ تقول (حاشاي)، ولا تقول: حاشاني.

الثاني: إنّه لا يجوز أنْ يكون صلة (ما) المصدرية، فلا تقول: قام القوم حاشا زيدًا، كما تقول: قاموا ما خلا زيدًا.

الثالث: إنّه لو كان فعلًا لكان له فاعل فـ(حاشا) ليس له فاعل.

الثاني: مذهب الكوفيين[٦] بأنّ (حاشا) فعل، وممّا احتجوا به أمور منها:

الأول: إنّه يتصرف، والتصرف من خصائص الأفعال، ومنه قول النابغة[٧]:

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣٤٩/٢-٣٥٠.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسّيرافيّ: ٩٨، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٧/١، مسألة (٣٧)، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٦٢/٢.

(٣) الكتاب: ٣٤٩/٢.

(٤) ينظر: المفضليات: ٣٦٧، ورواية الديوان (حاشى أبا ثوبان).

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٢٨/١، مسألة (٣٧)، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤١٠.

(٦) ينظر: علل النحو لابن الورّاق: ٣٩٧، والبديع في علم العربية: ٢٢٣/١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٤١٢، وتوجيه اللمع: ٢٢٥.

(٧) ديوانه : ٢٠.

وَلاَ أَرَى فَاعِلًا في النَّاسِ يُشبِهُهُ ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

الثاني: تعلّق حرف الجر به نحو (حاشا لله)، وحرف الجر يتعلّق بالفعل وليس بالحرف(١).

الثالث: إنّهُ ينصب ما بعده في الاستثناء ، وأنشدوا للمفضل الضبي(٢):

حاشا أبَا ثوبانَ إنّ أبَا ثوبانَ ليسَ ببكمةٍ فَدْمِ

عمرُو بنَ عبدِ اللهِ إنَّ بهِ ضنًّا عن الملحاةِ والشَّتْمِ

وردّ الزنجاني على ما استدل به الكوفيون بقوله: ((ولا حجة في (حاشا أبا ثوبان)؛ لأنَّه يجوز أنْ يكون على لغة من قال: مررتُ بأباك، وأمّا نصب (عمرو بن عبد الله)، فيجوز أنْ يكون بفعل مضمر، كأنّه قال: أعني عمرو بن عبد الله، وأنشد الجوهري:

في فتيةٍ جَعلوا الصليبَ إلهُهُمْ حاشَايَ إنِّي مُسلِمٌ مَعذُورُ

فلو كان فعلًا لقال: حاشاني، كما يُقال: عاداني ؛ ولأنّه لو كان فعلًا لأدَخلوا عليه (ما) كما أدخلوها على عدا وخلا))(٣).

الثالث: جواز الوجهين في (حاشا)، أي: أنْ تكون حرفًا فتجر ما بعدها، أو تكون فعلًا فتنصب ما بعدها، وهو مذهب الجرمي(٤) والمبرد، والمرادي، ورّجح الزنجاني أيضًا هذا المذهب حيث قال: ((ولعلّه أعدل الأقوال))(٥).

الرابع: إنّ (حاشا) اسم مرادف للتنزيه، مُنزّله منزِلة المصدر في النصب، ودليلهم في ذلك قراءة أبي السمّال (ت١٦٠هـ) ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ**﴾ بالتنوين(٦)، ومن وجهها هذا

(١) ينظر: أسرار العربية: ١٦١، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣١٠/١.
(٢) ينظر: المفضليات: ٣٦٧.
(٣) الكافي: ٨٧٦/٢، والبيت المذكور في النص للأقيشر الأسدي، ينظر: ديوانه: ٧٣.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢٨٩/١، والمقتضب: ٤٢٦/٤، والجنى الداني: ٥٦٢.
(٥) الكافي: ٨٧٦/٢.
(٦) ينظر: شرح طيبة النثر في القراءات لابن الجزري: ٢٥٥، والهادي في شرح طيبة النشر: ٣٢٧/٢.

الوجه الزمخشري، إذ يقول: ((ومن قرأ: ﴿**وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ**﴾، فنحو قولك: سقيًا لك، كأنّه قال: براءة، ثم قال: لله، لبيان من يُبرّأ ويُنزّه، والدليل على تنزيل (حاشا) منزلة المصدر: قراءة أبي السمال))[١]، وتبعه في ذلك ابن مالك الذي احتجّ بقراءة أبي السمّال أيضًا، إذ يقول: ((والصحيح أنّها اسم، فينتصب انتصاب المصدر الواقع بدلًا من اللفظ بالفعل. فمن قال: حاشى الله، فكأنّه قال تنزيهًا لله))[٢]، وتابعه في ذلك الرضي[٣]، والسمين الحلبي(٧٥٦هـ)[٤].

يتضح مما سبق وما ذكره الزنجاني في ردّه أنّهُ يجوز أنْ يكون قوله: (حاشا أبا ثوبان) على لغة من قال: مررتُ بأباك[٥]، وقد قصد الزنجاني لغة بني الحارث أو بلحارث، ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو العنبر وغيرهم أيضًا، إذ أجروا المثنى مجرى الاسم المقصور، أي إلزام الألف، وتسمى لغة القصر، وتكون بالألف في حالة الرفع والنصب والجر[٦]، ومنهُ قول رؤبة [٧]:

إنّ أَبَاهَا وأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا في المَجْدِ غَايَتَاهَا

وكان الظاهر أنْ يقول: قد بلغا في المجد غايتيه بضمير المذكر الراجع إلى المجد، لكنه أنّث الضمير لتأويل المجد بالأصالة، وهذه اللغة صحيحة[٨]، وأيّد صحة هذه اللغة الأخفش، إذ نُقِلَ عنهُ أنّه سَمِع ((أعرابيًا فصيحًا من بني الحارث يقول:

---

(١) الكشاف: ٤٦٥/٢.
(٢) شرح التسهيل: ٣٠٨/٢.
(٣) شرح الرضي على الكافية: ٢٩٣/١.
(٤) الدر المصون: ٤٨٣/٦-٤٨٤.
(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٤٥/١.
(٦) ينظر: أسرار العربية: ٦٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٥/١.
(٧) ديوانه: ٦٨.
(٨) ينظر: وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥٧/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٥٨، وشرح أبيات مغني اللبيب: ١٩٣/١ .

ضربت يداه، ووضعته علاه، يريد: يديه وعليه))[١]، وكذلك يجوز إضمار (أعني)، قيل (عمرو بن عبد الله)[٢].

وأمّا قوله: (حاشاني) وهو دخول نون الوقاية عليه؛ لأنّ نون الوقاية تدخل على الأفعال فلمّا لم يدخلها الشاعر، دلّ ذلك على أنّ (حاشا) هنا حرف وليس فعل[٣].

يتبين أنّ ردّ الزنجاني في قوله: (مررتُ بأباك)، أنّها لغة في الأسماء الستة، وتسمّى (لغة القصر)، وتكون بالألف في حالة الرفع والنصب والجر، ومنها قول رؤبة السابق. مما يرجّح ما ذهب إليه في ترجيحه.

(١) التذيل والتكميل: ٢٤٦/١.

(٢) ينظر: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي: ١٢٧، وإتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث: ١٨١.

(٣) ينظر: الجنى الداني: ٥٦٦، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١١٧/١.

المبحث الثالث

ردود الزنجاني في الأدوات والحروف من حيث العمل والمعنى

المسألة الأولى: إعمال (لا) المعطوفة على (ما) المشبهة بـ(ليس):

من العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر ما هو أفعال كـ(كان وأخواتها) وما هو حروف كـ(ما وأخواتها)، وهي: (ما، ولا، لات، وإن)، والحجازيون يعملون (لا)، عند دخولها على المبتدأ والخبر، وهو ما عليه أكثر النحويين، منهم: سيبويه، والفرّاء والمبرد(١)، أمّا الزمخشري فعنده استعمال (لا) بمعنى (ليس) قليل(٢).

أمّا التميميون فيهملون (لا)، وبعض النحويين أجاز ذلك، منهم: الأخفش، والرضي(٣)، ويشترط إعمالها عند الحجازيين شروطًا وهي(٤):

الأول: أنْ يتقدم اسمها على خبرها.

الثاني: ألّا ينتقض نفيها بـ(إلّا).

الثالث: ألّا يفصل بينها وبين اسمها بفاصل.

الرابع: أنْ يكون اسمها وخبرها نكرتين، نحو: لا رجلٌ أفضلُ منكَ.

ومن أعملها في المعرفة النابغة الجعدي، في قوله(٥):

بَدَت فعلَ ذي وُدٍّ فلمّا تَبعتُها ... تولّتْ وخلَّتْ حاجتي في فؤاديا

وحلّتْ سوادَ القلب لا أنا باغيًا ... سِواها ولا في حُبها مُتراخِيا

وحذا حذوه المتنبي في قوله(٦):

---

(١) ينظر: الكتاب، سيبويه: ٢٩٦/٢، ومعاني القرآن: ٤٣/٢-٤٤، والمقتضب: ٣٨٢/٤.

(٢) ينظر: المفصّل: ٥٣.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٢٠٢/٢.

(٤) ينظر: الكتاب: ٥٨/١، والمقتضب: ٣٨٢/٤، وشرح المفصّل لابن يعيش: ١٢٢/٢.

(٥) ديوانه: ١٨٦.

(٦) شرح ديوان المتنبي للواحدي: ٣١١/١.

إذا الجودُ لمْ يُرزَقْ خلاصًا من الأذى فلا الحَمْدُ مكسوبًا ولا المالُ باقيًا

إذ شبّه (لا) بـ(ليس)، فنصب الخبر (مكسوبًا)، وإنّما دخلت هنا على المعرفة لتكرّرها، ولولاه لما دخلت إلّا على النكرة(١).

إلى هذا ذهب ابن الشجري (ت٥٤٢هـ)(٢)، وقد صرح ابن مالك بإعمال (لا) في المعرفة بقوله: ((والقياس على هذا شائع عندي))(٣)، في حين كشف أبو حيان أنّ هذا مذهب ابن جني في كتابه التمام(٤)، وعلّل النحاة علّة عمل (لا) في النكرات، بـــ ((أنّ (لا) ضعيفة في باب العمل؛ لأنّها إنّما تعمل بحكم الشّبه لا بحكم الأصل في العمل، والنّكرة ضعيفة جدّا، فلذلك لا يعمل العامل الضّعيف إلّا في النّكرات كقولك: عشرون رجلًا، و: لي مثله فرسًا، و: زيدٌ أحسنهم أدبًا، فلمّا كانت (لا) أضعف العاملين، والنّكرة أضعف المعمولين خصّوا الأضعف بالأضعف))(٥).

أمّا إذا دخلت (ما) على (لا)، نحو: ما زيدٌ ذاهبًا ولا أخوه قائمًا، فمذهب جمهور البصريين(٦) أنّ (أخوه قائمًا) معمولان لـ(ما) وليس لـ(لا)، فيها عمل، فـ(قائمًا) منصوب بـ(ما)، وهو مذهب الكوفيين(٧)، وأنّ (ما) غير عاملة؛ لأنّها غير مختصة تدخل على الاسم والفعل فـ(قائمًا) منصوب بسقوط الجارّ، والأصل: (ما زيدٌ بقائم).

---

(١) ينظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي:٣١١/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٧٧

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٤٣١/١، وينظر: المقدمة: ٥١ (آراء ابن الشجري النحوية).

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٧/١.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٨٦/٤، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ١٢٢٢/٣.

(٥) الأشباه والنظائر: ٢٩٣/٤.

(٦) ينظر: الكتاب: ٦٠/١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٣٠/١، و الإيضاح العضدي: ١١٠، والخصائص: ١٦٨/١، والتذييل والتكميل: ٢٩٤/٥.

(٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٣/١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٣٤/٥، واللمحة في شرح الملحة: ٤٨٣/١، وتوضيح المقاصد: ٦٠٨/٢.

وقد ردّ الزنجاني ما ذهب إليه الكوفيون مبينًا فساده ومعللًا: ((وهو فاسد؛ لأنّ الباء مزيدة للتوكيد، والأصل التعرّي من الزيادة))[١].

ومن تحليل ردّ الزنجاني يتبين صحة ما ذهب إليه البصريون ؛ لأنّه لو كان حرف الخفض يوجب النصب، لكان ذلك يجب في كل موضع يحذف فيه، ولا خلاف في أنّ كثيرًا من الأسماء تدخلها حروف الخفض، ولا تنتصب بحذفها ، نحو قوله تعالى: ﴿**كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾(الرعد:٤٣)، ولو حذفت حرف الخفض، لقلت: كفى اللهُ شهيدًا، بالرفع[٢].

ولا سيّما أنّ تقدير حرف جرّ يقتضي تقديم رتبة الجارّ، وليس كذلك، بل الرتبة الأولى تعرّي الاسم من الحرف[٣].

المسألة الثانية: معنى (ما) في صيغة التعجب (ما أفعله):

التعجب: هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببُها، وخرج بها من المتعجب منه عن نظائره أو قلّ نظيره[٤]، أو هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه[٥].

والتعجب يكون بلفظين أحدهما قولكَ: ما أحسنَ زيدًا، وما أكرمَ عمرًا، والآخر: ما كان على: أفعِلْ به، نحو: أكرمْ بزيدٍ، وأحسنْ بعمرو[٦].

---

(١) الكافي: ٥٠٢/١- ٥٠٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٣٥/١، مسألة (١٩).

(٣) التبيين على مذاهب النحويين: ٣٢٦.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ٤٠/١، والتذييل والتكميل:١٧٧/١٠.

(٥) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية: ٣٢٥، والتذييل والتكميل: ١٧٧/١٠.

(٦) ينظر: المقتضب: ١٧٣/٤، والمرتجل في شرح الجمل: ١٤٦.

واخُتلِفَ في معنى (ما)، فذهب سيبويه وأكثر البصريين[١] إلى أنّها مبهمة بمعنى شيء، وهي في موضع رفع بالابتداء، وأحسن خبره، تقديره: شيءٌ أحسن زيدًا، وقد رجّحَ الزنجاني ما ذهب إليه جمهور البصريين[٢].

وذهب الأخفش إلى أنّها موصولة بمعنى (الذي) وهو في موضع رفع بالابتداء، وأحسن صلته، وخبره محذوف، وتقديره: الذي أحسن زيداً شيء عظيم أو موجود ، فلا تكون مبهمة بل مخصوصة؛ لأنَّ الصلة توضحها، ولا يكون لها موضع من الإعراب ولا لصلتها، بل الموضع لهما؛ لأنّهما كاسم واحد[٣].

واعترض الزنجاني رادًا على هذا القول، بأنَّه ضعيف إذ قال: ((وهو ضعيف؛ لأنَّ الصلة تنافي الإبهام الذي هو أصل التعجب؛ ولأنَّهُ حذف الخبر من غير دليل عليه، وقدرّه شيئًا، ولا فائدة فيه؛ لأنَّه معلوم، إذ الحسن إنما يكون لشيء، والخبر ينبغي أنْ يكون زيادة فائدة))[٤].

ويبدو أنّ الزنجاني اعتمد على المعنى في ردّه، وهو معنى الصلة، وكذلكَ التقدير من غير دليل، وما للتقدير من زيادة في الكلام وما فيه من معنى الافتقار، ولا يسوغ حذف الخبر هنا؛ لأنّه لم يدلّ عليه دليل[٥].

---

(١) المقتضب: ١٧٣/٤، والإيضاح العضدي: ٨٩، وعلل النحو لابن الوراق: ٣٢٣، واللمع: ١٣٦، وملحة الإعراب، الحريري: ٤٦.

(٢) ينظر: الكافي : ١٨٩٢/٤.

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل: ١٤٧، وأسرار العربية: ١٠١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢١/٤، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٣٢٧.

(٤) الكافي: ١٨٩٢/٤-١٨٩٣.

(٥) ينظر: أسرار العربية: ١٠١، وشرح المفصّل لابن يعيش: ٤٢١/٤.

وذهب الفرّاء إلى أنّ (ما) استفهامية، فإذا قلت: ما أحسن زيدًا، فأصلهُ: ما أحسنَ زيدًا، بفتح (أحسنَ) ونصب (زيد) فرقًا بين الاستفهام والتعجب(١).

وأيضًا اعترض الزنجاني على هذا القول معللًا ذلكَ بقوله: ((وهو ضعيف؛ لأنَّ التعجب خبر يحتمل الصدق والكذب، وذلك ينافي الاستفهام))(٢).

ومن تحليل ردّ الزنجاني تتضح قوة حجته، إذ أنّ:

الاستفهام أسلوب إنشائي، أمّا التعجب فهو خبر، والخبر في اللغة، ما يحتمل الصدق والكذب، والإنشاء في اللغة هو ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا، إذن: فالكلام مع الاستفهام لا يحتمل الصدق والكذب، ومع الخبرية يحتمل(٣).

ولهذا يرى النحويون أنّ الاستفهام المشوب بالتعجب إذا كان على تأويل التعظيم لا يليه غالبًا إلّا الأسماء، وهو ما دلَّ عليه السماع، نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ**﴾(الواقعة:٢٧) و﴿**الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ**﴾ (الحاقة:١-٢)(٤).

وبذلك تترجحُ صحة ما ذهب إليه الزنجاني.

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّ الاستفهام أسلوب لغوي أساسه طلب الفهم، والفهم صورة ذهنية تتعلق أحيانًا بمفرد شخص أو شيء أو غيرهما، وتتعلق أحيانًا بالنسبة أو بحكم من الأحكام سواء أكانت النسبة قائمة على يقين أم على ظن أم على شكٍّ، وإذا كان الاستفهام استعلامًا عن نسبة فلا بُدَّ أن تكون النسبة خبرًا سواء أكان

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٠١/٢، و توجيه اللمع: ٣٨٢، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١٤٨/٢، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٧٤١/٢، وشرح ألفية ابن مالكَ للشاطبي: ٤٣٦/٤، وشرح الأشموني على الألفية: ٢٦٣/٢.

(٢) الكافي: ١٨٩٣/٤.

(٣) ينظر: البيان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب: ٩٤، والإيضاح في علوم البلاغة: ٦٦/٣، (الهامش:٤)، والطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: ٢٦/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢١٣/٥، وإعراب القرآن للنحاس: ١٤/٥، والتذييل والتكميل: ١٨١/١٠.

الخبر مثبتًا أو منفيًا، ولهذا لا يستفهم عن طلب ولا يستفهم عن إنشاء، والإنشاء نحو: أفعال العقود، نحو: بعتُ وقبلتُ ونحوها، وأفعال المدح والذم، نحو: نعم وبئس، وأفعال التعجب، نحو: ما أفعلهُ، وأفعل بهِ[١].

المسألة الثالثة: القول في الميم في (اللهّم) أَهي عِوَضٌ مِنْ حرف النداء أم لا؟

زيادة الميم في اسم الله تعالى في النِّداء زيادة غير لازمة؛ لأنّها ليست من بنية الاسم، ولا من الضرورة العلميّة، وتستعمل اللهّم في النِّداء على ثلاثة أنحاء[٢]:

الأوَّل: أنْ يُراد به النِّداء المحضّ كقولهم: اللهّم أثْبتنا.

الثَّاني: أنْ يذكره المجيب تمكينًا للجواب في نفس السَّائل؛ ليعلم أنَّهُ على يقينٍ منهُ، ويقول لكَ القائل: أزيدٌ قائمٌ؟، فتقول أنتَ: اللهّم نعم، واللهّم لا.

الثالث: تستعمل دليلًا على النّدرة، وقلة وقوع المذكور كقولكَ: أنا لا أزورك اللهّم إلّا إذا دعوتني، فإنَّ وقوع الزِّيادة مقرونٌ بعدم الدّعاء قليل نادر.

وقد اختلف النّحويون في هذه الميم، فذهب البصريون إلى أنّها عوض من (يا) التي للتنبيه في النِّداء، والهاء مبنيّة على الضّم؛ لأنّهُ نداء، واحتجوا بأنَّ الأصل (يا الله) فلمّا أدخلوا الميم حذفوا (يا)، و(يا) حرفين و(الميم) حرفين، ويستفاد مِن قولك: اللّهُمَّ، ما يُستفاد من قولكَ (يا الله)، فدّل ذلك على أنَّ (الميم) عوض من (يا)؛ لأنّ العوض هو ما قام مقام المُعوَّض[٣].

---

(١) ينظر: في النحو العربي– نقد وتوجيه: ٢٦٤.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢١٩٣/٤، وتوضيح المقاصد: ١٦٠/١ .

(٣) الأصول في النحو: ٣٣٨/١، واللامات للزجاجي: ٩٠، وعمدة الكتاب للنحاس: ٦٥، وأسرار العربية: ١٧٦، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٨٠/١–٢٨١، مسألة(٤٧).

وذهب الكوفيون إلى أنّ الميم المشددة في (اللّهمَّ) ليست عوضًا من (يا) التي للتنبيه، وإنّما الأصل فيها: (يا الله أمنّا بخير) إلّا أنّه لمّا كَثُر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام تخفيفًا، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير، فإنّهم قالوا: (هلمَّ، و ويلمّهِ) والأصل فيه: (هل أمّ)، و(ويل أمه)، وقالوا: (أيشٍ) والأصل: أيّ شيء)، واستدلوا على ذلك بقول الشّاعر [1]:

إنِّي إذا مَا حَدثٌ أَلَمّا دَعَوْتُ يَا اللَّهمَّ يَا اللَّهُمَّا

فجمع بين الميم و(يا) ولو كان الميم عوضًا من (يا) لما جاز أن يُجمَع بينهما؛ لأنّ العوض والمعوَّض لا يجتمعان[2].

وقد ردَّ الزنجاني مذهب الكوفيين مبينًا فساده، ومعللًا ذلك بقوله: ((وهذا فاسد؛ لأنّهم وصلوا همزة القطع، وتلك لا تُوصل إلّا في ضرورة الشعر، وأنّه لو كان كما زعموا لجاز أَنْ يُقال (اللّهُمّ) بحركات الميم و(اللهمنّ) بنون التوكيد و(الله أمم) بفك الإدغام، كما تقول: يا زيد أردد، ولجاز: اللّهُمّ واغفر لنا، واللّهُمَّ إن سَألناك، كما تقول: زرني إن دعوتك، وإنّما يُقال: اللّهُمّ إن سألناك فأعطِنا، وفي التنزيل: ﴿**اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ**﴾، ولما جاز: اللّهُمّ ألعن زيدًا، لتنافر المعنى، ولكان قولنا: اللّهُمّ أمنا بخير، تكرارًا، واللّهُمّ لا تأمنا بخير، كما يقول الإنسان حال غضبه متناقضًا، ثم مذهب سيبويه إنّ هذا الاسم لا يوصف، فإنّه صار بإلحاق الميم شبيهًا بالأصوات، نحو: ماء، وتلك لا تُوصف، وأمّا قوله تعالى: ﴿**اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ**﴾، وقوله: ﴿**قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ**﴾، فمالك وفاطر عند

(١) البيت لأبي خراش في، شرح أشعار الهذليين: ١٣٤٦/٣، ولامية بن أبي الصلت في خزانة الأدب: ٢٩٥/٢، ولم أجده في ديوانه، ط، بيروت، ١٩٣٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٣٨/١، واللامات للزجاجي: ٩٠، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٤/١، وأسرار العربية: ١٧٦ .

سيبويه بدلان، وأجاز غيره الصفة، إذ لو جئت بـ(يا) فقلت: يا الله، لجازت صفته، فمع بدله كذلك))[١].

يتبين ممَّا اعترض به الزَّنجانيّ على الكوفيين أمورٌ:

١- وصْلُ الكوفيين همزة القطع لا يجوز إلّا في ضرورة الشّعر[٢]، نحو قول أبي الأسود الدؤلي[٣]:

يابا الْمُغيرَةِ ربَّ أَمرٍ مُبهمٍ فرّجْتَهُ بالحزمِ مني والدَّها

٢- يجوز على تقرير الكوفيين أنْ يُقال: (الله أاممِ) بفك الإدغام وكسر الميم وضمها، ويجوز: اللّهمَّ واغفر لنا، وهذا لا يصح في المعنى في قول:(اللّهمَّ)[٤].

٣- لا يحسن القول (يا الله أمنّا بخير) عندما نريد أن نقولَ: (اللّهمّ أمنّا بخير) للاختلاف الكبير بين التقديرين.

٤- قولنا في الدعاء على غيرنا: اللّهُمَّ عذب الكفار ودمّر عليهم، ولا يحسن أن نبتدأ مثل هذا الدعاء بقولنا: يا الله أمنّا بخير وعذّب الكفار، ويؤيّد ذلك قوله تعالى: ﴿**اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِنَ السَّمَاءِ أَوِ ائْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**﴾(الأنفال:٣٢)، وهذا التقدير على رأي الكوفيين فيه إشكال واضح إذ لا يكون أمَنَهم بخير أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يُؤْتوا بعذاب أليم[٥]، لذلك يترجح ما ذهب إليه البصريون والزَّنجانيّ.

---

(١) الكافي: ٢/٩٥٠-٩٥١.والآيات القرآنية الواردة في النص بالترتيب: (الأنفال:٣٢)، (آل عمران: ٢٦)، (الزمر: ٤٦).

(٢) ينظر: شرح التصريف للثمانيني: ٣٩٦، والممتع الكبير في التصريف: ٣٩٥.

(٣) ديوانه: ٣٧٨ .

(٤) عمدة الكتاب للنحاس: ٦٥ .

(٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١/١٥٨، وأسرار العربية: ١٧٧.

المسألة الرابعة: نوع الفاء الداخلة على(إذا) الفجائية:

تستعمل إذا على ضربين:

أحدهما: أن تكون ظرفًا للمستقبل مضمنةً معنى الشّرط، وتختص بالدخول على الجملة الفعلية نحو: إذا جاء محمد فقمْ إليه .

الآخر: أن تكون للمفاجأة، فتختص بالجمل الاسمية، ولا تحتاج إلى جواب، ولا تقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، نحو: خرجت فإذا زيد[١].

واخْتُلِفَ في الفاء الداخلة على (إذا) الفجائية، فذهب الزيادي (ت٢٤٩هـ)[٢] إلى أنّها كالفاء في جواب الشرط .

ورد الزنجاني هذا القول بأنَّهُ ضعيف، إذ قال: ((وهو ضعيف، إذْ لا معنى للشّرط ها هنا، ولو كان فيه معنى الشّرط لأغنت (إذا) عن الفاء))[٣].

ويبدو أنّ ردّ الزنجاني في محله، لأنَّه لا معنى للشرط في جملة (إذا) الفجائية؛ لأنّها تسد مسد الخبر، والاسم بعدها مبتدأ[٤]، وكذلك إنّ (إذا) تغنى عن الفاء وتكون جوابًا للجزاء، نحو: إنْ تأتني فأنا مُكرمٌ لكَ، أو إنْ تأتني إذا أنا مكرمٌ لكَ، وقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾(الروم:٣٦) [٥]، وذهب أكثر المفسرين إلى أنّ (إذا) هنا للجزاء بدون الفاء، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط فيتأكد[٦]، فيتبين من ذلك صحة اعتراض الزنجاني.

---

(١) ينظر: حروف المعاني والصفات، للزجاجي:٦٣، وعلل النحو لابن الوراق: ٢٣٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٢/٥، وارتشاف الضرب: ١٤١٣/٣، ومغني اللبيب: ٢٢١.

(٣) الكافي: ١٦٦٦/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٧٨/٣.

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٧٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٦/٣.

(٦) ينظر: تفسير الطبري: ١٠٢/٢٠- ١٠٣، والكشاف: ١٣٥/٣، وتفسير النسفي: ٤٢٠/٢، والبحر المحيط: ٤٦٧/٧.

وذهب المازنيّ[١] إلى أنّ الفاء زائدة لازمة.

وأيضًا ردَّ الزنجاني هذا القول بأنّه ضعيف بقوله: ((وهو ضعيف، إذ لو كانت زائدة لجاز حذفها، إذ لزوم الزائد على خلاف الدّليل))[٢].

واعتراض الزنجاني في محلّه؛ لأنّ الزائد يجوز طرحه، ولا يختل الكلام بذلك، وفي هذه المسألة لا يجوز طرحه[٣].

وذهب أبو بكر مَبرمان[٤] إلى أنّها عاطفة[٥]،والتقدير: خرجتُ ففاجأني زيدٌ، وقد رجّح الزنجاني هذا القول إذ قال: ((وهو أقربُ الأقوالِ إلى الصوابِ))[٦].

ومن العلماء من أيّد الزنجاني في صحة هذا القول بأنَّه محمول على المعنى؛ لأنّ المعنى: خرجتُ فقد جاءني زيدٌ[٧]، وكذلك أنّ (الفاء) هنا عاطفة لوقوع غيرها من حروف العطف مقامها، كقوله تعالى: ﴿**ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ**﴾(الروم:٢٠). فـ(ثُمّ) لا يصلح أنْ تكون دخلت كدخولها في جواب الشرط؛ لأنّ ثم لا يُلّقي بها جواب الشرط[٨].

---

(١) ينظر: البديع في علم العربية: ٦٣٥/١، والجنى الداني: ٧٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٥١٠/١.

(٢) الكافي:١٦٦٦/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١١٢/٥.

(٤) هو أبو بكر محمد بن إسماعيل العسكري المعروف بـ(مبرمان)، نزل البصرة وأخذ النحو عن المبرد حتى لقبه بـ(مبرمان) لكثرة ملازمته له وكذلك اخذ النحو عن الزجاج، وكان قيّما بالنحو أخذ عنه الفارسي والسيرافي، له مؤلفات منها: شرح كتاب سيبويه ولم يتمه، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح كتاب الأخفش، والنحو المجموع على العلل والعيون، والتلقين وغيرها توفي سنة (٣٢٧هـ) وقيل (٣٣٥هـ) في الأهواز. ينظر: الوافي بالوفيات: ٤٨٨/١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ١٦.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١١٢/٥، والتذييل والتكميل: ٣٢٥/٧.

(٦) الكافي: ١٦٦٦/٣.

(٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١١٢/٥.

(٨) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٢٧/٧، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٢٦/٣، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٢١٩/١.

المسألة الخامسة: (مِنْ) لابتداء غاية المكان أو المكان والزمان:

(مِنْ) حرف جرّ له معانٍ متعددة منها: ابتداء الغاية نحو: سرتُ من البصرة، والتبيين نحو: قوله تعالى: ﴿**فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ**﴾(الحج:٣٠)، والتبعيض نحو: أخذتُ من المال، وزائدة نحو: ما جاءني من رجلٍ[١]، وذهب أكثر البصريين[٢] إلى أنّ (مِنْ) إذا كانت لابتداء الغاية، فإنّها تختص بالمكان دون الزمان نحو: سرتُ من البصرة، فعندهم (مِنْ) للمكان و(مذ، منذ) للزمان.

وذهب الكوفيون[٣] إلى أنّ (مِنْ) تستعمل للزمان والمكان، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿**لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ**﴾(التوبة:١٠٨)، وقوله تعالى: ﴿**إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ**﴾(الجمعة:٩)، واحتجوا بقول الحصين بن الحمام[٤]:

منَ الصُّبحِ حتَّى تَغرُبَ الشَّمسُ لا ترى منَ الخيلِ إلّا خارجيًا مسوَّمًا

وقد ردَّ الزنجاني ما ذهب إليه الكوفيون بقوله: ((وأجيب: بأنّ التقدير في الآية الأولى: أُسس مِن تأسيس أول يوم، وفيه نظر؛ لأنّ تأسيس أول يوم أخصّ من التأسيس، فيكون قد جعل الخاص مبتدأ للعام))[٥].

وقدّر الزنجاني الشاهد الشعري للحصين بن الحمام: ((من طلوع الصبح، وفيه نظر؛ لأنّ المصدر المضاف إلى الزمان يجوز أنْ يجعل زمانًا، كما تقول: مكثت

(١) ينظر: علل النحو لابن الوراق: ٢٠٨، واللمع: ٧٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٢٣٦/١.
(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٩٢/١، وأسرار العربية: ٢٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٠٦/١، مسالة (٥٤)، وتمهيد القواعد: ٢٨٧٦/٦.
(٣) ينظر: أسرار العربية: ٢٠١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٥٩/٤، وتمهيد القواعد: ٢٨٧٦/٦.
(٤) ينظر: ديوانه: ٨٦، ورواية الديوان: لدن غدوة حتى أتى الليل ما ترى.
(٥) الكافي: ١٠١٥/٢.

عندك ذهاب يوم الجمعة، وانقضاء شهر رمضان، أي: مدة ذلك لما بين المصدر والزمان من المشابكة))[١].

يتبين لنا في ردِّ الزنجاني على تقدير الكوفيين (أُسس مِن تأسيس أول يوم)، أنّ (مِنْ) في الآية ليست زمانية، وإنّما دلت على نقل ظرف الزمان من الخاص إلى العام.

وتقديرهم للشاهد الشعري (من طلوع الصبح)، ويرى الزنجاني أنَّ المصدر (طلوع)، قد يدلُّ على الزمان، نحو: مكثتُ عندك ذهاب يومِ الجمعة، وانقضاء شهر رمضان، وقد لا يدلُّ على ذلك، ولهذا فتقديرهم بذلك غير مستقيم، لتشابك المصدر بالزمان في تقديرهم، وحق المصدر أنْ يتجرد من الزمان لا أنْ يشتبك معه. فتبين من ذلك صحة رده.

المسألة السادسة: الخلاف في(حتى) هل تأتي بمعنى الفاء وثم وتفيد الترتيب ؟

(حتى) منتهى لابتداء الغاية بمنزلة (إلى)[٢]،وتكون إمّا جارّة، نحو: قمتُ حتى الليل، أو عاطفة، نحو: قدم الناس حتى المشاةُ، أو ناصبة للفعل، نحو: سرتُ حتى أدخلَ المدينةَ، بمعنى: سرتُ إلى أن أدخل المدينة، أو تكون حرف من حروف الابتداء[٣]، كقول الفرزدق[٤]:

فيا عَجَبًا حَتَّى كُلَيْب تَسُبني كأنَّ أباها نَهْشَلٌ أو مُجَاشِعٌ

وتكون للجمع، والمعطوف بها جزء من المعطوف عليه، وفائدتها التعظيم، نحو: ماتَ الناسُ حتى الأنبياء، أو التحقير، نحو: قدمَ الحــاجُّ حتى المشاةُ، وهي كالـواو في

(١) الكافي:١٠١٥/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٤٢٤/١.
(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٦/٣.
(٤) ديوانه: ٣٦١.

العطف، وهذا مذهب جمهور النحويين[١].

أمّا الزمخشري فذهب إلى أنّ (حتى) كالفاء، و(ثمَّ) تقتضي الترتيب، إذ يقول: ((والفاء وثمّ وحتى تقتضي الترتيب))[٢]، فـ(حتى) عنده توجب أنْ يكون الثاني بعد الأوَّل، فقولنا: مات الناسُ حتى الأنبياء ، توجب أنْ يكون الأنبياء بعد الناس، وكذلك قولنا: قدم الحاجُّ حتى المشاة.

واعترض الزنجاني على الزمخشري بقوله: ((وفي الجملة (حتى) غير راسية القدم في باب العطف ولا متمكنة فيه؛ لأنَّ الغرض من العطف إدخال الثاني في حكم الأول، واشتراكه في إعرابه إذا كان المعطوف غير المعطوف عليه، فأمّا إذا كان الثاني جزءًا من الأول فهو داخل في حكمه؛ لأنَّ اللفظ يتناول الجميع من غير حرف اشتراك، ألا ترى أنّك إذا قلت: ضربتُ القومَ، شمل هذا اللفظ زيدًا وغيره ممَّن يعقل، فلم يكن في العطف فائدة سوى إرادة تضخيم أو تحقير، وذلك يحصل بالخفض على الغاية، ثم ليس في (حتى) دليل على كون زيد مضروبًا آخر القوم، بل يجوز أن يكون أولهم، وكذلك لا يمتنع قدوم المشاة سابقين، ولا موت الأنبياء قبل الناس، بل لا يفيد إلّا الجمع كالواو، وبهذا يتبين ضعف ما قاله الزمخشري: إنّها تقتضي الترتيب؛ لكن فيها ترتيب من قبل أنّكَ في اللفظ جعلت انتهاء الضرب بزيد، وجعلت المشاة غاية بهم انتهى القدوم))[٣].

يبدو من كلام الزنجاني ما يأتي:

(١) ينظر: المقتضب: ١٠/١، وعلل النحو لابن الوراق: ٣١٧، وشرح المفصل (التخمير): ٧٦/٤، والجنى الداني: ٥٥٠، وتوضيح المقاصد: ١٠٠٢/٢.

(٢) المفصل: ٤٠٤.

(٣) الكافي : ١٢٦٧/٣– ١٢٦٨.

١. لم تختص (حتى) بالعطف بل هي محمولة على الواو في العطف، لذلك تأتي عاطفة، وجارة، و ناصبة، وابتدائية[١].

٢. تكون (حتى) كالواو في اشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول، ولا يكون الترتيب موجودًا فيها كـ(الفاء) و(ثم)، اللّتان توجبان أنْ يكون الثاني قبل الأوّل، نحو قولنا: دخلتُ مكةَ فالمدينةَ، وأتيتُ البيتَ ثم المسجدَ، وهذا غير موجود في (حتى) ولا دليل عليه، ويؤيد ذلك عدم وجود الترتيب في السماع[٢] كقول الشاعر[٣]:

لَقَوْمي حَتَّى الأقدمون تمَالَئُوا على كلِّ أمرٍ يُورِث المجد والحَمْدا

فـ(حتى) عطفت (الأقدمون) على (قومي) دون اعتبار الترتيب، وهذا دلّ على صحة ما ذهب إليه الزنجاني.

المسألة السابعة: معنى (حتى) وعملها:

تستعمل (حتى) على ثلاثة أضرب:

الأول: أنْ تكون ابتدائية نحو: قامَ القومُ حتى زيدٌ قائم.

الثاني: أنْ تكون عاطفة نحو: ضربتُ القومَ حتى زيدًا.

الثالث: أنْ تكون حرف جر كـ(إلى) نحو: قامَ القومُ حتى زيدٍ . ولا تجر إلّا ما كان آخراً نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسِها، أو متصلًا بالآخر، نحو قوله تعالى: ﴿**سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ**﴾(القدر:٥٠)، وهو مذهب جمهور البصريين[٤].

---

(١) ينظر: المقتضب: ١٠/١، وعلل النحو لابن الوراق: ٣١٧.

(٢) ينظر: الجنى الداني، ٥٥٠، وشرح الأشموني على الألفية: ٣٧٠/٢- ٣٧١.

(٣) البيت بلا نسبة وهو من شواهد شرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٩/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٥٤/٢، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٣٧٠/٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣٨/٢، ٤٣/٢، والمفصل: ٣٨٠، وأسرار العربية: ١٩٨ والبديع في علم العربية: ٢٥٤، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٦٥/٤ وشرح ابن الناظم للألفية: ٤٨٠.

وذهب الكسائي إلى أنَّ (حتى) لا تخفض، إنَّما تخفض بعدها (إلى) مقدرة أو مظهرة، والتقدير في القول: ضربتُ القومَ حتى زيدٍ، حتى أنتهى ضربي إلى زيدٍ، ثم حُذِفَ (انتهى ضربي إلى) تخفيفًا، فوجب أن تكون (إلى) هي العاملة[١].

وقد ردَّ الزنجاني هذا المذهب مبينًا فساده ومعللًا ذلك بقوله: ((وهو فاسد، لاشتماله على الحذف الكثير وإضمار الجارّ، ويبطله قولنا: حتامَ))[٢].

والذي ذهب إليه البصريون والزنجاني هو الصحيح، والأقرب إلى القياس وذلك أنّ (حتى) قد يليها المخفوض في حال، ويكون بعدها غير مخفوض في حال ولها نظائر في ذلك، نحو: مُنْذُ، ومُذْ، وخلا، وحاشى في الاستثناء، فظهور الخفض بعدها إذا لم يقم برهان على إضمار حرف خافض وجب أنّها هي الخافضة، كقولهم: (حتّام) و(حتّامه) وأصلها: (حتى ما)، و(ما) للاستفهام ولا تسقط عنها (الألف) إلّا أنْ يدخل عليها خافض فَعَلِمَ بذلك أنّ (حتى) خافضة[٣]، وكذلك ما اشتمل عليه ردّ الزنجاني على الكسائي من التقدير الكثير وحمل الكلام على مالا يتحمل من جانبين: الحذف الكثير، وتقدير حرف مضمر بعد حرف، وهذا بعيد وفيه تكلّف.

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢٠٨/٣، وتوجيه اللمع: ٢٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤٦٧/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٤/٤.

(٢) الكافي: ١٠٢٣/٢.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٢٠/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٩١/٢، مسألة (٨٣)، وشرح شافية أبن الحاجب للاستراباذي: ٥٤٥/١، وشرح ألفية ابن مالك للشاطبي: ٦/٦.

المسألة الثامنة: استعمال (لو) كـ(إنْ) للاستقبال في دخولها على الفعل المضارع

(لو) حرف شرط يقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه واستعماله في المضي غالبًا، يقول سيبويه:((وأمَّا لو فلمّا كان سيقع لوقوع غيره))[١]، يعني: أنَّها تقتضي فعلًا ماضيًا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع[٢].

وتستعمل (لو) استعمالين:

أحدهما: أنْ تكون مصدريّة وعلامتها صحة وقوع (أنْ) موقعها، نحو: ودَدْتُ لو قامَ زيدٌ، أيّ: قيامه.

الآخر: أنْ تكون شرطية، ولا يليها غالبًا إلّا فعل ماضي المعنى، نحو: لو قامَ زيدٌ لقمتُ، وهي هنا حرف امتناع لامتناع [٣].

وقد يقع بعدها ما هو مستقبل المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿**وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ**﴾(النساء:٩) و(إنْ) حرف شرط كـ(لو)؛ ولكنَّ استعماله يجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضيًا، نحو: إنْ جئتني غدًا أعطيتكَ، و(لو) تجعل الفعل للمضي، وإنْ كان مستقبلًا، نحو قوله تعالى: ﴿**لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ**﴾(الحجرات:٧)، وهذا مذهب أكثر النَّحويين[٤].

وذهب الفراء إلى أنَّ استعمال (لو) للاستقبال كـ(إنْ) في الدخول على الفعل المضارع إذ يقول:((و(لو)، و(إنْ) متقاربان في المعنى ولذلك جاز أنْ يُجازى (لو)

(١) الكتاب: ٢٢٤/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك: ٩٥/٤، والجنى الداني: ٧٤٩.

(٣) ينظر: البديع في علم العربية: ٤٣٠/٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٥/٤وشرح ابن عقيل: ٤٠/٤.

(٤) ينظر: منازل الحروف للرماني: ٦٠، والمفصل: ٤٣٩، وشرح ابن الناظم للألفية: ٥٠٧.

بجواب (إنْ) و(إنْ) بجواب (لو))[١]، ويقول في موضع آخر: ((وأُجيبت (إنْ) بجواب (لو)، و(لو) بجواب (إنْ))[٢].

وقد ردّ الزنجاني ما ذهب إليه الفراء بقوله: ((وهو فاسد، إذ يجوز: لو جئتني أمس أعطيتك، ولا يجوز: إنْ جئتني أمس أعطيتك؛ ولأنَّها لو كانت للاستقبال لجزمت كما تجزم إنْ))[٣].

وهنا قارن الزنجاني بين (لو) و(إنْ) في المعنى الذي تدلّ عليه تلك الجملتان، وبيّن صحة ما ذهب إليه؛ لأنَّ (لو) لما مضى و(إن) لما يستأنف، وكلاهما يجب بهما الثاني لوجوب الأوَّل، تقول: لو أتيتني لأكرمتك، وهذا يدلُّ على أنَّ الإكرامَ كان بسبب الإتيان، وتقول: إنْ أتيتني أكرمتك، فتدلُّ على أنَّ الإكرام يجب بالإتيان في المستأنف كما استدل في (لو) على أنَّه كان يجب بهِ في الماضي[٤]. وبهذا يترجح رأي الزنجاني.

المسألة التاسعة: مجيء (بَلْهَ) حرف جر:

تأتي(بَلْهَ)على ثلاثة أوجه:

الأوّل: تكون اسم فعل، بمعنى دع، نحو: بَلْهَ زيداً، فتنصب المفعول .

الثاني: تكون مصدرًا بمعنى (تَرَكَ) النائب عن اترك، فتستعمل مضافة نحو: بَلْهَ زيدٍ، وهذا مذهب جمهور النحويين[٥]، وهو ما ذهب إليه الزنجاني[٦].

---

(١) معاني القرآن: ١٤٣/١.

(٢) معاني القرآن: ١٧٥/١.

(٣) الكافي: ١٦٠٣/٣.

(٤) ينظر: منازل الحروف للرماني:٦٠.

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه: ٢٣٢/٤، وحروف المعاني للزجاجي: ١١، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٠٧/٥، والبديع في علم العربية: ٢٢٠/١.

(٦) الكافي: ٨٧٦/٢.

الثالث: تكون اسمًا مرادفًا لـ(كيف)، وهو مذهب قطرب (ت٢٠٦هـ) وأبي الحسن الأخفش[١]، فيرفع ما بعدها نحو: بَلْهَ زيدٌ، وقد روي بالأوجه الثلاثة في قول كعب بن مالك[٢]:

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحيًا هاماتُها بَلْهَ الأكُفِّ كأنّها لم تُخْلَقِ

ففي (الأكف) ثلاث روايات، إمّا منصوبة، وعلى هذا تكون (بَلْهَ) اسم فعل، أو على جر (الأكف) فتكون(بَلْهَ) جارّة، أو مرفوعة وتكون (بَلْهَ) بمعنى (كيف) الاستفهامية، ويختلف التقدير في كُلِّ وجهٍ إعرابي[٣]، ((ومعنى (بَلْه) الأكف، على رواية نصب الأكفِ: دع ذكر الأكفِ فإنّ قطعها من الأيدي أهون من قطع هامات الجماجم بتلك السيوف، فـ(بله) على هذا اسم فعل وعلى الجرّ: ترك ذكر الأكفِ أي: اترك ذكرها تركًا فإنّها بالنسبة إلى الهامات سهلة فَـ(بَلْه) على هذا مصدر مضاف لمفعوله، وعلى الرفع: كيف الأكف لا تقطعها تلك السيوف مع قطعها ما هو أعظم منها وهي الهامات أي: إذا أزالت هذه السيوف تلك الهامات عن الأبدان فلا عجب أنْ تزيل الأكف عن الأيدي، فـ(بله) على هذا بمعنى كيف للاستفهام التعجبي فـ(بله) الأكف على الأول والثالث جملة اسمية وفتحة (بَلْهَ) بنائية وعلى الثاني جملة فعلية حذف صدرها وفتحة (بله) إعرابية))[٤].

وذهب البغداديون والكوفيون[٥] إلى أنَّ (بَلْهَ) من أدوات الاستثناء، وأجازوا النصب بعدها على الاستثناء، نحو: أكرمتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ، أي: إنَّ إكرامك الأحرارُ يزيدُ على إكرامك العبيدَ.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٧٨/٣، وتوضيح المقاصد: ١٧٠/١.

(٢) ينظر: ديوانه: ٢٤٥.

(٣) شرح كتاب سيبويه، السيرافي: ١٨٤/٢، والمفصل: ١٩٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٤١/٣.

(٤) حاشية الصبان: ٣٠٠/٣

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٥٤/٣، والجنى الداني: ٤٢٥، وشرح الأشموني للألفية: ١٠٠/٣.

وذهب جمهور البصريين[١] إلى أنّ (بَلْهَ) لا يُستثنى بها، وأنَّه لا يجوز فيما بعدها إلّا الخفض، وحجتهم في ذلك هو انتفاء وقوع (إلّا) مكانها، وإنّ ما بعدها لا يكون إلّا من جنس ما قبلها وجواز دخول حرف العطف عليها، ورد ذلك أبو حيان[٢] والمراديّ[٣] بأنّه سمع فيها النص من كلام العرب كما في قول جرير[٤]:

وَهَلَ كُنت يَا ابْنَ القَيْن فِي الدّهر مالِكًا بِغَيْر بعير بَلْهَ مُهْرِيَّةً نُجَبَا

وذهب الأخفش[٥] إلى أنَّ بَلْهَ حرف جر بمنزلة (حاشا) و(عدا)، إذا جُرّ ما بعدها.

وقد ردّ الزنجاني قول الأخفش بقوله: ((وهو فاسد؛ لأنَّ حرف جر لا بُدَّ لهُ من فعل يتعلق به ونحن نقول: بَلْهَ زيدٌ، فلا يؤتى معه بفعل))[٦].

ويبدو أنّ ردَّ الزنجاني على الأخفش في محلّه؛ لأنَّ حرف الجر بمنزلة الجزء من الاسم، أي: أنَّ حرف الجر يتنزل منزلة الجزء ممَّا جره[٧].

المسألة العاشرة: (اللام) الداخلة على المستغاث بهِ:

الاستغاثة لغة، الإغاثة والنصرةُ عند الشدة[٨]، وهي ((طَلَبُ الغَوْثِ، وَهُوَ التَّخْلِيصُ من الشِّدةِ والنِّقْمَةِ، والعَوْنُ على الفَكَاكِ من الشّدائِدِ))[٩].

(١) ينظر: ارتشاف الضرب:١٥٥٤/٣، والمساعد على تسهيل الفوائد: ٦٤٧/٢.
(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٥٥٤/٣.
(٣) ينظر: الجنى الداني: ٤٢٦.
(٤) ينظر: ديوانه: ١٠٢٢/٢.
(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٤٤/٣، وشرح الرضي على الكافية: ٧٨/٣، والتذييل والتكميل: ٣٧٦/٨، والجنى الداني: ٤٢٤.
(٦) الكافي: ٨٧٧/٢.
(٧) ينظر: شرح المقدمة المحسبة:٣٣٧/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٧/١.
(٨) ينظر: مقاييس اللغة: ٤٠٠/٤، (غوث).
(٩) تاج العروس: ٣١٤/٥، (غوث).

والاستغاثة عند النحويين ((هي نوع من أنواع النداء، فإنّها نداء من يخلص من شدة، أو يعين على مشقة ولا يستعمل فيها من حروف النداء إلّا "يا" ولا يحذف معها، ويقال: "مستغيث" "ومستغاث" ولا يحتاج إلى أنْ يقول "به"؛ لأنّ الفعل متعدٍ بنفسه))[١]، فهي: طلب الغوث وهو الإغاثة، وقد أدخلوا على المنادى (لام) الاستغاثة، وتدخل على المستغاث به، والمستغاث إليه، ويُسميان: المدعو والمدعو إليه، فالمستغاث به تُفْتَح معه اللام، نحو: يا لَزيدٍ، وتكسر مع المستغاث إليه، نحو: يا لَلعجب، وقد يجمع بينهما، نحو: يا للَقوم للِماء[٢]، ولا يمكن حذف هذه الـ(يا) معه؛ لأنّها ملازمة له، ويعللُ سيبويه ذلك؛ لأنَّ المستغاث عنده متراخ أو غافل[٣]، أمَّا المبرِّد فيرى أنّ سبب مدَّ الصوت أنّكَ تستغيث بِهِ فـ (يا لزيد) بِمَنْزِلَة (يَا زيداه) إذا كَانَ غير مَنْدُوب[٤]، أمَّا الرماني فعنده مدّ الصوت((للاجتهاد في الاستغاثة، مع أنّهُ يطلب الإجابة، وكشف البلية، فهو موضع تحقيق، وتوكيد))[٥].

وقد اختلف العلماء في لام الاستغاثة فذهب سيبويه وتبعه جمهور البصريين[٦] إلى أنّها متعلقة بفعل مضمر تقديره: أدعوك لزيد، وقد اختار الزنجاني هذا المذهب.

وذهب ابن جني[٧] وتبعه السيوطي[٨] إلى أنّها متعلقة بحرف النداء (يا) لما فيه من معنى الفعل، وذهب ابن خروف [٩] إلى أنَّها زائدة لا تتعلق بشيء.

---

(١) إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: ٦٨٨/٢.
(٢) ينظر: الأصول في النحو: ٣٥١/١، والبديع في علم العربية: ٤٠٨/١.
(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣١/٢ .
(٤) ينظر: المقتضب: ٢٥٤/٤ .
(٥) شرح كتاب سيبويه، الرماني: ٢١٨ .
(٦) ينظر: الكتاب:٢١٨/٢، وارتشاف الضرب:٢٢١١/٤، وتوضيح المقاصد:٩٣/١، والجنى الداني:١٠٤.
(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١٢/٢.
(٨) ينظر: همع الهوامع: ٤٢/٢، ٧٣/٢.
(٩) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٦٢١/٢،وارتشاف الضرب: ٢٢١١/٤.

وذهب الفراء[١] إلى أنّ أصل (يا لَزيد) يا آل زيد، فحُذِفَت الهمزة والألف فصار: يا لَزيد.

وردَّ الزنجاني قول الفراء بأنَّه باطل معللًا ذلك بقوله: ((وهو باطل بقولنا: (يا لكَ) ولو كان كما زعم لكان أصله: يا آلك، والمضاف إلى المخاطب لا يجوز نداؤه ولجاز أن تقول موضعه: يا آل زيد))[٢].

وما قاله الزنجاني هو الصواب، لأنّه لا يجوز في قولنا: (يا لَك) أنْ تكون: يا آلك، وكذلك أنَّ المضاف إلى المخاطب لا يجوز نداؤه؛ لأنَّه لو نودي لأدى إلى اجتماع علامتي خطاب فيه[٣].

واعتراض الزنجاني على الفرّاء يبدو أنّه في محله؛ لأنّ المشهور عند النحويين أنَّ النداء، هو بتقدير فعل، أما إذا قدر غير ذلك – وهو ما قال به الفراء– فيبدو بعيدًا جدًا عن واقع النداء، لأنّ (آل) لا يوجد فيها تقارب بين معنى النداء الاشتقاقي عند اللغويين وتقدير الفراء؛ لأن تقدير الفعل جاء من التقارب بين الأصل الاشتقاقي للنِّداء فأنّه ((مصدر ناديته نِداءً. والنِّداء: نِداء الصَّوْت، وَهُوَ بعد مداه))[٤]، فالتقدير عند النحويين النحويين نابع من وجوه عدة ، والأقرب يكون هو الأرجح عندهم.

المسألة الحادية عشرة: (كي) واستعمالها في الجر أو النصب:

(كي) حرف تعليل، وفيها ثلاثة مذاهب[٥]:

الأول: إنّها حرف جر دائمًا، وهو مذهب الأخفش.

---

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٦٢١/٢، والجنى الداني: ١٠٤، ومغنى اللبيب: ٢٨٩.

(٢) الكافي: ٩٤٢/٢.

(٣) ينظر: أسرار العربية: ١٨٤.

(٤) جمهرة اللغة: ١٠٦١/٢.

(٥) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٨٢٧/٢، والجنى الداني: ٢٩٤.

الثاني: إنَّها ناصبة للفعل دائمًا، وهو مذهب الكوفيين.

الثالث: إنَّها حرف جر تارة، وناصبة للفعل تارة، وهو مذهب البصريين.

وقد استدل البصريون على مجيء (كَيْ) جارة بقول العرب (كَيْمَه) وهو دخول (كَيْ) على (ما) الاستفهامية، وبحذف ألفها تخفيفًا وفرقًا بينها وبين الخبريّة ثم أُدخلت (هاء) السكت لبيان الحركة ، فلو كانت (كَيْ) هنا غير حرف جر لم تدخل على (ما) الاستفهامية؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تدخل على الأسماء، ويدل على أنّها استفهام حذفُ ألفها ولا تحذف ألف (ما) إلّا إذا كانت استفهامًا عند دخول حرف الجر عليها نحو قولنا: لِمَهْ وَبِمَهْ وَعَمَّهْ، وإذا كانت حرف جر فالفعل ينصب بإضمار (أنْ) كما يكون كذلك مع (اللام) في نحو قولك: قصدتُكَ لتكرِمَني، والمراد: لأنْ تكرمني[1].

وذهب الكوفيون إلى أنّ (كي) ناصبة للفعل المضارع، ولا تكون حرف جر إذ لو كانت حرف جر لما اختصت بـ(ما) الاستفهامية؛ لأنَّه لا يوجد حرف جر هكذا، وقولهم (كَيْمَه) لا صحة فيه؛ لأنَّ (ما) في موضع نصب، والتقدير: كي تفعل ماذا؟[2].

وقد ردّ الزنجاني ما ذهب إليه الكوفيون مبينًا فساده ومعللًا ذلك بقوله: ((وهذا فاسد؛ لأنَّ (كي) سؤال عن العلة لا عن شرح اللفظ، إنّما يُسأل عن شرح اللفظ الغريب بما، و(ما) الاستفهامية لا يحذف ألفها مع النواصب، فلا يقال: أن مَه، و لا لنْ مَهْ، ولا إذًا مَهْ، إذا قال القائل: أريد أنْ أقومَ، أو لن أذهبَ أو إذا أُكرِمَ زيدًا، فلم يفهم السامع ما بعد هذه الحروف، وناصب الفعل لا يحذف منصوبه؛ لأنّ عوامل الأفعال ضعيفة؛ ولأنّ (ماذا) لا يعمل فيه ما قبله كما أعملتموه، وأمَّا قوله: صنعت ماذا؟ فقد قالوا: همزة

(١) ينظر: الكتاب: ٦/٣، والمقتضب: ٩/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٩٤/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٨/٥، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩٧/٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٥/٢، مسألة (٧٨)، وتوجيه اللمع: ٣٥٨، وشرح المفصل لابن يعيش: ١٢٩/٥، والتذييل و التكميل: ١٨٨/١١.

الاستفهام فيه محذوفة أراد: أصنعت؟ ثم قال ماذا؟ فالهمزة سؤال عن نفس الصنع، و(ماذا) سؤال عن نوعه، كما يقول القائل: أَضَربت؟ فيقال له: نعم، فتقول: منْ ضربت؟))[1]، ويبدو من ردّ الزنجاني أنّ مذهبهُ هو الصحيح والأقرب إلى المعنى والقياس؛ لأنّ (ما) على تقدير الكوفيين (كي نفعل ماذا)، لو كانت منصوبة؛ لكانت موصولة، ولو كانت موصولة لم تحذف ألفها؛ لأنَّ ألف الموصولة لا تحذف إلّا في موضع واحد وهو قولهم: ادعُ بم شئت، أي: بالذي شئت، فحذف الألف يدلُّ أنَّها ليست موصولة، وكذلك قول الزنجاني بأنَّ عوامل الأفعال ضعيفة؛ لأنّ عوامل الأفعال مختصة بالأفعال، ولا تعمل في غيرها.

وكذلك ما قاله الكوفيون في تقديرهم من كثرة الحذف وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء النصب وكل ذلك فيه تكلف ولم يثبت [2].

المسألة الثانية عشرة: الواو في القسم هل تأتي بدلاً من الباء؟

ذهب جمهور البصريين إلى أنّ أصل حروف القسم (الباء)، أمّا (الواو) في القسم فهي بدل من (الباء)، فأصل: والله: باللّه، أقاموا (الواو) مقام (الباء)، واحتجوا لمذهبهم أنّ (الواو) تشبه الباء في المخرج، وكذلك الباء للإلصاق والواو للجمع فهما متماثلان، لأنّك إذا ألصقت فقد جمعت[3].

---

(١) الكافي: ١٠٧٨/٢، والحديث الوارد في النص قائله عمر بن الخطاب، في حديث طويل (٠٠٠ فقال: صنعت ماذا ؟ قال أكلت ولم يأكلوا ٠٠٠) ينظر: الآثار: لأبي يوسف الأنصاري: ١٠٥، وأما قول الزنجاني بعد ذكره للحديث (فقد قالوا)، يقصد ما قاله النحويون في تعقيبهم على هذا الحديث، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١٣٣/١٤٤،٢/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ٦٣.

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢٥/٥،وشرح الأشموني على ألفية ابن ماك: ١٨٣/٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢٣/٤، والأصول في النحو:٤٢٣/١،والإيضاح العضدي:٢٥٥، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٤٢، وشرح المقدمة المحسبة: ٣٨٢/٢.

وقد ردّ الزنجاني على ما احتجَّ به جمهور البصريين إذ يقول: ((وفيه نظر: لأنَّ البدل ينبغي أنْ يوجد في موضع يبقى فيه أصل يدل على الأصل المتقدم كما أنّ بقاء (القاف) و(اللام) في (قال)، وبقاء (الباء) و(العين) في باع، ومعها ألف لا يكون أصلًا في مثله، دليل على أنّ الألف بدل من الواو والباء، وليس ها هنا ما يدلُّ على أنّ أصل (الواو) هو (الباء)، لكنّهم لما رأوا الواو تنقص درجتها عن درجة الباء بالخصائص الثلاث، فلا تدخل على المضمر، ولا يظهر معها فعل القسم، ولا تكون للاستعطاف، حكموا بأنّها بدل منها))[١]

والذي يبدو أنَّ الزنجاني يرى أنّ (الواو) للقسم ليس كما قال جمهور البصريين من التشابه بين (الواو) و(الباء) في المخرج والإلصاق والجمع، وإنَّما ما اختصت به الواو من إنقاص درجتها عن الباء بالخصائص الثلاث وهي عدم دخولها على المضمر، ولا يظهر معها فعل القسم[٢]، ولا تكون للاستعطاف مثل الباء، نحو قولك: بالله أخبرني[٣] وهو بهذا موافق لجمهور البصريين من هذه الناحية.

أمّا اعتراضه على ما احتجوا به فهو نابع من جهة القياس، ويرى في إبدال حرف مكان آخر يبقى منه أصل كما أبدلوا (قال) من (قَوَلَ) و(باع) من (بَيَعَ)[٤]، فلّما حذفوا الواو والياء بقي منها شيء هو الأصل، أمّا إبدال الواو من الباء فلم يبقَ منه شيء.

وقد يكون اعتراضه هذا لا حجة فيه؛ لأنَّه عقد مقارنة بين حرف وفعل، ومعروف أنَّ الفعل مكون من عدة حروف، فالمقارنةُ هنا تكون غير متكافئةٍ وغير صحيحة.

---

(١) الكافي: ١٠٩٨/٢.

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٢٨/١، والمفصل: ٣٨٣، وأسرار العربية: ٢٠٣، واللباب في علل البناء والإعراب: ٣٧٥/١.

(٣) ينظر: توجيه اللمع: ٤٧٦، والكناش في فني النحو والصرف: ٨١/٢، والكليات: ٣٣٧.

(٤) البديع في علم العربية: ٥٠٢/٢، وشرح ابن الناظم على الألفية: ٦٠٨، والكناش في فني النحو والصرف: ٢٥٧/٢.

المسألة الثالثة عشرة: نوع اللّام في خبر (إنْ) المخففة المكسورة.

من العوامل التي تدخل على المبتدأ والخبر (إنَّ) وأخواتها، وهي تنصب الأوَّل فيكون اسمًا لها، وترفع الخبر فيكون خبرًا لها [(١)]، أمَّا (إن) فهي إمَّا مفتوحة الهمزة أو مكسورة، وهي إمّا مشددة النون أو مخففة. وهي على أنواع:-

الأوّل: أنْ تكون شرطية، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ**﴾(الأنفال:٣٨).

الثاني: أنْ تكون نافية، وتدخل على الجملة الاسمية، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ**﴾(الملك:٢٠)، وكذلك تدخل على الجملة الفعلية، نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى**﴾(التوبة:١٠٧).

الثالث: أنْ تكون زائدة، نحو: ما إنْ رأيت زيدًا، والأصل: ما رأيتُ، ووقعت هنا صلة .

الرابع: أنْ تكون مخففة من الثقيلة، وهنا يلزم خبرها (اللام)، وهي إمّا عاملة نحو: إنْ عمرًا لمنطلقٌ، وإمّا مهملة، نحو: إنْ زيدٌ لقائمٌ [(٢)].

وقد اختلف النحويون في اللام الداخلة على (إنْ) المخففة، فذهب سيبويه وجمهور البصريين[(٣)] إلى أنّ هذه اللام تسمى (لام الفصل) أو (اللام الفارقة)، التي تفرق بين (إنْ) المخففة من الثقيلة وبين النافية والشرطية، فإذا قلت: إنْ زيدٌ لقائمٌ فـ(إنْ) مخففة من الثقيلة وأيّد الزنجاني ما ذهب إليه البصريون.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١٣١/٢، والأصول في النحو: ٥٥/١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٥٠/١، والأصول في النحو: ٢٦٤/١، واللامات للزجاجي: ١٥٠، وحروف المعاني والصفات: ٥٧، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٦٩/٢، ومغنى اللبيب: ٣٣- ٣٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١٣٩/٢، ومعاني القرآن للأخفش: ١٢٠/١، والمقتضب: ٣٦٣/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٢٠/١-٢٢١، والأصول في النحو: ٢٦٠/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤٩/٤.

وذهب الكوفيون إلى أنّ (إنْ) في جميع ذلك بمعنى (ما) النافية واللام بمعنى (إلّا)، فإذا قلت: إنَّ زيدٌ لقائمٌ، فالمعنى: ما زيدٌ إلاَّ قائمٌ[١].

وردَّ الزنجاني قول الكوفيين بقوله: ((وهو فاسد، وإنْ ساعدهم المعنى، إذ لا عهد لنا باللام يكون بمعنى (إلّا)، ولو جاز ذلك لجاز: قامَ القومُ لزيدًا، على معنى إلّا زيدًا، وذلك لا يجوز بالاتفاق، وإنْ أعملتَ (إنْ) المخففة فأنت في إتيان (اللام) مخيرّ تقول: إنْ زيدًا منطلقٌ، وإنْ زيدًا لمنطلقٌ، لأنَّها بالعمل فارقت النافية فلم يلزم (اللام)، ولا يجوز دخولها حينئذٍ على الفعل؛ لأنّ عوامل الأسماء لا تلي الأفعال))[٢].

وتمثل ردَّ الزنجاني بإجماع الجمهور، وكذلك الأخذ بما لهُ نظير في العربية من حكم (إنْ) المخففة مع (اللام)، وترك ما ليس له نظير إذ لم يسمع: قامَ القومُ لزيدًا.

المسألة الرابعة عشرة: إظهار (أن) المصدرية بعد (كي):

ينتصب الفعل المضارع بعد أدوات النصب وهي: (أنْ، لنْ، كَيْ، إذن) وكذلك بعد (الواو، الفاء، أو، حتى، اللام) ولكن بإضمار (أن)، وهذا مذهب البصريين[٣]، أمَّا الكوفيون[٤] فذهبوا إلى أنّ الفعل المضارع يُنصَب بنفس هذه الحروف لا بإضمار (أن)، فإذا قلت: جئتَ لتكرمني، فالنصب باللام نفسها، فإذا جاءت (كي) مع اللام

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢٦٠/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٥٢٦/٢، مسألة (٩٠)، والبديع في علم العربية: ٥٥٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٤٩/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥/٢.

(٢) الكافي: ٥٦٢/١.

(٣) ينظر: اللامات للزجاجي: ٦٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٨٩/٣، والإيضاح العضدي: ٣٣، ونتائج الفكر في النحو: ١٠٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٢/٤.

(٤) ينظر: اللامات للزجاجي: ٦٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: ١٩٥/٣، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٤/١.

فالنصب باللام و(كي) تأكيد، ودخول (أنْ) بعد كي جائز؛ لأنَّها مؤكدة للام كتأكيد (كي) واحتجوا بقول الشاعر[١]:

أردت لِكَيْمَا أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي فتتركها شَنًّا بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

وقد اعترض الزنجاني على ما احتج به الكوفيون إذ قال: ((والجواب أمَّا دخول (أنْ) بعد(كَيْ) إذا كانت حرف جر ضرورة وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة، وأمّا دخولها بعد لكي فما أبعده: والبيت الذي أنشدوه لم يعرف هو ولا قائله، وأن صح حُمِلَ على الزيادة أو البدل من (كَيْما)؛ لأنّهُ في معناه، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان بمعناه))[٢].

ويبدو أنَّ مجيء (أنْ) ظاهرة بعد (كي) في ما سُمِع من الشعر هو من الأصول المرفوضة*، ولا خلاف في جواز ذلك في الشعر عند الضرورة[٣].

وورود (أنْ) بعد كي في البيت الشعري يحمل على زيادة (أنْ) وهي غير عاملة هنا؛ لأنّ (كيما) تنصب الفعل بنفسها ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب[٤]، وكذلك عند مراجعة البيت وقائله في المصادر تتبيّن صحة قول الزنجاني بأنّ البيت مجهول القائل، فيترجّح من ذلك صحة ما ذهب إليه البصريون ومنهم الزنجاني.

---

(١) البيت لا يعرف قائله وهو بلا نسبة في شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣٩٧/٣، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٧٣/٢، مسألة (٨٠)، والبديع في علم العربية: ٦١٣/١،وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٣٠/٤، ١٣١/٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢٢٤/١، ١٧/٤، وشرح الرضي على الكافية: ٤٩٦/٣، وخزانة الأدب: ١٦/١.

(٢) الكافي: ١٦٢٧/٣.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:١٣١/٥، والأصول المرفوضة: ٥٧.

* الأصول المرفوضة: هي ما لم يستعمل في مجاري كلام العرب أو هو ما تركته العرب ولم تستعمله في تراكيبها، وهو خلاف المستعمل، فعندما نقول هذا مرفوض: أي غير مستعمل أو متروك في لغة العرب، ينظر: الأصول المرفوضة في العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث (أطروحة): ٢٠.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ٦١٣/١، وفرائد الشعر: ٦٠.

الخاتمـــــــة

الخاتمة

بدأتُ عملي هذا بحمدِ الله عزَّ وجلَّ والثناء عليه، وأختمه بالشكر له تعالى شكرًا يليق بعطائه وتوفيقه، إذ يسَّر لي إنجاز ما عزمتُ عليه، وحقَّق لي ما صبوتُ إليه في رحلةٍ علميّةٍ مع عَلَمٍ من أعلامِ النحوِ العربيّ، هو الزنجانيّ، في دراسةٍ تناولتُ فيه ردوده النحويّة في كتابه الكافي، بوصفها طريقة من طرائق معالجة الآراء النحوية، وقد بدتْ نتائج الدراسة، يُمكنُ أنْ أجملَها على النحو الآتي:

١. كشفت الدراسة النقاب عن عالم نحوي جليل القدر وهو الزنجاني الذي عُرِفَ بأنَهُ عالم صرفيّ، وقد أُشتهر كتابه الصرفي شهرة كبيرة وله عدة شروح. ثم جاء كتابه (الكافي) ليظهر الوجه النحوي من شخصية الزنجاني.

٢. بيّنت الدراسة منهج الزنجاني النحوي وأسلوبه الرصين في معالجة المسائل النحوية، وطريقة الرد على المسائل وتعليلها.

٣. اتسمت ردود الزنجاني بالوضوح والدقة وقوة الحجة، فكان كثيرًا ما يذكر اسم العالم أو المذهب الذي يرد عليه .

٤. اتبع الزنجاني في ردوده منهجًا علميًا واضحًا تمثل في اعتماده على أصول النحو كالسماع والقياس والإجماع، فضلاً على استناده على أمور أخرى كمراعاة المعنى.

٥. تميّز أسلوبه في الردّ بسهولة العبارة، ووضوح القصد. وتميّزت ردوده بالجدّ والاجتهاد والدقّة العلمية في عرض المسألة.

٦. لم يكن الزنجاني متعصبًا في ردّه على العلماء، وإنّما تميز بالاعتدال، ويردّ دون تقليل أو إنقاص من مكانة العالم أو المذهب الذي يرد عليه. ويدلُّ على ذلك أنّهُ ردّ حتى على العلماء الذين كانوا ينتمون إلى مذهبه النحوي كالمبرد والزجاج والزمخشري وابن جني.

٧. يلاحظ على ردود الزنجاني أنّه لم يقتصر فيها على فنّ واحد في الردّ، إنّما نلاحظ أنّهُ ردّ عن طريق المعنى وأحيانًا عن طريق البلاغة أو القاعدة النحوية أو المخالفة للأصول النحوية.

٨. لم يترك الزنجاني المسألة بدون معالجة حيث يبدأ بسرد المسألة ثم معالجتها بطريقة متسلسلة يفهمها القارئ بسهولة ويسر.

٩. اهتم الزنجاني بنضوج الفكرة كاملة في ردّه، وهذا نلاحظه في اهتمامه بالمعنى وتعليله بعد الردّ.

١٠. وضوح المذهب البصري في ردود الزنجاني، ولم يتعصب لمذهبه على حساب الحقيقة، بل كان يميل إلى ما يراه مناسبًا وصحيحًا.

١١. اهتمام الزنجاني بآراء سيبويه فكان كثيرًا ما يحكم رأي سيبويه في قبول أو رفض أو ترجيح بعض المسائل النحوية.

١٢. يعدُّ الترجيح والتعليل والردّ من المباحث المهمة التي برز الزنجاني فيها في كتابه الكافي، وإنّ أساس الترجيح عنده هو موافقته للوجه الإعرابي والأصول النحوية دون إهمال المعنى.

١٣. اهتمامه بمناقشة المسألة من جميع جوانبها وأوجهها المحتملة، وذلك دفعًا للغموض من غير استطراد في ذلك كله.

١٤. اجتهد الزنجاني في بعض ردوده على العلماء والمدارس ووافق في ردوده بعض من سبقه من العلماء واعتمد على ردودهم وحججهم في ذلك.

١٥. كان كثيرًا ما يردّ على الكوفيين والزمخشري والزجاج والأخفش.

١٦. تضمنت بعض ردوده ألفاظاً شديدة على الكوفيين، بينما لم نجد ذلك عند ردّه على البصريين.

١٧. ردّ على أعلام النحويين القدامى من المدرستين، لكن لم نجده يرد على سيبويه، وهذا يدلّ على مكانته عنده.

١٨. شملت ردود الزنجاني أغلب أبواب النحو من أسماء وأفعال وحروف.

١٩. تنوعت عند الزنجاني طرائقه في الردّ، فنراه تارة يختصر في الرد والتعليل، ونجده تارة أخرى يفصّل فيهما.

٢٠. في بعض ردوده كان لا يكتفي بحجه واحدة أول دليل فكان يعزز السماع بالقياس ،ويعزز السماع بالشاهد القرآني بقراءة قرآنية أو شاهد شعري أو مثل في ردّه على العلماء.

٢١. كان كثيرًا ما يستعمل أدلة العلماء الذين سبقوه في الردِّ عليهم، فهو يعترض عليهم بما عندهم من أدلة في مسألة أخرى.

٢٢. ردّ على الكوفيين بأكثر من (٣٠) ردًّا وهو الأعلى من بين المسائل التي درستها، وخصّ الفرّاء من الكوفيين بـ(١٢) ردّاً، يليه الزمخشري بـ(١٠) ردود، ثم الأخفش بـ(٦) ردود، ثمّ الفارسي بـ(٥) ردود، ثم على الكسائي والزجاج والمازني وابن جني بـ(٤) ردود لكل منهم، وعلى الخليل بـ(٣) ردود.

٢٣. ردّ برد واحد على كل من مبرمان ويونس والزيادي والجرمي وابن السراج والمبرد والسيرافي والرماني والجزولي.

وفي الختام أودُّ أنْ أذكر أنَّ دراسة الردود النحوية تحتاج إلى مزيد من الوقت، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ تنوع المسائل التي حصل فيها الردّ، وهو ما يتطلب الإحاطة الشاملة بكل ما يتعلّق بها ومراجعة المؤلفات النحوية للعلماء المتقدّمين ومعرفة آرائهم في هذه المسائل. وقد قدَّمت ما أظنه مجديًا للنفع إلى حد ما، راجياً الله سبحانه وتعالى أنْ يتقبله قبولاً حسنًا وأنْ يحظى بالرضا والإعجاب من لدن أساتذتي الأفاضل. والله تعالى الموفق إلى الصواب.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

- **القرآن الكريم**

(أ)

- **الآثار**، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري (ت١٨٢هـ)، تحقيق: أبو الوفا، دار الكتب العلمية، بيروت، (د. ت).
- **آثار البلاد وأخبار العباد**، زكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت٦٨٢هـ)، دار صادر، بيروت، (د. ت).
- **الإبانة في اللغة العربية**، سلمة بن مسلم العوتبي الصحاري (ت٥١٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم خليفة وآخرين، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط، سلطنة عمان، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- **أبجد العلوم**، أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن الحسيني البخاري القنوجي (ت١٣٠٧هـ)، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- **إتحاف الحثيث بإعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث**، أبو البقاء العكبري الحنبلي (ت٦١٦هـ)، وثقه وعلق عليه: وحيد عبد السلام بالي، ومحمد زكي عبد الديم، دار ابن رجب، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.
- **أحكام القرآن**، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت٣٧٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- **الاختيارين**، علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر- بيروت، لبنان، دار الفكر- دمشق، سورية، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

- **إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك**، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن قيم الجوزية (ت٧٦٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عوض السهلي، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
- **أسرار البلاغة**، عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني- القاهرة، دار المدني- بجدة، (د. ت).
- **أسرار العربية**، أبو البركات كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، (د. ت).
- **الأشباه والنظائر**، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة لبنان، بيروت، (د. ت).
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- **إعراب القرآن المنسوب [خطأ] للزجاج**، علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق ودراسة: إبراهيم الابياري، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتب اللبنانية- بيروت، ط٤، ١٤٢٠هـ.
- **إعراب القرآن وبيانه**، محيي الدين درويش (ت١٤٠٣هـ)، دار الإرشاد للشؤون الجامعية - حمص- سورية (دار اليمامة- دمشق، بيروت)، (دار ابن كثير- دمشق، بيروت)، ط٤، ١٤١٥هـ.
- **إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي**، أبو البقاء العكبري، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: الدكتور عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **الأعلام**، خير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- **أعيان الشيعة**، السيد محسن الأمين (ت١٣٧١هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق- بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ-١٩٧١م.
- **الأفعال الناسخة**، حمدي فراج محمد فراج المصري المعروف بـ(حمدي كوكب)، دار البحوث والإعلام، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.
- **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، جلال الدين السيوطي، حققه وشرحه: الدكتور محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم – دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- **اكتفاء القنوع بما هو مطبوع**، ادوارد كرنيليو سفانديك (ت١٣١٣هـ)، صححه وزاد عليه: السيد محمد علي الببلاوي، مطبعة التأليف (الهلال) مصر، ١٣١٣هـ-١٨٩٦م.
- **الأمالي**، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي (ت٣٣٧)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- **أمالي ابن الحاجب**، عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب المالكي (ت٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور فخر صالح سليمان، دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.
- **أمالي ابن الشجري**، هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩١م.
- **أمالي السهيلي**، عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت٥٨١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.
- **الأمثال**، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: الدكتور عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م.
- **الأمثال**، زيد بن عبد الله أبو الخير الهاشمي (تبعد ٤٠٠هـ)، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **أمثال العرب**، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت١٦٨هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

📖 **الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب**، علي بن عدلان بن حماد بن علي الربعي الموصلي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

📖 **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، أبو البركات كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

📖 **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د. ت).

📖 **إيضاح شواهد الإيضاح**، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (ت٥٨٧هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن محمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

📖 **الإيضاح العضدي**، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: الدكتور حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

📖 **الإيضاح في شرح المفصل**، أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور موسى بناي العليلي، مطبعة العانيّ، بغداد، ١٩٨٢م.

📖 **الإيضاح في علوم البلاغة**، جلال الدين القزويني المعروف بخطيب دمشق (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣، (د. ت).

📖 **إيضاح الوقف والابتداء**، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

(ب)

📖 **البحر المحيط في التفسير**، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

📖 **بدائع الفوائد**، ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، الناشر: دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٥هـ.

- **البديع في علم العربية**، مجد الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **البرهان في وجوه البيان**، أبو الحسين إسحاق بن وهب الكاتب (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: الدكتور حفني محمد شرف، مطبعة الرسالة، القاهرة، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- **البسيط في شرح جمل الزجّاجيّ**، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله المعروف بابن أبي الربيع القرشيّ الأشبيليّ السبتيّ (ت٦٨٨هـ)، تحقيق ودراسة: د. عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، (د. ت).
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، دار سعدالدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **البيان في إعراب غريب القرآن**، أبو البركات الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

(ت)

- **تاج العروس**، مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م.
- **تأصيل البنى في تعليل البنا**، بدر الدين الزركشي (ت٧٩٤هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم حسنين، القاهرة، (د. ت).
- **التبيان في إعراب القرآن**، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، ١٩٧٦م.
- **التبيان في تفسير القرآن**، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق وتصحيح: أحمد قصير العاملي، (د. ت).
- **التبيين عن مذاهب النحويين**، أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، جمال الدين بن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
- **تصريف العزي**، أبو المعالي عبد الوهاب الزنجاني المعروف بالعزي (ت٦٥٥هـ)، دار المنهاج للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.
- **التعريفات الفقهية**، محمد عميم الإحسان البركتي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، محمد بدر الدين بن عمر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى، الرياض، ط١، ١٤٠٣- ١٩٨٣م.
- **التفصيل في إعراب آيات التنزيل**، الدكتور عبداللطيف الخطيب، والدكتور سعد مصلح، والأستاذ رجب العلوش، مكتبة الخطيب للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ٢٠١٥م.
- **تلخيص مجمع الآداب في معجم الألقاب**، تاج الدين أحمد المعروف بابن الفوطي (ت٧٢٣هـ)، القسم الأول حققه الدكتور مصطفى جواد، (د. ت).
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **تهذيب اللغة**، محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
- **التوابع في النحو العربي**، الدكتور محمود سليمان ياقوت، ٢٠٠٦م.
- **توجيه اللمع**، أحمد بن الحسين بن الخباز (ت٦٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

📖 **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، أبو محمد بدر الدين المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

(ج)

📖 **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **الجامع لأحكام القرآن والمبيّن لما تضمّنه من السُنّة وآي الفرقان**، أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

📖 **الجدول في إعراب القرآن الكريم**، محمود بن عبد الرحيم صافي (ت١٣٧٦هـ)، دار الرشيد- دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط٤، ١٤١٨هـ.

📖 **جمهرة اللغة**، أبو بكر بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملاين، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

📖 **الجنى الداني في حروف المعاني**، بدر الدين بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٨م.

📖 **الجواهر الحسان في تفسير القرآن**، عبد الرحمن الثعالبي (٨٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العرب، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.

(ح)

📖 **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

📖 **الحجة في القراءات السبع**، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠١هـ.

📖 **الحجة للقراء السبعة**، أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث،دمشق-بيروت، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

📖 **حروف المعاني والصفات**، أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

📖 **حلية المحاضرة في صناعة الشعر**، محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي (ت٣٨٨هـ)، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ١٩٧٩م.

📖 **الحماسة للبحتري**، أبو عبادة الوليد بن عبيد البحتري (ت٢٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد إبراهيم حور وأحمد محمد عبيد، الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

📖 **حياة الحيوان الكبرى**، أبو البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدميري كمال الدين الشافعي (ت٨٠٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٤هـ.

(خ)

📖 **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

📖 **الخصائص**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د. ت).

(د)

📖 **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبد الخالق عضيمة (ت١٤٠٤هـ)، تصدير: محمود محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، (د. ت).

📖 **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، شهاب الدين أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٦هـ.

📖 **دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية -دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير-**، الدكتور علي عبد الفتاح، مطبعة النماء، بغداد، العراق، ط١، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

📖 **الدليل إلى المتون العلمية**، عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **دليل الطالبين لكلام النحويين**، مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت١٠٣٣هـ)، إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**، صنعه أبو سعيد الحسن السكري (ت٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- **ديوان الأخطل**، شرح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعه: نوري حمودي القيسيّ، مطبعة الجمهوريّة في وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ١٣٩٠هـ–١٩٧٠م.
- **ديوان الأقيشر الأسدي**، الدكتور محمد علي دقة، دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- **ديوان امرئ القيس**، امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت٥٤٥م)، اعتنى به: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.
- **ديوان توبة بن الحمير الخفاجي**، تحقيق: خليل إبراهيم العطية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٨٧هـ – ١٩٦٨م.
- **ديوان ثابت بن قطنة العتكي**، جمع وتحقيق: ماجد أحمد السامرائي، وزارة الثقافة والأعلام، مديرية الثقافة العامة، بغداد، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.
- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق: الدكتور نعمان محمد أمين طه، الناشر: دار المعارف، القاهرة، مصر، ط٣، (د. ت).
- **ديوان الحصين بن الحمام المري**، جمع وتحقيق: الدكتور شريف علاونة، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- **ديوان ذي الرمة، شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب**، أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت٢٣١هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطبع والنشر والتوزيع، الكويت، (د. ت).
- **ديوان زيد الخيل الطائي**، صنعه: الدكتور نوري حمودي القيسي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، العراق، (د. ت).
- **ديوان عامر بن الطفيل**، رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري، عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م.

📖 **ديوان عبد الله بن الزبعرى**، الدكتور يحيى الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

📖 **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**، تحقيق: الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، (د. ت).

📖 **ديوان عدي بن زيد العبادي**، تحقيق: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الثقافة العامة، دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق، ١٣٨٥هـ– ١٩٦٥م.

📖 **ديوان عنترة**، تحقيق ودراسة: محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، جامعة القاهرة، ١٩٦٤م.

📖 **ديوان الفرزدق**، شرحه وضبطه: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

📖 **ديوان كعب بن مالك**، دراسة وتحقيق: سامي مكي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، العراق، ط١، ١٣٨٦هـ– ١٩٦٦م.

📖 **ديوان لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)**، اعتنى به: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

📖 **ديوان النابغة الذبيانيّ**، تحقيق: مُحمّد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٥م.

(ذ)

📖 **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، أبو الحسن علي بن بسام الشنتريني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ط١، ١٩٧٩م.

(ر)

📖 **ردود ابن مالك على النحاة**، الدكتور مطيع غانم فارع، دار اليازوري العلمية، ٢٠١٥م.

📖 **ردود السهيلي على النحاة**، د. خليل جدوع عطية الشيحاوي، طبع في مكتبة الخيال، العامرية، بغداد، ٢٠٠٤م.

📖 **رسالة الحدود**، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، (د. ت).

📖 **رسالة الملائكة**، أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

📖 **رسالة منازل الحروف**، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: دار الفكر، عمان، (د. ت).

📖 **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقيّ (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: أحمد مُحمّد الخرَّاط، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، (د.ت).

📖 **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**، السيد محمد باقر الموسوي الخوانساري (ت١٣١٣هـ)، تحقيق: محمد علي روضاتي، مطبعة حبل المتين، أصفهان، إيران، ١٣٨٢هـ.

📖 **الروض المعطار في خبر الأقطار**، أبو عبد الله محمد بن عبد المنعم الحميري (ت٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٨٠م.

(ز)

📖 **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، الحسن بن مسعود نور الدين اليوسي (ت١١٠٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد حجي، والدكتور محمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط١، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

(س)

📖 **السبعة في القراءات**، ابن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، ادار المعارف، القاهرة، مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

📖 **سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي**، أبو القاسم علي بن عثمان المعروف بابن القاصح العذري البغدادي (ت٨٠١هـ)، راجعه شيخ المقارئ المصرية: علي الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٣، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.

📖 **سرّ صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **سفر السعادة وسفير الإفادة**، علي بن محمد علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الدالي، تقديم الدكتور: شاكر الفحام، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

📖 **سلم الوصول إلى طبقات الفحول**، مصطفى بن عبدالله المعروف (حاجي خليفة)، (ت١٠٦٧هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، ٢٠١٠م.

(ش)

📖 **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ابن عقيل العقيل الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، مصر، ط٢٠، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

📖 **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ١٤١٤هـ.

📖 **شرح أشعار الهذليين**، أبو سعيد الشكري، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة، مصر، ١٩٩٥م.

📖 **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، نور الدين الأشموني (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

📖 **شرح ألفية ابن مالك للشاطبي (المقاصد الشافية)**، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

📖 **شرح التسهيل**، جمال الدين ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

📖 **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- **شرح التصريف**، أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (٤٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
- **شرح جمل الزجاجي**، أبو الحسن علي بن محمد بن خروف الأشبيلي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتورة سلوى محمد عرب، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
- **شرح جمل الزجّاجيّ (الشرح الكبير)**، علي بن مؤمن بن محمد أبو الحسن المعروف بابن عصفور الأشبيليّ (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبي جناح، مطابع مديريّة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
- **شرح حماسة أبي تمام للفارسي**، أبو القاسم زيد بن علي الفارسي (ت٤٦٧هـ)، تحقيق: الدكتور محمد عثمان علي، دار الأوزاعي، بيروت، ط١، (د. ت).
- **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
- **شرح ديوان الحماسة**، أبو علي أحمد المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة)**، اختاره أبو تمام حبيب بن أوس (ت٢٣١هـ): يحيى بن علي التبريزي (ت٥٠٢هـ)، دار القلم، بيروت، (د. ت).
- **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى للأعلم الشنتمري**، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، (د. ت).
- **شرح ديوان عنترة بن شداد**، عني بتصحيحه: أمين سعيد، المطبعة العربية، مصر، المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر (د. ت).
- **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، مطبعة ستاره، طهران، ١٣١٨هـ.
- **شرح شافية ابن الحاجب**، رضي الدين الأستراباذي، تحقيق: الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م.

📖 **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د. ت).

📖 **شرح طيبة النشر في القراءات**، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **شرح قطر الندى وبل الصدى**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣هـ.

📖 **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م.

📖 **شرح المفصل**، أبو البقاء موفق الدين ابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

📖 **شرح المفصل الموسوم بـ(التخمير)**، القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٠م.

📖 **شرح المقدمة المحسبة**، طاهر بن أحمد بن بابشاد (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية، الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

📖 **شرح ملحة الإعراب**، أحمد فال الجكني الشنقيطي (١٣٥٥هـ)، تحقيق: محمد ولد سيدي محمد ولد الشيخ، المملكة العربية السعودية، جدة، ط١، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

📖 **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، جمال الدين ابن مالك، تحقيق: الدكتور طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٤، ١٤٠٥هـ.

(ص)

📖 **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

📖 **الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية**، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

📖 **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

(ض)

📖 **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

(ط)

📖 **طبقات الشافعية**، أبو بكر تقي الدين ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ.

📖 **طبقات الشافعية الكبرى**، تاج الدين عبد الوهاب السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، والدكتور عبدالفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٣هـ.

📖 **الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، يحيى بن حمزة الحسيني العلوي (ت٧٤٥هـ)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.

(ع)

📖 **العُدّة في إعراب العُمدة**، بدر الدين أبو محمد بن فرحون المدني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: مكتب الهدى لتحقيق التراث، دار الإمام البخاري، الدوحة، ط١، (د. ت).

📖 **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**، بهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٣م.

📖 **العشرات في غريب اللغة**، محمد بن عبد الواحد البارودي، (ت٣٤٥هـ)، تحقيق: يحيى عبد الرؤوف جبر، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، (د. ت).

📖 **العقد الفريد**، أبو عمر شهاب الدين، المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

📖 **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبدالله ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

📖 **عمدة الكتاب**، أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م.

(غ)

📖 **الغريبين في القرآن والحديث**، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: الأستاذ الدكتور فتحي حجازي، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

(ف)

📖 **الفائق في غريب الحديث والأثر**، أبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط٢، (د. ت).

📖 **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، أبو سعيد صلاح الدين العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

📖 **الفوائد شرح كافية الضيائية ابن الحاجب**، نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت٨٩٨هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أسامه طه الرفاعي، (د. ت).

📖 **في علم النحو العربي رؤية جديدة وعرض نقدي**، صبري المتولي، دار غريب، القاهرة، مصر، ٢٠٠١م.

📖 **في النحو العربي نقد وتوجيه**، الدكتور مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

(ك)

📖 **الكافية في علم النحو**، جمال الدين ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)،تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

📖 **الكافي في شرح الهادي**، أبو المعالي عزالدين عبد الوهاب الزنجاني (ت٦٥٥هـ)، دراسة وتحقيق: الأستاذ الدكتور محمود بن يوسف فجال، والدكتور أنس بن محمود فجال، دار النور المبين للنشر والتوزيع عمان، الأردن، ط١، ٢٠٢٠م.

📖 **الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها**، أبو القاسم يوسف بن علي اليشكري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط١، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

📖 **الكامل في اللغة والأدب**، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

📖 **كتاب الأفعال**، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي، المعروف بابن القطاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

- **كتاب التعريفات**، علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- **كتاب سيبويه**، أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- **كتاب العين**، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د. ت).
- **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، المنتجب الهمذاني (ت٦٤٣هـ)، حقق نصوصه وخرجه وعلق عليه، محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.
- **كتاب الكليات**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، (د. ت).
- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، أبو القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مصطفى بن عبد الله، المشهور باسم حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى، بغداد، العراق، ١٩٤١م.
- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، أبو إسحاق الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م.
- **الكناش في فني النحو والصرف**، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل صاحب حماة (ت٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخيام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.

(ل)

- **اللامات**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
- **اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي**، أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، تحقيق: محمد سعيد المولوي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء العكبري، تحقيق: الدكتور عبد الإله النبهان، دار الفك، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- **اللباب في علوم الكتاب**، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي النعماني (ت٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- **لسان العرب**، أبو الفضل جمال الدين ابن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.
- **اللمحة في شرح الملحة**، أبو عبد الله شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.
- **اللمع في العربية**، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د. ت).
- **ليس في كلام العرب**، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(م)

- **مجالس ثعلب**، أحمد بن يحيى أبو العباس ثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام مُحمّد هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٦٠م.
- **مجالس العلماء**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجيّ، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- **المجتبى من مشكل إعراب القرآن**، الدكتور أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.
- **مجمع الآداب في معجم الألقاب**، أبو الفضل كمال الدين المعروف بابن الفوطي (ت٧٢٣هـ)، تحقيق: محمد الكاظم، مؤسسة الطباعة والنشر، وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، إيران، ط١،١٤١٦هـ.
- **مجمع البيان في تفسير القرآن**، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت٥٤٨هـ)، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- **مجمل اللغة**، أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، أبو البركات حافظ الدين النسفي (ت٧١٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- **المرتجل في شرح الجمل**، أبو محمد عبدالله بن أحمد ابن الخشاب (ت٥٦٧هـ)، تحقيق ودراسة: علي حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
- **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- **المسائل العسكريات في النحو العربي**، أبو علي الفارسي، تحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، الدار العلمية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٢م.
- **المسائل النحوية في كتاب (فتح الباري بشرح صحيح البخاري) للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)**، الدكتورة ناهد بنت عمر بن عبدالله العتيق، مكتبة الرشد ناشرون، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **المساعد على تسهيل الفوائد**، عبد الله ابن عقيل بهاء الدين العقيليّ، تحقيق وتعليق: د. مُحمّد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، أحمد بن محمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- **مشكل إعراب القرآن**، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ.

📖 **معاني الحروف**، علي بن عيسى بن علي أبو الحسن الرُّمَّانيّ النّحويّ، حقَّقه وخرَّج شواهده وعلَّق عليه: د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الشروق، جدَّة، المملكة العربيّة السعوديّة، ط ٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

📖 **معاني القراءات**، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

📖 **معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

📖 **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (د. ت).

📖 **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

📖 **معاني النحو**، الدكتور فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **معجم البلدان**، أبو عبدالله ياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٢، ١٩٩٥م.

📖 **معجم التاريخ**، علي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط، دار العقبة، قيصري، تركيا، ط١، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

📖 **معجم اللغة العربية المعاصرة**، الدكتور أحمد مختار عمر (ت١٤٢٤هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

📖 **معجم المؤلفين**، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).

📖 **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، الدكتور محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة، دار الفرقان، ط١، ١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

📖 **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، يوسف بن إليان بن موسى سركيس (ت١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ - ١٩٢٨م.

- **المعجم المفصل في شواهد العربية**، الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
- **معجم مقاييس اللغة**، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.
- **مفاتح الغيب (التفسير الكبير)**، فخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري، تحقيق: الدكتور علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفضليات**، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٦، (د. ت).
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: الدكتور علي محمد فاخر، والدكتور أحمد السوداني، والدكتور عبد العزيز فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني (ت٤١٧هـ)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د. ت).
- **المقدمة الجزولية في النحو**، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: الدكتور أحمد نيل، والدكتور فتحي محمد أحمد، مطبعة أم القرى، دار الغد العربي، (د. ت).
- **مقدمة في أصول البحث العلمي وتحقيق التراث**، السيد رزق الطويل، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٢ (د. ت).
- **ملحة الإعراب**، القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت٥١٦هـ)، دار السلام، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

- **الممتع الكبير في التصريف**، أبو الحسن علي بن مؤمن، المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- **من تاريخ النحو العربي**، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت١٤١٧هـ)، مكتبة الفلاح (د. ت).
- **المنهاج في شرح جمل الزجاجي**، يحيى بن حمزه العلويّ، تحقيق: هادي بن عبدالله ناجي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- **الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة**، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الزبيري، وإياد بن عبد اللطيف القيسي، ومصطفى بن قحطان الحبيب، وبشير بن جواد القيسي، وعماد بن محمد البغدادي، مجلة الحكمة، مانشستر، بريطانيا، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- **الموفي في النحو الكوفي**، صدر الدين الكنغراوي (ت١٣٤٩هـ)، علق عليه: الأستاذ محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٠م.

(ن)

- **النحو الوافي**، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥، (د. ت).
- **النكت والعيون**، أبو الحسن علي بن محمد الشهير بالماوردي (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د. ت).
- **النهاية في غريب الحديث والأثر**، أبو السعادات مجد الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

(هـ)

- **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، محمد سالم محيسن (ت١٤٢٢هـ)، دار الجيل – بيروت، ط١، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.
- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، إسماعيل بن محمد أمين البغدادي (ت١٣٩٩هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ١٩٥١م.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د. ت).

📖 **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن عبدالله الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

📖 **الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع**، عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي (ت١٤٠٣هـ)، مكتبة السوادي للتوزيع، ط٤، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

📖 **الأصول المرفوضة في العربية في ضوء الدرس اللغوي الحديث**، محمد نوري محمد الموسوي ، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٢م.

📖 **البسيط في شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي الحسن بن محمد بن شرف شاه (ت٧١٥هـ)- تحقيق ودراسة**- حازم سليمان مرزه الحلي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣م .

📖 **التنحية النحوية ودلالتها في القرآن الكريم**، نزار عبد اللطيف صبر، أطروحة دكتوراه، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٣م.

📖 **الخلاف النحوي في القراءات القرآنية**، ناصر سعيد العيشي، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٢م.

📖 **دلالة النداء في القرآن الكريم**، حسين علي هادي المحنا، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠٠٦م.

📖 **ردود أبي حيان النحوية في البحر المحيط على ابن عطية**، عادل صالح علاوي، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، ١٩٩٨م.

📖 **ردود الباقولي النحوية في كتابه شرح اللمع**، حيدر رهيف لفته، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة واسط، ٢٠١٦م.

📖 **ردود السمين الحلبي النحوية على ابن عطية الأندلسي في الدر المصون**، خالد عبدالله الحوري، رسالة ماجستير، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية ، ١٤٣٣هـ.

📖 **ردود السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) النحوية في الدر المصون على الزمخشري (ت٥٣٨هـ)**، قاسم كاظم حسن، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١١م.

📖 **ردود القدامى والمحدثين النحوية على سيبويه**، عبدالزهرة زبون حمود، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م.

📖 **ردود المرادي وابن هشام على ابن مالك في شرحيهما للألفية**، مديحة عبد علي الشمري، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م.

📖 **ردود النحويين على ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)**، حسين علي ناجي، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، ٢٠١٣م.

📖 **شرح كتاب سيبويه للرماني، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)**، سيف بن عبد الرحمن العريفي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م .

📖 **المسائل النحوية في كتاب (التوضيح لشرح الجامع الصحيح) لابن الملقن**، داود بن سليمان الهويمن، رسالة ماجستير، جامعة القصيم، كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٨هـ.

ثالثاً: البحوث المنشورة:

📖 **الحدود في علم النحو**، شهاب الدين الأندلسي (ت٨٦٠هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ،ع ١١٢- السنة ٣٣- ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م .

📖 **الخلاف في الزمن بين البصريين والكوفيين في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري**، د. فالح حسن كاظم الأسدي، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، ع٢٢، آب ٢٠١٥م.

📖 **الربط وأثره في تراكيب العربية**، د. حمزة عبد الله النشرتي، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، السنة ١٧، ع ٦٧-٦٨، رجب- ذو الحجة، ١٩٨٥م.

📖 **الردود النحوية في تفسير روح المعاني للآلوسي (المرفوعات) الفاعل أنموذجًا**، زبيدة طارق إبراهيم الحمداني، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠١٤م.

📖 **ضمير الفصل في العربية أحكام وشواهد**، د.عبد العظيم خليل، مجلة بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها، مج٣، ١٤١٣هـ.

📖 **مسائل (إذن)**، أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد ١١٩– السنة ٣٥– ١٤٢٣هـ.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

College of Islamic Sciences-University of Babylon

Quran Language Department

Al-Zanjani (d.655AH) grammatical response in his book Al-kafi fi Sharh Al-Hadi

presented by the student

Ali Mahdi Hassan Hassoun Al-Hasani

To

To the Council of the College of Islamic Sciences / University of Babylon,
It is one of the requirements for obtaining a master's degree in the language and miracles of the Qur'an.

Under the supervision of

Assistant Professor

Dr. Nizar Abdel-Latif Sabr

Au gust
2022DH

Muharram
1444AH